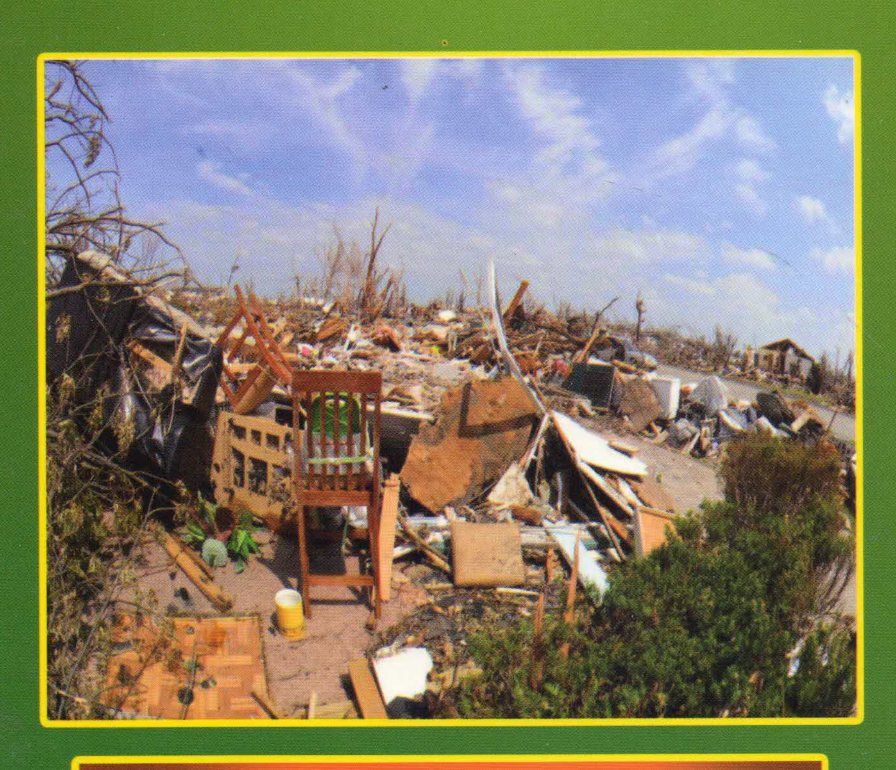


الدكتور محمد الجوادى

العصف المأكول

حكومات أسرعت بثورة ٢٥ يناير







العصف المأكول

يلقى هذا الكتاب بعض الضوء على حكومات الثلث الأخير من عصر الرئيس مبارك، من خلال ثمانية عشر فصلا تتضمن مقالات ودراسات كتبتها ونشرتها فى ذلك الوقت، ولم يكن نشرها سهلا، كما أنه لم يكن مستحيلا، لكن بعضها توقف فى أدراج بعض أصدقائى من رؤساء التحرير، وبعضها تعطل فى بعض هذه الأدراج، لكن معظمها رأى النور بطريقة جيدة، ومع أن معظمها جلب لى عداوات وحزازات فإن معظمها جلب لى من المجد والتقدير أكثر مما أستحق بكثير، وقد كنت عزمت على أن أنشرها فى صيف ٢٠١٠، لكن حادثا أليما أقعدنى الفراش لفترة طويلة حال بينى وبين ما كنت أتمنى، ثم جاءت الثورة بأكثر مما كنت أتمنى. وربما يجد القراء فى هذا الكتاب كثيرًا من تحامل وسخط وتذمر وقنوط ومن حديث مستفيض عن جوانب متعددة من سوء الاختيار، ومن سوء الأداء، وكيف تفاعلت المصالح الخاصة قصيرة النظر من أجل تحقيق هدف خفى لم يكن مقصودا ولا معلنا ولا متصورا، وهو تعويق التنمية والتقدم.



العصف المأكول

حكومات أسرعت بثورة يناير

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه - ميدان ألف مسكن - مصر الجديدة
تليفون وفاكس: ٢٦٣٧٤٢٧٣ - ٢٦٣٧٣٢٧٢ - ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨

Email: <shoroukintl@hotmail.com>
http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

العصف المأكول

حكومات أسرعت بثورة ٢٥ يناير



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.

العصف المأكول: حكومات أسرعت بثورة ٢٥ يناير.

ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.

١٢٨ص؛ ٢٤سم.

تدمك 978-977-701-117-4

١ ـ مصر ـ السياسة والحكومة.

أ ـ العنوان ٣٢٠,٩

رقم الإيداع ١٥٦٤٧/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 117 - 4

إهـداء

إلى الصديق الكريم

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الرحمن الشرنوبى

تعبيرًا عن الود والتقدير

محمد الجوادى

الفهرس

الباب الرابع

الفساد الموجه

الباب الخامس

الفساد المؤمل

الباب السادس

الفساد المركب

الباب السابع

كل وزراء مبارك فيما قبل الثورة

هذا الكتاب

يلقى هذا الكتاب بعض الضوء على حكومات الثلث الأخير من عصر الرئيس مبارك، من خلال ثمانية عشر فصلا تتضمن مقالات ودراسات كتبتها ونشرتها فى ذلك الوقت، ولم يكن نشرها سهلا، كما أنه لم يكن مستحيلا، لكن بعضها توقف فى أدراج بعض أصدقائى من رؤساء التحرير، وبعضها تعطل فى بعض هذه الأدراج، لكن معظمها رأى النور بطريقة جيدة، ومع أن معظمها جلب لى عداوات وحزازات فإن معظمها جلب لى من المجد والتقدير أكثر مما أستحق بكثير، وقد كنت عزمت على أن أنشرها فى صيف ٢٠١٠، لكن حادثا أليما أقعدنى الفراش لفترة طويلة حال بينى وبين ما كنت أتمنى، ثم جاءت الثورة بأكثر مما كنت أتمنى.

وربما يجد القراء فى هذا الكتاب كثيرًا من تحامل وسخط وتذمر وقنوط ومن حديث مستفيض عن جوانب متعددة من سوء الاختيار، ومن سوء الأداء، وكيف تفاعلت المصالح الخاصة قصيرة النظر من أجل تحقيق هدف خفى لم يكن مقصودا ولا معلنا ولا متصورا، وهو تعويق التنمية والتقدم، ومن أجل القضاء على كل أمل فى تحقيق أمانى الشعب، أو حتى فى تخفيف المعاناة عنه، أو إيقاف النزيف الذى يستهلك حياة الطبقة المتوسطة من ناحية، ويسارع بالبؤس إلى الطبقة الفقيرة من ناحية أخرى، فى الوقت الذى يجعل مجموعة صغيرة من المتنفعين عاجزة عن حصر مكاسبها غير المشروعة، أو استيعاب قائمة هذه المكاسب، وهى مكاسب لا تكف عن التضخم السرطانى، وذلك بحكم طبائع الأشياء فى ظل توظيف القوانين من أجل مصالح شخصية.

ومن حق القارئ أن أعترف له بأنى حين قرأت هذه الفصول لأكتب هذه المقدمة شعرت بالعجب من أن أكون قد وفقت إلى ما فى هذا الكتاب من قسوة، على الرغم من أنى كنت معروفا بالتزام أقصى درجات اللباقة واللياقة والتهذب والتهذيب فيما كنت أتعرض له من

موضوعات، وفيما كنت أتعرض به من نقد، ولهذا السبب العجيب رأيت أن أبدأ هذا الكتاب بفصل كتبته قبل ثورة يناير بعامين (أو أكثر) بناء على رجاء رسمى مهذب (لم يكن سرًّا، وإن لم يكن مشاعا) شملنى كما شمل اثنين من مفكرينا المرموقين، وقد تركت لنا الحرية الكاملة فى التعبير والتصور، وفى اتخاذ الشكل الذى تظهر فيه الدراسة، ولم يشترط علينا شيئًا الا الحجم، وذلك حتى لا تأتى الدراسة فى صورة تصرف عن القراءة والاستيعاب، وقد آثرت أن أجعل الدراسة على هيئة مقالة، وإن يكون عنوانها: كيف أرى مستقبل مصر؟ وذلك على الرغم من أن العنوان المطروح أو المطلوب كان هو: "مستقبلنا فى مصر"، ولما سئلت عن الحكمة فى هذا كانت إجابتى مثيرة للضحك الخفيف، وهى أنى استعملت العنوان المقترح عنوانا لأحد كتبى السابقة، وعقب أحد من حضروا اللقاء تعقيبا لطيفا قال فيه: إذا كان كتابك قد نفد من السوق فمن حقك أن تستعمل العنوان!!

وإذا كان من واجبى أن أصف ما كتبته فى هذه المقالة فى كلمتين فإنى أختار الكلمتين اللتين جعلتهما عنوانا للباب الأول من هذا الكتاب الذى بين أيدينا أعنى: " التوجس المسيس".

ثم يأتى الباب الثانى ليقدم أدلة التوجه إلى نهاية مختلفة عما كان يخطط له أصحاب الشأن فى ثلاثة ميادين، هى: المظهر الديمقراطى، والانتخابات البرلمانية، والتوجهات الثقافية.

ويأتى بعد هذا الباب الثالث بفصوله الثلاثة التى تتحدث عن تكوين وتشكيل وزارتى عاطف عبيد، وأحمد نظيف.

وتأتى بعد هذا ثلاثة أبواب (الرابع والخامس والسادس)، تضم عشرة فصول (أو مقالات ودراسات) تستعرض ثلاثة طرز من الفساد الموجه والمؤمل والمركب.

ويأتى بعد هذا الباب الأخير الذى يلخص توجه عصر مبارك كله فيما يتعلق بالمسئوليات الوزارية. وهو فصل طريف ألح أحد الاصدقاء على كى أكتبه، وكنت مشغولا فاعتذرت أكثر من مرة فلما جاءت فرصة أخيرة لتغيير وزير استقال ألح صديقى، لكنى قلت له: هذا فأل سيئ، فأفحمنى بقوله: لو أنك عملت حساب كل فأل سيئ ما كنت كتبت شيئا من كتبك المائة، قلت: لم يصلوا، قال: فاكتب ولا تنتظر!! واختار هو العنوان ليكون: من يكون الوزير رقم ١٣٠ فى عصر مبارك؟

وفى كل الأحوال فإنى لا أريد اليوم أن أتعرض لتلك السنوات من باب التذكر والذكريات، ولا من باب التأمل والمناقشات، مع أن هذا واجب قطعت فيه شوطا، وأدعو الله أن يوفقنى

لإتمامه إن امتد بى العمر، وإنما هدفى من هذا الكتاب هو أن نقرأ بعض ما كان يصف حالة ما قبل الثورة. وليس هذا بالأمر اليسير.

وكلى أمل أن يسهم هذا العمل المتواضع فى فتح الأعين على تاريخنا الراهن الذى نعيشه، وعلى صنعنا للتاريخ، على حد سواء.

وكلى أمل أيضًا أن يسهم هذا الكتاب أيضًا فى تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا وأخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب ووصب وقلق، وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يعيننى على نفسى، وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو – جلّ جلاله – الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى، وهى بالطبع وبالتأكيد كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله – سبحانه وتعالى – وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى

الباب الأول

التوجس المسيس

الفصل الأول

كيف أرى مستقبل مصر؟

(١)

قبل عقدين أو ثلاثة من الزمان؛ كان الحديث عن مستقبل وطن من الأوطان يرتبط بمستقبله السياسى والعسكرى فى المقام الأول، لكن طغيان آثار عصر المعلومات جعل المستقبل الاقتصادى والإدارى يطغى تماما على المستقبل السياسى، بل ربما المستقبل الاقتصادى أصبح مُنشئا ومحركا لمستقبل سياسى من طراز جديد لم تتمكن أدبيات السياسة بعد من وصفه، ومع احترامنا الشديد للمبادئ السياسية الأولية من قبيل الحرية السياسية، والفكر الليبرالى، والتداول السلمى للسلطة، فإن مثل هذه المحددات أصبحت فى صياغتها لمستقبل الأوطان تالية فى الأهمية للقدرة على النمو، وللقدرة على تقبل الاستثمارات، وللقدرة على الإفادة منها، وللقدرة على خلق فرص المشروعات القادرة على الإنعاش وتغيير الحالة العامة للشعب.

وتنطبق هذه الفكرة على مصر على نحو ما تنطبق على غيرها من الدول المناظرة أو المجاورة، بل حتى تلك التى تشترك مع مصر فى مصطلح "الدولة".

ولأنى أؤمن بهذه الحقيقة إيمانا يقينيا، فقد دفعنى هذا الإيمان على غير عادتى إلى الإقلال - عن عمد وبلباقة - من المشاركة فى المناقشات المتكررة التى رفعت لواء الحديث عن الإصلاح السياسى، والحراك السياسى، وما إلى ذلك من حديث استغرق السنوات الثلاث الماضية.

لكنى مع هذا أستطيع أن أجاهر الآن بما كنت أكرر إعلانه من قبل فى صوت هادئ من عقيدتى فى أن هذه المناقشات السياسية النظرية المكثفة ستكفل لكل مَنْ شارك فيها وتابعها

الاقتناع المفيد بفكرة عدم جدوى التفكير فى نمط سياسى - بعيدًا عن التفكير فى الأساس الاقتصادى لما ننشده من تقدم.

(٢)

وحتى لا أطيل الحديث فى هذه المقدمات فإنى أفضل أن أدخل مباشرة إلى تشخيص لأبرز الأمراض الحقيقية التى باتت تعوق النمو الاقتصادى الكفيل بتغيير صورة المستقبل فى مصر، وسوف يكون حديثى فى هذه الجزئية مزيجًا من التشخيصين السياسى والاجتماعى، على أرضية اقتصادية، وعلى خلفية تاريخية معًا.

ولعل أهم الأمراض التى سوف يعانيها مستقبل مصر والتى يشكو منها بالفعل حاضرها، هو نمو مفهوم «دولة رجال الأعمال» بطريقة لم ينم بها من قبل فى أى حضارة قدر لها أن تعيش أو أن تتطور.

وواقع الأمر أن نمو هذا المفهوم كان بمثابة التطور الطبيعى للارتداد عن نمط اقتصادى لم يأخذ به أحد على نحو ما أخذنا به، سواء أضرنا أم أفادنا، وهو مفهوم «رأسمالية الدولة» الذى كان أصدق تعبير عن التطبيق المصرى للاشتراكية العلمية بطريقة خاصة جدًا ناقضت أصول الاشتراكية نفسها.

وهكذا فإنه على نحو ما أخطأنا من قبل فى انتهاجنا نهجا خاصًا تحت مظلة الاشتراكية، كان أقرب ما يكون إلى رأسمالية الدولة، بل كان كذلك بالفعل، فإننا بعد سنوات طويلة من تحول مرتعش عن الاشتراكية اندفعنا فى خمس سنوات فقط إلى تأسيس مفهوم نقيض لمفهوم «رأسمالية الدولة»، وهو مفهوم «دولة رجال الأعمال»، وكما أن رأسمالية الدولة لم تكن اشتراكية حقيقية، فكذلك فإن دولة رجال الأعمال ليست رأسمالية حقيقية، وإنما هى نمط مشوه من أنماط التفكير الاقتصادى الذى يصوغه أفراد لمصلحتهم فى حقبة قصيرة الأمد، ويستفيد منه أفراد قلائل آخرون بأضعاف ما استفاد منه مَنْ صاغوه وأقروه، على حين تبقى جموع الشعب تنزف معاناة من هذا النظام القاسى الذى يرفع شعارات تبدو براقة، لكن بريقها لا يتعداها إلى جوهر النظام القائم.

(٣)

وقد تجلت مظاهر حقبة «دولة رجال الأعمال» فى تحميل رجال الأعمال المسئولية عن كل شىء، وكان فى هذا ظلم فادح للمجتمع، ولهم، على حد سواء، بدءًا من حديث هامس

عن دورهم فى بناء مدارس جديدة، وهو دور بدأ محدودًا وانتهى أكثر محدودية، ثم دورهم فى التبرع للكوارث، وهو دور انتهى بالتشويه على يد الحكومة التى أساءت التصرف فيما وضع تحت أيديها لمجابهة الكوارث، وقد كان قليلا، ثم تضاعف الحديث عن المأمول من هذا الدور حين صمم رجال الأعمال على التدخل السافر فى السياسة، وقرنوا هذا التدخل باستفادات قصوى لم يسبق لأحد أن حصل عليها فى أى نظام اقتصادى، ولست أريد أن أضرب أمثلة، لأن الأمثلة الحادة معروفة، وقد جعلت الناس يعتقدون أن رجال الأعمال لا يقبلون الآن على العمل العام إلا مرتبطا بفائدة ضخمة مواكبة لهذا الإقبال، وربما سابقة عليه، بل إن بعض الناس يتهامسون بأن مشاركة بعض رجال الأعمال الكثيفة فى المعترك السياسى الآن ليست إلا من قبل «غسيل الأفكار»، وهو مصطلح يتوافق فى قسوته مع ما يعنيه مصطلح «غسيل الأموال».

وقد وصل الأمر فى هذا السبيل إلى أن عددًا لا يستهان به من المهنيين الذين كان من الممكن أن يكونوا ناجحين جدًّا فى مهنهم، بل كان من الممكن بجهد غير مكثف أن يكونوا أعلاما فى أدائهم المهنى، قد تحولوا ليرفعوا مظلة رجال الأعمال أو قبعتهم، وقد آثر هؤلاء أن يتركوا ممارسة المهنة إلى المحل الثانى أو الثالث، وبدأوا مشروعا استثماريا محدودا ليكون هذا المشروع هو مدخلهم إلى حمل صفة رجال الأعمال، ثم إلى المشاركة فى الحياة السياسية من خلال هذه الصفة، ثم وصل الأمر ذورته الكارثية فى مرحلته الرابعة، حين تحول رجال الأعمال الناجحون بالفعل إلى نمط آخر من رجال الأعمال، هو بلغة الأعمال وبلغة السوق نمط فاشل تماما، لكنه أصبح بمثابة النمط الجديد المطلوب فى عصر «دولة رجال الأعمال».

(٤)

و النمط الجديد المطلوب فى عصر «دولة رجال الأعمال»، نمط لا يعترف بالنجاح فى مجال معين، أو فى استثمارات معينة مهما كانت قيمتها، ومهما كانت قيمة النجاح فيها، لكنه يشترط أن يكون رجل الأعمال من الطراز المصرى المستحدث لرجل الأعمال الكشكول أو الشامل ذى السمات الخمس الآتية:

السمة الأولى: يتاجر فى الأراضى وفى مشروعات الإسكان، لأن هذا النمط هو نمط الاستثمار الأعلى فى أذهان المصريين المحدثين الذين يعرفون أن القرب من الحكومة يكفل

الحصول على امتيازات عقارية تترجم إلى أموال من خلال تحويل التراب المباح للخاصة فقط إلى ذهب يدفع فيه العامة الثمن الذى حصلوا عليه فى مقابل مدخراتهم الذهبية .

السمة الثانية: ويتاجر فى الامتيازات، لأنها طابع العصر الذى يعلى من قيمة دولة رجال الأعمال.

السمة الثالثة: ويمتلك وسائل إعلامية سواء من محطات التليفزيون، والصحف الخاصة، وسواء أكانت هذه الملكية ملكية صريحة أم غير صريحة، مباشرة أم غير مباشرة، مطلقة أم نسبية.

السمة الرابعة: ويمتلك موقعا سياسيا، سواء فى الحزب الحاكم أو فى المعارضة، وليس هناك ما يمنع حتى الآن من أن تتطور الأمور فى اتجاه أن يمتلك بعض رجال الأعمال فى المستقبل القريب كيانات أقرب إلى أن تمثل الأحزاب أو الجماعات السياسية، وذلك من قبيل الرعاية أو التمويل فى البداية، ثم الإنشاء الخاص فى مرحلة تالية، وليس هناك ما يمنع من ذلك، حتى لو كانت هناك حاجة إلى ألف توقيع على إنشاء حزب جديد!!

ألم تتناقل وكالات الأنباء أخبار رجال الأعمال الذين سجلوا عمالهم وموظفى شركاتهم تسجيلا جماعيا؟ أو بلغة العملية الانتخابية أجروا عمليات قيد انتخاب جماعى فى الدائرة التى سيخوض رجال الأعمال فيها معركة البرلمان، فلما جاء يوم الانتخابات جاء هؤلاء المسجلون فى أتوبيسات خاصة إلى المقار الانتخابية زرافات ووحدانا، بل إن بعضهم جاء فى القطار وانتظرته الأتوبيسات لتنقله إلى مقر الدائرة التى سيصوت فيها بعيدًا عن محل إقامته الأصلى بمئات الكيلومترات.

السمة الخامسة: ويمتلك أيضا مؤسسة تعليمية تتيح له أن يكون رئيسا لمجلس الأمناء، بينما أحد الوزراء السابقين أو رؤساء الجامعات السابقين رئيس تنفيذى للجامعة، يبدو أمام الناس أنه يعمل بإمرته وتوجيهه، حتى لو لم يكن الأمر كذلك.

(٥)

عند هذا القدر من الحديث عن دولة رجال الأعمال وملامحها ينبغى أن نتوقف لنسأل عن مدى قدرة مثل هذه الدولة على أن تقود «دولة وشعبا» كالمصريين وكمصر المعاصرة إلى التقدم.

ومن المؤسف أن كل الظواهر تدلنا على أن هذا النمط غير قادر على النجاح، ولا على الوصول إلى أول طريق النجاح.

وعن خبرة شخصية فإننى أستطيع أن أقول إن نقص الإدراك السياسى والمعرفى هو أبرز ما يميز أغلب أفراد هذه المجموعة التى ارتبطت بها هذه الظاهرة، وإن كان هذا لا ينفى أن بعضهم يتمتع بفهم وذكاء، لكن هذا لا ينفى ظاهرة نقص الإدراك، وإن القيمة التى ترتفع بين هؤلاء فى مناقشاتهم ليست إلا تعبيرًا متطورًا عن نقص الإدراك السياسى والمعرفى.

وأنا أعرف أن كثيرين من هؤلاء يتحدثون ويجيدون الحديث بما يبدو أنه رؤية، لكنى أعود فأقول إن المفردات التى يتحدثون بها تكشف بوضوح عن أنهم يمارسون بأحاديثهم المنمقة ما هو أقرب إلى ممارسة أولئك الذين نسميهم بمثقفى الصالونات، الذين يأخذون مصطلحا من هناك، وفكرة من هنا، ويدمجونهما فى حديث يبدو ذا رطانة، بينما هو كلام مفكك ينتقل عبر ألسنتهم فحسب.

بل إن الأدهى من هذا أن هؤلاء بدأوا مرحلة أخرى من الانحياز إلى مَنْ يرضون أذواقهم الشخصية من بين الإعلاميين، بل لجأ بعضهم إلى مَنْ يخاطبون عاهاتهم النفسية، ومن ثم أصبح هناك مَنْ ينفق بسخاء بالغ على المتفوقين فى سلاطة اللسان، أو فى قسوة القلم، أو فى فجاجة التعبيرات الجنسية، بل وصل الأمر إلى أن اختيار بعض المذيعات لبعض المهام الإعلامية أصبح يعبر بطريقة مباشرة عن فهم رجل الأعمال الممول للقناة أو للبرنامج للرجولة والأنوثة، وهو - أى الفهم - مسألة شخصية بحتة، لا يمكن أن تنسحب على اختياره لمدير محطة تليفزيون، أو لمديرة البرامج فيها، لكن هذا حدث للأسف وبطريقة معلن عنها بفجاجة.

(٦)

وعلى الطرف الآخر فإن الانتماءات والعلاقات الخاصة أصبحت واضحة جدًّا، فهذه الصحيفة أصبحت معروفة بأنها لا تهاجم هذا الرجل أبدًا، سواء أكان الرجل مسئولا كبيرا أم رجل أعمال فحسب، وهذه المحطة التليفزيونية لا تسمح بتداول فكرة فى هذا المحيط المحظور عليها بحكم الرقابة الداخلية، وهى رقابة فاقت فى قسوتها كل الرقابات السابقة فى زمن الحرب والثورة والشمولية، وفى مقابل هذا كله فقد أصبحت فكرة الدولة نفسها

وأجهزتها ومؤسساتها بمثابة الكلأ المباح للهجوم عليه بشراسة من هذه الأجهزة الإعلامية التابعة لدولة رجال الأعمال.

ومع أن نقص الإدراك المعرفى والسياسى ليس بالعيب البسيط الذى تتميز به المجموعة التى تقوم اليوم بدور دولة رجال الأعمال، إلا أنه ليس بالعيب الوحيد، وإنما هناك مجموعة أخرى من العيوب القاتلة التى سنعددها دون إفاضة فى الحديث عن تفصيلاتها التى تكاد تكون معروفة:

أولا: فهم لا يحب بعضهم بعضا، ومن عادة الطبقات الرائدة أو القائدة أن تتميز بحب داخلى طبيعى فى الغالب.

ثانيا: وهم لا يحبون زعيمًا تاريخيًّا بعينه، ولا حقبة بعينها.

ثالثا: وهم بالتالى لا ينتمون إلى ثقافة سياسة معينة، فلا هم وفديون، ولا سعديون، ولا نحاسيون، ولا ناصريون، ولا ساداتيون، وإنما هم خليط من محبة شىء من هنا وشىء آخر من هناك.

رابعا: وهم غير مستعدين للدفاع عن أى حقبة، ولا عن أى مبدإ، وإنما هم فى نقاشاتهم السياسية عدميون تماما، يرون عيبا فى كل حقبة، ويرون هذه العيوب كفيلة بتقليل إيمانهم بالتاريخ المصرى الحديث والمعاصر مجتمعا، مع أنه يمثل الحقبة التى باتوا يتطلعون إلى المسئولية عنها.

خامسا: وهم لا يؤمنون بمثل أعلى خارجى واحد، وإنما هم يريدون أن يجمعوا بين مزايا أوروبا جميعا، وأمريكا وآسيا الجديدة أيضا، وهم يطالبون بكل ما تتيحه أمريكا، وبكل ما تتيحه أوروبا، وبكل ما تتيحه آسيا الجديدة، مع أن كل حضارة من هذه تتيح أشياء وتمنع أشياء أخرى.

سادسا: وهم على غير استعداد للحديث عن روح المؤسسة المالية المنتمية للقانون، ولا عن قائمة أكثر رجال الأعمال تسديدا للضرائب، وإنما هم يتفاخرون فيما بينهم بالقدرة على الخلاص من الضرائب والجمارك وكافة الالتزامات التى يرون حرص الحكومة عليها نوعًا من أنواع السخف الذى لا يرضيهم.

سابعا: ومعظم هؤلاء متفقون على ضرورة الخلاص من الجمارك والضرائب بإعادة تأسيس شركاته من آن لآخر، للاستفادة من المزايا الجديدة، والخلاص من الأعباء القديمة

ثامنا: والأدهى من ذلك أنهم لا ينظرون إلى أهمية اتحاد الصناعات أو اتحاد المستثمرين، أو ما شابه ذلك، على أنه كيان يهدف إلى تحقيق مصلحة جماعية، أو روح وطنية، أو مهنية، أو فئوية وإنما هو وسيلة أخرى للضغط على المسئولين لمقابلتهم للحصول منهم على امتيازات جديدة.

تاسعا: ثم هم، وهذا هو أخطر ما فى حيواتهم، ضعاف أسريا، فلا هم يربون أبناءهم على الجدية، ولا على حب مجال عمل الآباء، وإنما هم يعانون من استنزاف الأبناء الذين لم يتعودوا ضابطا ولا رابطا، وإنما تعودوا مظهرية كاذبة لا معنى لها غير السخف، ويكفى أن نتصور أو نعرف السبب الحقيقى وراء انتشار عربات الدفع الرباعى كبيرة الحجم التى تقودها بنات فى عمر الزهور من بنات رجال الأعمال فى شوارع القاهرة، لا لشىء إلا لأن اقتناء هذه السيارات كان كفيلًا بالحصول على إعفاء جمركى يوازى نصف مليون جنيه، فلا مانع من الحصول عليه من باب عدم التفريط فى ميزة متاحة، ولا مانع عند هؤلاء من الحصول لبناتهم على هذه السيارات الفاخرة اسما وشكلا، مع أنها لا تناسبهم ولا تلبى لهم حاجة حيوية حقيقية، وإن كانت كفيلة فى أقرب فرصة بتشويه العمود الفقرى لهذه الزهرات المصرية الرقيقة التى لا تتمتع بأجسام رياضية ولا شبه رياضية.

(٧)

والواقع أن جماهير المصريين تكاد تؤمن الآن أن السبيل الوحيد إلى تحقيق نمط من أنماط الثروة الكبرى هو الارتباط بالحكومة أو معارضتها بشراسة للحصول منها على امتيازات عقارية تمكن من إنشاء مدينة سكنية كبيرة تعود بالثراء المحموم على أصحاب المشروع المرتبطين بالحكومة، وليس أدل على صدق هذه الرؤية من أن ترى صناعا متميزين فى مجالات صناعية عصرية كانت كفيلة بأن تشرف صناعة مصر فى الداخل والخارج، وقد هرولوا إلى مجال الاستثمار العقارى، جالبين لأنفسهم مشكلات لم يكن لهم عهد بها، ومع هذا فإنهم تحولوا بعد دخولهم ميدان الاستثمار العقارى إلى طبقة أخرى غير تلك الطبقة التى أتاحها لهم الاستثمار الصناعى السابق الناجز.

وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على اضطراب جوهرى فى مكونات الاستثمار الوطنى، بل فى مكونات الحياة فى مصر، وهى قضية متعددة الأبعاد لا يمكن أن تناقش بسرعة فى مثل هذا المقال، لكننى مع هذا أنتهز الفرصة كى أشير إلى مجموعة من الدراسات والمقالات

التى كتبتها فى شأن ثروة مصر العقارية، متضمنة العديد من الأفكار المبتكرة القادرة على تطوير الصورة للأفضل، وهى أفكار مباشرة وعملية، لا تنتظر شيئا غير الاقتناع بالمضى قدما إلى القرار الصائب الذى لن يكلف شيئا، وسيوفر الأخذ بها على مصر ثروات تفوق قيمتها كل استثمار محتمل فى القريب العاجل، وغير العاجل.

(٨)

ربما أفضت فى الحديث عن العيوب التى تحول بين الطبقة المتاحة حاليا من رجال الأعمال وبين القدرة على قيادة سفينة الوطن إلى شاطئ الإنجاز أو التقدم، ومع هذا فإنى أعتقد أن فى الإمكان معالجة معظم الآثار الجانبية لهذه الطبقة وإعادة «موضعتها» فى المكان الصحيح من قطار التنمية المستديمة، وليست هذه على أى حال مهمة هؤلاء الرجال الذين لايزالون يبحثون عن دور حقيقى، وإنما هى مهمة تتطلب وجود وزارة قوية تخلو من هذا الطراز المشوه من رجال الأعمال بادئ ذى بدء، وتخلو من الشخصيات التى تتطلع إلى أن تكون مثلهم كذلك، وتحفل بالشخصيات القادرة على القرار القوى مهما كان حجم الجسارة والشجاعة فيه، وتستند إلى معرفة واسعة بالبدائل المختلفة لكل قرار اقتصادى واجتماعى، وتقبل منذ يومها الأول أن تتقدم بقانون محاكمة الوزراء ليكون وزراؤها تحت النقد، وليس فوقه، كما تقبل بمعايير أكثر ليبرالية فى سحب الثقة عن الوزير فى مجلس الشعب.

وفى المقابل فإن أى وزارة تخلو من هذا الطراز من الرجال القادرين الشجعان لن تكون قادرة على أن تقود هذا الوطن إلا إلى شاطئ الغرقى الذين تقدم لهم المساعدات الطبية اللاحقة كى يستمروا فى أدنى درجات الحياة وربما لا يستمرون.

(٩)

لكن ما هو المطلوب من مثل هذه الوزارة بعيدًا عن روح الأداء التى وصفناها على سبيل الإجمال؟

المطلوب يتمثل فى كلمة واحدة هى «التنمية الممكنة» بعيدًا عن كل الأيديولوجيات والنظريات والألفاظ الرنانة، والشعارات الطنانة، وهى تنمية واضحة المعالم تستلهم التجارب السابقة جميعا لتعززها وتمضى فى الطرق الكفيلة بنمو حقيقى، ولست أحب أن أتطرق إلى التفصيلات التى كتبت فيها كتابا كبيرا تحت هذا العنوان، وقد نشر فى مطلع

الألفية الثالثة، ومن قبله كتابًا آخر عن «مستقبلنا فى مصر» نشرت طبعتاه فى منتصف الثمانينيات والتسعينيات، والكتابان حافلان بالأفكار التى نشرتها على مدى ثلاثين عامًا فى الصحف، والتى كنت ولازلت أرحب بالسطو عليها، وقد سطت الحكومتان الأخيرتان مشكورتين على بعض منها فكسبت الكثير، وسوف أكون أسعد الناس لو أنها سطت على معظم هذه الأفكار أيضا، فالأفكار لا تفقد انتسابها لصاحبها، كما أن سعادتى بوجودها على أرض الواقع تنسينى كل الآلام الأخرى.

وليس معنى لفظ «الممكنة» فى وصف التنمية أن نفتقر إلى الخيال، أو ما دون الخيال، بل بالعكس، فإننا فى حاجة ماسة إلى الخيال، لكن المطلوب هو تحويل الخيال إلى ممكن، وتحويل الممكن إلى تنمية، أى أننا بحاجة إلى تنمية ممكنة.

(١٠)

وعند كل مصرى أفكار متعددة لتنمية ممكنة لا يحول بينها وبين التنفيذ إلا وجود تشريع قديم هناأو هناك، أو خط تنظيم هنا أو هناك، أو نمط روتينى هنا أو هناك، أو موظف ذى عقلية بالية هنا أو هناك، وقد آن الأوان لنسف كل التشريعات والخطوط التى أوقفت النمو على مدى سنوات تبادلنا فيها السير البطىء بين رأسمالية الدولة، ثم دولة رجال الأعمال.

وأنا أحبذ ضرورة العدول عن كلمة «مناخ الاستثمار» التى استهلكت استهلاكا فظيعا، وأصبحت لا تدل إلا على ما يشبه الأكاذيب فى تصريحات المسئولين الحكوميين، أحبذ العدول عنها إلى تعبير من قبيل «ظروف الاستثمار»، فنحن بحاجة إلى العدول عن الظن بأن التعبيرات البلاغية كفيلة بإصلاح الأحوال.

ونحن بحاجة مثلًا إلى إدراك حقيقة أن السياحة التى هى أولى أولويات الاستثمار فى المرحلة القادمة بحاجة إلى قطارات متميزة، ومطارات راقية، ومواعيد سفر ملتزمة، وطرق حرة آمنة، ورصيف يخلو من المطبات الصناعية والزراعية والأمنية على حد سواء، وبنية أساسية حقيقية تتواكب مع الزمن، وتبتعد عن حديث التاريخ الذى يقول بأنها لم تكن موجودة.

ونحن فى مجال التربية والتعليم قادرون على حل كل مشكلاتنا فى النظم التعليمية، والمناهج، والتقييم التربوى إذا ما وضعنا نصب أعيننا مفهومًا واحدًا، هو «الجدية»، وهو المفهوم الذى جعل من التربية والتعليم فى الماضى غير البعيد بمثابة الدجاجة التى باضت ذهبًا من تحويلات العاملين فى الخارج، ومن إنجازاتهم فى الداخل.

ونحن فى مجال الصحة قادرون على إنجاز ضخم إذا ما انتبهنا إلى ما تعنيه كلمة واحدة، هى «الوقاية».

ومازلت أريد للمسئولين عن محليات مصر عقلية يتصورون بها الجمال أمرا حتميا، والنظام مكونا جوهريا، لا أن يتصوروا أن الجمال ترفا، والنظام استثناء، على نحو ما هم عليه الآن.

(١١)

مصر فى حاجة إلى إنجاز حقيقى بعيد عن أسلوب العينات غير العشوائية، فإذا أعلنا عن مشروع تاكسى العاصمة فلابد أن يكون هناك تاكسى حقيقى للعاصمة، لا مجموعات متناثرة من عربات صفراء يدلل بها المسئولون على أنهم سينجزون المشروع فى الزمن البعيد غير العاجل.

لست أحب للوزارة القادمة أن تضع يدها فى كل شىء بسخف وتحكم، لتستدعى الفشل، وإنما أريد لها أن ترفع يدها بقوة وعزة لتستدعى النجاح ولتصونه ولتحافظ عليه، ولن يكون هذا ممكنا إذا بقيت وزاراتنا بالتركيبة النشاز التى تجمع بين بيروقراطيين قدامى لا يهمهم من مصلحة الدنيا غير إثبات صواب نظراتهم القديمة، ومغامرين من رجال الأعمال الذين يعتبرون أن الوصول إلى مقعد الوزارة بداية طريق للخروج من دائرة ثراء إلى دائرة تعلوها.

ولست أستطيع أن أنفى عن رؤيتى أنها تعول كثيرًا على السلطة التنفيذية، متمثلة فى الحكومة، ذلك أنى أواجه حقيقة مرة لا سبيل إلى إنكارها، وهى أن هذه السلطة تغولت تماما على السلطة التشريعية، ولا تزال تتوغل على السلطة القضائية، وقد كرس نظامنا الدستورى الحالى هذا التوغل وحافظ عليه واعتز به، بل وتوسع فيه فى كل تعديل تم فى الفترة الماضية.

ومادام الأمر كذلك فإن الأولى أن نبحث فى أداء هذه السلطة التنفيذية عن عوامل الإنجاز فى مرحلة البناء السريع، قبل أن نشغل أنفسنا بالتقليل الظاهرى مما هو متاح لها، وهو ما لن ينتج إلا مزيدا من البطء فى خطوات التنمية التى تتعطش إليها مصر فى مرحلتها الراهنة.

• • •

الباب الثانى

النهايات الدالة

الفصل الثانى

على هذا النحو تغيرت مصر فى عام واحد

(٢٠٠٥)

(١) زاد عدد الأقلام، وزاد المجال المفتوح أمام الأقلام للكتابة، وارتفع سقف الحرية المتاح أمام الأقلام وأصحابها، وعبرت «حرية التعبير» عن تغير إيجابى تجاه المشاركة بالرأى فى قضايا الوطن، وهو ما قد يعكس رغبة من السلطة فى توسيع قاعدة المشاركة، واستجابة من النخبة فى هذا الاتجاه، ومن الطبيعى أن يكون هناك نشاز فى كل عزف حر، كما أن من الطبيعى أن تكون هناك ضوضاء، ولغط، وأصوات منكرة، وأصوات صارخة.

(٢) زاد حجم التطلعات إلى مستقبل أفضل، فالبرنامج الرئاسى يعد بأرقام محددة، ومع أن الحكومة الحالية عاجزة عن تحقيق برنامج الرئيس، فإن الأمل لايزال قائما فى حكومة قادرة على تحقيق آمال المصريين فى مستقبل أفضل ينشدونه، ولهم الحق فى نشدانه.

(٣) أسفرت وجوه قديمة عن انتقاداتها للنظام الحاكم، وظهرت مجموعة من الوزراء السابقين يعارضون الحكومة والنظام، ولم يكن هذا مألوفا فى مصر منذ مطلع ثورة ١٩٥٢، أو بالتحديد منذ نهاية عهد الليبرالية فى مارس ١٩٥٤، وهكذا تكونت جبهات كفيلة بتكوين أحزاب حقيقية فى مستقبل قريب.

(٤) تراجع دور السلطة فى حماية الأحزاب الرسمية، وشهدت الأحزاب السياسية المختلفة أكثر من فوران وغليان، وعلى الرغم من أن الغليان أفقد الأحزاب القائمة بعض ثرواتها، فإن الفوران استبقى لبعضها الآخر رصيدا من الأعضاء الذين قاوموا درجات الحرارة العليا.

(٥) فقدت درجات النجاح والتفوق قيمتها، وأصبحت درجة النجاح النهائية بمثابة الحد الأدنى للقبول فى الجامعات، وزاد الصراع على معاهد الدراسة، رغم زيادة عددها،

ورغم غياب مستقبلها، وبدأت الجماهير تفيق لإدراك الفروق الدقيقة بين قيمة الشهادة، وقيمة القدرة، وقيمة العلم، وقيمة العمل.

(٦) فقدت رئاسة الوزارة فى مصر قيمتها على يد رئيس وزراء شغل نفسه بطموحات قاتلة، وعلاقات مريبة، وأساء اختيار الوزراء، مما كشف عن خطورة ترك مثل المناصب الوزارية المهمة للصدفة والمحسوبية، كما جعل الجماهير تعتقد بضرورة اللجوء إلى أسلوب يضمن الحدود الدنيا من الكفاءة فى شاغلى الوظائف العامة، بدلا من حالة الضياع التى تعيشها وزارة أحمد نظيف.

(٧) مارس القضاء دوره السياسى المزدوج تأييدا ونقدا، وانتقلت بعض منصات القضاء إلى الميادين العامة، كما انتقلت بعض الميادين العامة إلى قاعات المحاكم، وعادت للقضاء بعض حيويته التى عرفتها الحضارة الإسلامية بعيدًا عن شكليات القضاء الفرنسى.

(٨) انفتح أمام الجماهير ملف إدارة الاقتصاد القومى بوضوح وصراحة، ونوقشت مشكلات بيع القطاع العام، كما نوقشت مشكلات إدارته، واكتشف المصريون أنهم غيبوا عن ممتلكاتهم طيلة خمسين عاما، وأنهم فقدوا خلال نصف قرن كثيرًا من مقومات النجاح والإنفاق والتمويل، وعرفوا أنه لابد لهم أن يشاركوا بكل وسيلة فى إنقاذ صناعاتهم وتجاراتهم قبل فوات الأوان.

(٩) واجه السياسيون حقيقة قاسية فى الانتخابات البرلمانية، وقد ساعدتهم الدولة على التقاط الأنفاس قبل الانتخابات المحلية التى تأجلت لمدة عامين، بيد أن السياسيين أضاعوا نصف المدة فى زيادة اللهاث بعيدًا عن جوهر قضية الشارع المصرى.

(١٠) أدى تنفيذيون فاشلون أدوارا مذهلة فى تعذيب الجماهير بدون داع، فوزير التضامن الاجتماعى تكفل بإعادة أزمة الرغيف إلى سطح الحياة، ووزير الاتصالات وسلفه الذى أصبح رئيسا للوزراء نجحا فى مضاعفة سعر سلعة (خدمة) حيوية إلى أكثر من ١٥ ضعفا فى عامين اثنين، ووزير الصحة زاد من متاعب المواطنين بكثرة تدخلاته فى نظام عانى على يد أسلافه من كثير من الثقوب والشروخ، أما وزير النقل فأصبح يستلذ بزيادة حوادث القطارات والعبارات، ويبتهج بما تسفر عنه من ضحايا، ليؤكد نظريته فى حاجته إلى تمويل ينفق منه على شركاته، ويشترى به لأسرته بنوكا وطنية واحدا وراء آخر.

(١١) أثبتت الدولة قدرة فائقة على رحابة الصدر، وطول البال، ومع هذا فإن تنفيذيين فى مواقع أدنى كانوا أقل احتمالا، وأضيق صدرا، وأسرع غضبا.

(١٢) تأكدت المفاهيم الاستراتيجية فى أذهان الجماهير الذين أعجبوا بحسن نصر الله، وأظهروا احتقارهم لسياسات كونداليزا رايس، ورئيسها، وأولمرت، ووزارته.

(١٣) أظهرت بعض أحكام القضاء انحيازا غير مسبوق إلى الحفاظ على الأسرة من خلال الحكم بنسب طفلة إلى والدها النجم الشهير رغم معارضته، كما أظهرت انحيازا غير مسبوق إلى مبدإ الميل إلى البراءة فى قضية بنى مزار.

(١٤) كشفت اتجاهات كثيرة عن حقيقة مواقفها غير المعلنة من قضايا كثيرة معلقة، ومع أن الجماهير صدمت ببعض الآراء فإنها أدركت أن هذه المواقف المختلفة هى طبيعة الأشياء، وإن الاختلاف يصل إلى مثل هذه الأمور الجوهرية.

(١٥) انصهرت كثير من مشاعر الريبة والتوجس لدى كثير من القوى السياسية، وتحولت إلى مواقف فاعلة ومعبرة عن نفسها فى اتجاهات عديدة، وهكذا تبلورت نواة كفيلة باستمرار عملية الحراك الاقتصادى فى السنوات الخمس المقبلة.

الفصل الثالث

الدلالة المفزعة فى الانتخابات البرلمانية فى ٢٠٠٥

(١)

لابد أن ننتبه إلى التقصير الذى وقع فيه حزب الأغلبية فى مصر حين أغفل ما كان ينبغى عليه تجاه الأقباط المسيحيين، ولست أستطيع أن أفهم أن يكون أقصى ما توصل إليه الحزب من مراعاة لمشاعر هذه الجماعة الوطنية أن يكون لها مرشحان اثنان فقط من بين ٤٤٤ مرشحا للحزب، وليس هناك من عذر مقبول لمثل هذا التصرف، ولو كنت واحدًا من رجال الحزب المسئولين عن المجمعات الانتخابية لاخترت عشر دوائر من الدوائر التى أعطت ولاءها الكامل للحزب الوطنى فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة وفى الانتخابات البرلمانية السابقة ورشحت بها عشرة وجوه مسيحية من ذات الوجود المجتمعى البارز، من أمثال الدكتورة نادية مكرم عبيد، والدكتور فتحى إسكندر، والدكتور مفيد سعيد، والدكتور رفعت كامل، والدكتور ميشيل باخوم، والفنان يوسف شاهين، والدكتور مراد وهبة، والدكتور سمير حنا صادق، والدكتور يونان لبيب رزق، والدكتور إسحق عبيد، والدكتورة جورجيت قلينى، والفنان هانى رمزى، والفنانة هالة صدقى، والمخرج خيرى بشارة، والمخرج داود عبدالسيد، وألفريد فرج، وإدوار الخراط، والدكتورة ليلى تكلا، وأعلنت هذا مبكرا ونسقت مع أحزاب المعارضة وقوى الشارع السياسى بمن فيها جماعة الإخوان المسلمين لإغلاق هذه الدوائر على هؤلاء المرشحين، وأزعم أن كل هذه الأحزاب بما فيها جماعة الإخوان المسلمين كانت سترحب بهذه الخطوة، وستدعم كل جهود الحزب الوطنى من أجلها.

(٢)

لابد أن نتتبه إلى حقيقة مفزعة، وهى أن هناك رهبانا كثيرين مشلوحين من الكنيسة القبطية، بينما المجتمع المصرى (مسلمين ومسيحيين) يعانى منهم، ولا يعرف هذه الحقيقة إلا بعد فوات الأوان، حدث هذا مع الراهب المشلوح من دير أسيوط، حين ثارت قضية شريط الفيديو التى نشرته جريدة «النبأ»، وكان مثار أزمة كبيرة، وبعد وقوع الأزمة أعلنت الكنيسة القبطية أن الراهب مشلوح منذ سنوات، واليوم تعلن الكنيسة أيضا أن الراهب زكريا الذى لا يكف عن سب الإسلام وتحقيره فى قناة «الحياة» مشلوح هو الآخر.. وهكذا.. وهكذا.

ومن العجيب أن الشركات التجارية تنشر إعلانات مدفوعة الأجر للتحذير من أن شخصا ما من موظفيها أو من وكلائها قد فقد علاقته بها منذ تاريخ محدد، بينما أن هذه الفرصة غائبة عن الكنيسة التى أصبح من واجبها ومن واجب إعلامنا معها أن يفسح المجال لإعلاناتها عن الرهبان المشلوحين، وعمن صدرت بحقهم عقوبات من أى درجة، أما أن يتحدث دعاة الفتنة ويتصرفون وهم يوهموننا بأنهم يلبسون هذا الزى المقدس، وبأنهم يتمتعون بهذا الوضع الروحى، فإنه نوع من التدليس الضار بالمجتمع أولا، وبالكنيسة القبطية ثانيا.

(٣)

وربما كان من حقنا أن نتساءل عن مدى حقوق الكنيسة على الدولة فى مساعدتها فى مواجهة هؤلاء الذين يفتكون بسمعة الكنيسة أولا، وبالأمن القومى فى ذات الوقت، ومن الإنصاف أن نبحث مثل هذا الأمر فى تؤدة تسمح بسن التشريع الكفيل بحماية المنحرفين فكريا من أنفسهم، وحماية المجتمع منهم، والحفاظ على صور المؤسسات الدينية للأديان المختلفة، وعلى مستوى خطابها، وحوارها، وممارساتها.

ومن الصعب على كثيرين أن يتصوروا أن دولة قديمة مثل مصر تعجز عن أن تجد الخطوات اللازمة لإيقاف مثل هذا التدهور القيمى على هذا المستوى.

* * *

الفصل الرابع

آن الأوان لأن نسمى الأشياء بأسمائها

(١)

يدفعنى إلى كتابة هذا المقال واجب تجاه دينى ووطنى ومواطنى، وهو ألا أكون ساكتا عن حق ابتغاء منفعه، أو خوف مضرة.

ويبدو أننى وكثيرين غيرى قد أخطأنا حين تجاهلنا الحديث عن الخطإ فى موضوعات سيد القمنى كلها.. من بدايتها إلى نهايتها، وقد كان ظننا أن الإهمال هو التصرف الأنسب تجاه مثل هذه الموضوعات، حيث كنا نعتقد أن الحديث عن موضوعات من هذا القبيل يضفى عليها أهمية لا تستحقها، ويمنح الشخصيات مجدا لا تستحقه، لكن الأمور مضت مع علو الصوت، ومع التضليل الزائد حتى باتت الكتيبة الشجاعة التى تصدت للحق بحاجة إلى جنود يشدون أزرها فى دفاعها عن القيم، قيم البحث العلمى الحقيقى، وقيم الكتابة الجادة الشريفة، وقيم الفهم الصائب، وقيم التعبير الجميل، وقيم الصدق فى الرواية، هذا فضلا على قيم التدين والانتماء، وهى قيم عزيزة علينا وعلى مجتمعنا، وقد صمم على انتهاكها سيد القمنى، هو والذين مجدوه، ودعوا له فى الأسابيع الماضية، وبعضهم فعل هذا عن حسن نية دون أن يدرى حجم المأساة التى تمثلها هذه التصرفات الطفيلية على هويتنا وذاتيتنا.

(٢)

ومما يؤسفنى أننى اليوم مضطر لكتابة أحكام قاطعة باترة، مع أن الحصافة تقتضى من الكاتب أن يتوسط فى أحكامه، وإن يتلطف فيها، ومع أن الحكمة تنصح باستخدام أساليب غير قاطعة فى الحكم على أمور الفكر، ومع أن المهارة علمتنا أن نتحوط فى أحكامنا حتى لا نتهم بالتحيز السافر، أو بأننا من ملاك الحقيقة المطلقة.

ولا يأتى اضطرارى هذا نتيجة إكراه أو ضغط، وإنما هو نتيجة خبرتى وإيمانى بأن بعض الحالات تكون من الوضوح بحيث لا تتحمل إلا تشخصيا واحدا بعيدًا عن التحوطات، وإمساك العصا من النصف، وإفساح المجال لاحتمال الآخر، ويقينى - والله على ما أقول شهيد - أن حالة سيد القمنى التى بين أيدينا هى من هذه الحالات، ولا أنكر أننى حاولت طيلة الأسابيع الماضية أن أجد فيما كتبه سيد القمنى ما أتكئ عليه فى أى دفاع عنه، فإذا بى لا أجد فيما كتبه إلا ما يدينه، فهو إذا هاجم كفر، وإذا دافع نافق، وهو إذا ناقش دلس، وإذا روى كذب، وهو إذا استشهد غش، وإذا استنتج لوى، وإذا استنبط تعسف.

(٣)

وقد أنبأنا حديثه الذى أدلى به لجريدة «المصرى اليوم» بوضوح عن أنه لا يقيم للفكر وزنا، ولا يحترم دور المفكر من الأساس، وإنما هو كما قال عنوان حديثه «مستعد لأن يرمى كلامه كله فى البحر من أجل أن يحافظ على حياة رغدة يحياها معززا مكرما كصاحب فكر يستحق أن يلقى (أى الفكر) فى البحر ليعيش صاحبه»، وعهدنا بأصحاب الأفكار أنهم يرحبون بالموت دفاعا عن فكرهم، ويعتبرون هذا شهادة، لكن القمنى يريد للفكر أن يكون شهيدا له، بعدما أصبح مطية يستدعيها حين يريد البطولة، ويخفيها حين يزعم التوبة، وهو فى كل أحواله ينافق من هو أقوى منه فيصور نفسه مقتنعا بما يردده من أجل أن يحشر نفسه فى فئة، ثم يصور نفسه ذليلا ضعيفا من أجل أن يحصل على رضا فئة أخرى، وهو لا يمل من لعب أدوار الضحية والمنخدع، بينما هو طموح إلى دور الجوكر والمكتسب والمتكسب.

(٤)

والواقع أن قصة سيد القمنى الأخيرة ليست قصته هو، وإنما هى قصة الابن المغرور الذى راهن والديه على أنه قادر على أن يغير قيم المجتمع فى سنوات معدودة، وإن المال وحده كفيل له بهذا، فإذا هو يظن أن فى قبول يسارى قديم تكريما منه، شراء لهذا اليسارى، وإن فى قبول معارض جائزة منه، إذعانا من المعارض له، وإن وجود نجم إلى جواره فى صورة فوتوغرافية يعنى امتلاكه لهذا النجم، وإن فى تبنيه للقمنى ودفعه إلى أرفع جوائز الدولة اعترافا من الدولة بقدرته هو على توجيه جوائزها لمن يشاء.

ولايزال الوالدان ينصحان ابنهما بالكف عن هذا العبث بوطنه، بينما هو سائر فى غيه لا يلوى على شىء، وهو يظن الضجة التى أحدثها إنجازا ونشاطا.

الباب الثالث

كيف تكونت حكومات العصف المأكول

الفصل الخامس

وزارة عاطف عبيد: بداية ونهاية

١٩٩٩- ٢٠٠٤

(١)

يستسهل كثيرون من الأيدولوجيين الحديث عن فكرة أن تغيير الأشخاص ليس أمرًا ذا بال، وإن المهم هو تغيير النظام، لأن النظام هو الكفيل بتحقيق الإنجازات.. والحقيقة أن هذه الفكرة أصبحت فى نظرى من الأفكار المتحفية، وهذا هو أصدق وصف لها، وهى بكل المقاييس فكرة فاشلة، وليس أدل على فشلها من النظام الوزارى المصرى الذى يعكس بوضوح شديد مدى الحاجة إلى الكفاءة الشخصية من أجل تحقيق الأهداف بطريقة علمية سلمية بدلًا من زيادة الأزمات يوما بعد يوم، ورئيس الوزراء الحالى الدكتور عاطف عبيد هو أبرز نموذج للفشل الكبير الذى يمكن أن يحققه شخص واحد فقط، يرتفع سعر صرف الدولار فى عهده بمعدل ثلاثة قروش كل أسبوع، ومع هذا فإنه بعبقرية شديدة توافرت له مقوماتها يرد بأنه يمكن له أن يجعل سعر الدولار الحقيقى أقل من سعر السوق بجنيه على الأقل، ثم يذكر عشرة ظروف مستحيلة التحقيق تكفل أن يكون الدولار بهذا السعر. والواقع أن الظروف التى ذكرها الدكتور عاطف عبيد كفيلة بالفعل أن تجعل سعر الدولار ثلاثة جنيهات فقط، ولكنها مستحيلة التحقيق، بينما الأسهل من هذا كله أن يتكرم علينا الدكتور عبيد باستقالة كريمة حتى يعطى الفرصة للاقتصاد المصرى كى يتنفس، ذلك أن وجود عاطف عبيد على صدر الاقتصاد المصرى كفيل باختناقه تمامًا، لأن الاقتصاد الوطنى فى أية دولة من العالم لا يعيش بالأكاذيب، ولا على الأكاذيب.. كما أنه لا يعيش بالأمانى الطيبة، ولا على الأمانى الطيبة.. ولكن الدكتور عبيد يريد أن يبقى على الأقل حتى أغسطس ٢٠٠٤ - إن شاء الله - حتى يكون له فى الحكم رصيد عشرينى، أى عشرون عامًا بالتمام والكمال، منذ دخل الوزارة كوزير لشئون مجلس الوزراء ولشؤن البيئة ولشئون التنمية الإدارية.

(٢)

ومن الملاحظ أن خلفاء عاطف عبيد فى هذه الوزارات الثلاث قد أحرجوه إحراجا بالغًا بأدائهم الذى يفوق أداءه، فوزير شئون مجلس الوزراء الذى خلفه، وهو المستشار أحمد رضوان، رجل قانونى ممتاز، أعد مع الدكتور عاطف صدقى قوانين جيدة لم يحدث أن تم الطعن فى دستورية أى منها، أما وزير التنمية الإدارية محمد زكى أبو عامر الذى خلف الدكتور عاطف عبيد فى هذه الوزارة سنة (١٩٩٧) بعد ثلاث عشرة سنة عجاف لعاطف عبيد، فقد أنجز فى السنوات الماضية أضعاف أضعاف ما أنجزه عاطف عبيد، على الرغم من بقاء عاطف عبيد فوق رأسه كرئيس للوزراء.

أما وزيرة البيئة السيدة نادية مكرم عبيد التى خلفت عاطف عبيد فى ١٩٩٧ فقد حققت فى أقل من خمس سنوات من اللمعان البيئى ما لم يحققه عاطف عبيد فى ١٣ عامًا متصلة كان فيها صاحب نفوذ أكبر بكثير من نفوذ السيدة الرقيقة الحالمة.

أما وزير قطاع الأعمال مختار خطاب الذى خلف عاطف عبيد فى ١٩٩٩، وفى وزارته فهو نفسه حقق فى هذا القطاع معدلات وإنجازات وشفافية تفوق إنجازات عاطف عبيد طيلة السنوات الست التى كان مسئولًا فيها عن هذه الوزارة (١٩٩٣ـ١٩٩٩).

وبقى أن يرى الجمهور المصرى شخصًا ما يخلف عاطف عبيد فى رئاسة الوزارة ليحقق ما حققه خلفاء عاطف عبيد الأربعة من قبل.

هل أريد أن أقول: إن أداء هذا الرجل أقل من أى أداء آخر؟ نعم، أقول هذا وعندى أدلة كثيرة على صحة ما أقول، بل إن الشعب نفسه يملك هذه الأدلة وليس بحاجة إلى ذكرها، ولكنه ربما بحاجة إلى تفسير كفيل بأن يدله على أسباب هذا الفشل الذريع الذى يحققه هذا الرجل.

(٣)

عند فلاسفة التاريخ رؤية تقول: إن الفشل الذريع لا يتحقق إلا نتيجة الحرص على نجاح كامل فى مجال ضيق.. وهذه القاعدة تنطبق تماما على عاطف عبيد. كان هذا الرجل فى شبابه يحظى بأكثر الأصوات فى انتخابات وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى فى كلية تجارة القاهرة، وكان هذا بالطبع نتيجة لممارسات كفيلة بإرضاء جميع الأطراف، ونحن

نعرف أن الذين يحرصون على أن يرضوا جميع الأطراف لا يفعلون شيئًا فى النهاية، لأنهم يضيعون وقتهم فى إرضاء جميع الأطراف، ولا يتبقى لهم وقت للإنجاز نفسه.. فهم ما بين زفاف يحضرونه، وقران يشهدون عليه، وعزاء يشاركون فيه، وجنازة يحملونها، وطهور يستمتعون بأحداثه، وحفل يزينونه، واجتماع يخطبون فيه، ومؤتمر يستمعون فيه.. وهكذا يضيع وقتهم فى كل هذه الإرضاءات، بل لقد ثبت لنا طبيًا أن وجههم نفسه تضيع بعض معالمه بسبب القبلات المتكررة هنا وهناك، وهى قبلات لا تثير عاطفة ولا تسعد قلبًا ولا تنعش روحًا.

بعد هذا كان الدكتور عاطف عبيد من أساتذة الجامعة الذين اختيروا ليعطوا الغطاء العلمى لتصرفات إدارية شمولية فى المركز العربى لتنظيم الإدارة، ويبدو بوضوح أن دوره فى هذا المجال لم يكن ليتعدى أدوار الشرف التى تُمنح لكبار الكتاب والفنانين حين يشاركون فى لجان التحكيم الخاصة باختبارات ملكة الجمال، كان عاطف عبيد يتأمل فى نظم إدارية ناجحة ونافذة بحكم السلطة والنفوذ، ليقول عنها بأسلوب شبه علمى: إنها ناجحة، ولم يكن دور هذا المركز الرنان الطنان يتعدى هذا التتويج الجميل.

(٤)

فى مرحلة تالية اضطر الدكتور عاطف عبيد إلى أن يلبى الطلبات المتزايدة عليه لإعطاء الدروس الخصوصية، وتمكنت هذه المرحلة من حياته حتى يومنا هذا، صعدت به إلى أماكن عليا فى أفئدة الذين تلقوا على يديه الدروس حتى لو لم يكونوا من طلاب تجارة القاهرة، فقد ذاع صيت الرجل القادر على التبسيط حتى جاءته أفواج من طلاب الجامعات الأمريكية. والواقع أن عاطف عبيد لا يزال حتى يومنا هذا يمارس فن الدروس الخصوصية حتى عندما يدلى بالأحاديث الصحفية، فهو يعد على أصابعه بطريقة المدرسين الذين يتعاطون الدروس الخصوصية، وهو يكرر المصطلح، وهو يضغط فى نطقه على كثير من الكلمات والحروف، وهو يشير إلى ما سبق أن قاله من قبل بطريقة مكثفة، وهو حريص أيضا على الاستخدام المفرط للكلمات التى تعنى الاستنتاج، وأشهرها كلمة: «يبقى»، والتى يمكن ترجمتها بالفصحى: إذًا.

ومن طرائف الأمور أن النقراشى باشا كان بمثابة المدرس الذى وصل إلى رئاسة الوزارة وكان نظراؤه من السياسيين يتهمونه بقلة الذكاء الناشئ عن التكرار، الذى هو من

عمل المدرسين.. ولو أن هؤلاء السياسيين عاشوا حتى يومنا هذا لوجدوا عاطف عبيد يمثل فى هذه السمة مائة ضعف من قدرة النقراشى، دون أن تكون له مزايا النقراشى الأخرى، وهى مزايا عديدة.

كذلك فإن من طرائف الأمور أن عاطف عبيد كان يمثل فى كاريكاتير الأستاذين أحمد رجب ومصطفى حسين عن كفر الهنادوة على أنه البيه عاطف الصغير، فى مقابلة البيه عاطف الكبير، الذى هو الدكتور عاطف صدقى.. مع أن الفارق فى السن بين الرجلين لا يتعدى عامين فقط، هذا من مواليد ١٩٣٠ وهذا من مواليد ١٩٣٢، ولكن الفارق بين الرجلين فى الإنجاز يمكن أن يصل إلى قرنين، أو مائتى سنة من السنوات الاقتصادية.

(٥)

هل كان الدكتور الجنزورى وطلعت حماد أرحم من عاطف عبيد ويوسف بطرس غالى؟ سؤال مغلوط لأن هذين وهذين وجهان لعملة واحدة هى التفكير فى الاقتصاد المصرى بعقلية التلفيق بين أنظمة متعارضة ومفاهيم متنافرة، وتكون النتيجة هى الخراب بعينه، الجنزورى كان يعتمد على الصورة المرسومة جيدًا، وعلى فتح الأدراج القديمة، وعلى التظاهر بالإنجاز، وعاطف عبيد على النقيض يعتمد على الصورة غير المرسومة جيدًا، لأنها أفيد، ويعتمد على إغلاق الأدراج القديمة، وعلى التظاهر بعدم الإنجاز.. الجنزورى كان ينتج شعارات جيدة، ويستهلك شعارات جيدة، أما عاطف عبيد فهو حريص على أن يعلن عن أنه يمزق الشعارات الكاذبة ويعوضنا عنها بأرقام كبيرة، ويصبرنا بأن الأرقام على أية حال أفضل من الكلمات.

ولم تشهد مصر فى تاريخها الطويل من رؤساء الوزارات من يصل إلى هذه الدرجة إلا على صبرى - رحمه الله - الذى كان يجمع سمات عاطف عبيد والجنزورى معًا، فقد ضخم إنجازات وهمية حتى إنك لا تزال حتى يومنا هذا تسمع أن معدلات التنمية فى عهده كانت أعلى معدلات فى تاريخ الاقتصاد المصرى، وتبحث عن هذه المعدلات فلا تجد لها أثرًا.. وقد تفوق عاطف عبيد على على صبرى فى هذه الجزئية، فإنك لا تنظر إلى أية عمارة حتى تجد تحتها محلًا توقف عن نشاطه فى عهد عاطف عبيد بسبب الإفلاس أو سعر الصرف أو حرق الأسعار أو الديون المتراكمة أو السياسات العشوائية.. ومع هذا فإن عاطف عبيد يبتسم كلما أهل علينا.

والواقع أن عاطف عبيد عبقرى لأنه يؤدى كل هذا بقلب عليل، وهو يعتمد فى تحريك قلبه على جهاز تنظيم ضربات القلب ولكنه لا يعتمد على مثل هذا الجهاز فيما يتعلق بتنظيم أعمال الحكومة التى يرأسها، إنما هو يسير بسياسة: يومك يومك!! وبعد عشرين عاما سيعجز أى مؤرخ أن يجد أثرًا باقيا أنشأه عاطف عبيد أو شارك فى إنشائه، فهو رجل التصريحات والتوجيهات أما البناء والإنشاء فوظيفة الوزراء ومَنْ يلونهم.

(٦)

من الظلم ألا نتحدث عن مزايا عاطف عبيد، فهو رجل واسع الصدر جدًّا، وبقدر ما هو واسع الصدر فى تصريحاته فإنه واسع الصدر فى تحمل تعليقات الجمهور على هذه التصريحات، وهو رجل ذو عقل كبير يستوعب النقاد والحاقدين كما يستوعب المحبين والمحبذين، وهو رجل ذو ذكاء بالغ يعرف متى يتكلم، ويعرف متى يصمت، ويعرف متى يبالغ، ويعرف متى يخرج من الواقع إلى الخيال، ومتى يعود، وهو رومانسى إلى أبعد الحدود خاصة فيما يتعلق بمعاملة الأطفال من أبناء الشعب، وهو كلاسيكى إلى أبعد الحدود خاصة فيما يتعلق بالتوقيع على البريد وعلى القرارات وعلى التشريعات، فهو دائمًا ما ينجو من كل مسئولية، وهو صبور لكن الأهم من هذا أنه هاش وباش، وهو قادر على أن يقرأ الكلمات التى تكتب له بحماس منقطع النظير، وهو يميل إلى أسلوب الأطباء الشبان فى تطويل الروشتة التى يكتبها فهو يكتب لك دواء للمعدة وآخر للأمعاء وثالثًا للقلب ورابعا للكبد وقطرة للعين وأخرى للأنف وثالثة للأذن، مع أنه يعرف أنك لا تملك ثمن قرص الأسبرين.. ولكنه يظل يكتب هذه الروشتات طوال اليوم.

(٧)

وعلى شاكلة الدكتور عاطف عبيد عدد من الوزراء الذين ينتظرون الخروج معه.. فهذا أستاذ جامعى بارز يمنى نفسه برئاسة الوزراء عن قريب ولكنه يتكلم أكثر بكثير جدًّا من ملوك الكلام، وهو يعامل زملاءه الوزراء من الآن ومنذ انعقاد مؤتمر الحزب الوطنى الأخير بغطرسة واضحة، وتسمع كلامه فى مؤتمر الحزب فلا تجده قد زاد على قوله: إن الحلم سيد الأخلاق، والصبر مفتاح الفرج.

وهذا أستاذ آخر أطلق تصريحات عن ثروة بالمليارات ستتحقق لمصر من خلال البرمجيات، ثم مضت الأعوام ولم يحقق مليمًا واحدًا، بل شارك بتقصيره فى خراب موازنة مصر والمصريين بسبب طغيان شركات المحمول.

وهذا أستاذ ثالث تنقل فى عهد عبيد من وزارة إلى أخرى، وهو لا ترك بصمة فى هذه، ولا فى تلك، إنما هو مشغول بالتفكير فى الوزارة التى سيعود إليها بعد حين. وهذا وزير قديم رابع استعذب الخطابة على سفوح الجبال والوديان واكتفى بها إنجازًا لوزارته.

وهذا خامس فقد العناية بأن يظهر اسمه ولو مرة كل أسبوع حتى أصبح جزءًا من التاريخ الذى أهمله التاريخ.

وهذا سادس استعذب إطلاق التصريحات والمزايدة على رئيس الوزراء وتكرار الفشل، ولكنه يتنقل بين البلاد حيث زوجته، وحيث جنسيته، وحيث والدته وهو مستمتع بالغرور إلى أبعد الحدود.

وهذا سابع لا يعرف الناس كيف سيمضى.. وقد غفلت عنه الكوارث إلى حين.

وهذا ثامن يبذل من العناية بشعر رأسه فوق ما تحتمل الظروف، ومع هذا فإنه لا يعانى أدنى ذرة من الخوف.

(٨)

كيف يحدث التغيير الوزارى؟ ومتى؟

لا يخفى كثير من المثقفين المصريين أملهم ولا رغبتهم فى أن تتخلص السياسة المصرية من ظاهرة انتظار التغيير الوزارى من حين إلى حين، وهم يحلمون مثلًا أن يكون عمر كل وزارة ثلاث سنوات، أى ما يوازى نصف فترة الرئاسة، وبحيث يكون معروفًا أن هناك تغييرًا وزاريًا فى شهر أكتوبر كل ثلاثة أعوام، وهكذا يعمل الوزراء بنفس طويل يعرف حدود ما هو متاح أمامهم من وقت من أجل إنجاز الأفكار التى يبشرون بها والمشروعات التى يصممون على أن ينفذوها والسياسات التى يريدون إقرارها.. ومع أن مثل هذا الأسلوب يحرم الجماهير المصرية من لذة الإحساس بالتغيير المفاجئ وردود أفعاله النفسية الجميلة، إلا أنه فى المقابل يقنن الفترات التى يحدث فيها هذا الشعور ويحرك المسألة من إحساس بالسعادة ينتاب المراقبين على مقهى الحياة، إلى إحساس منظم على نحو ما ينتظر جمهور السينما حفلة ٣ وحفلة ٦ وحفلة ٩ .. وهكذا.

وإلى أن يحدث مثل هذا التقليد، أو إلى أن يتحقق الاقتناع بجدوى مثل هذا التقليد، فإن الجماهير السياسية تعيش على الأقل أياما وأسابيع من حين لآخر.. ولكنها كثيرًا ما تصاب بخيبة الأمل.. وفى أحيان قليلة تصاب هذه الجماهير بسعادة عارمة على حين فجأة.

(٩)

وقد كانت آخر نوبات هذه السعادة هو ما حدث عند خروج الدكتور إسماعيل سلام من وزارة الصحة فى آخر تعديل وزارى، وقد انتشرت السعادة وعبرت عن نفسها فى تهنئات مدفوعة الأجر للوزير الجديد الذى لم يكن نجما كبيرًا، وإن كان طبيبًا كبيرًا وصاحب منصب رفيع لا يقل أهمية عن منصب وزير الصحة.. ولكن جماهير المهنتين كانت وكأنها تريد أن تقول: إياك أعنى واسمعى يا جارة!!

لهذا فإن كل من هم فى طبقة أستاذ فى طب عين شمس - وهى الكلية التى يعمل فيها الوزيران - قدموا تهنئات مكلفة للوزير الجديد وعبروا بهذا وبغيره عن ارتياحهم للخلاص من إسماعيل سلام الذى كان قد حول الوزارة إلى نوع من أنواع الإقطاعيات القديمة، ووصل الأمر إلى أن واحدًا من ألمع الصحفيين المراقبين للأوضاع السياسية سألنى: هل يفكر الأطباء فى أن يطلقوا على يوم خروج الوزير عيد الطبيب المصرى؟ يكفى على سبيل المثال أنه لأول وآخر مرة فى تاريخ البنيان الوزارى المصرى تعمد أن يفصل أكثر من سبعين إدارة أو مستشفى أو مركزًا طبيًا من تبعياتها الطبيعية ويلحقها بمكتب الوزير تحت شعار المراكز المتميزة، وهكذا تحول باقى الوزارة إلى شىء أقل من العادى فى نظر الجمهور وفى نظر العاملين فى الوزارة أنفسهم.

واستطاع هذا الوزير الجبار أن يحصل من رئيس الوزراء السابق الجنزورى على اعتماد ضخم (٨ مليارات) لتجهيز مستشفيات قديمة وبناء مستشفيات جديدة وكانت النتيجة متمثلة فى أكوام من المخالفات والتجاوزات التى واكبت صرف ملايين كثيرة، بل مليارات، كانت كفيلة من ناحية أخرى ببناء نظام طبى يفوق ما هو موجود فى الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن ذلك الوزير العبقرى (!!) استطاع أن يسيطر على القرارات الخاصة بعلاج المواطنين على نفقة الدولة، وعلى قرارات دعم التأمين الصحى من خلال موازنة تجاوزت مليارًا ونصف مليار جنيه سنويا، وعلى الرغم من أمانته المتناهية (!!) ودقته المفرطة وكفاءته (!!) منقطعة النظير (!!) وحماسه غير المعهود (!!) فإن هذا الأسلوب الفردى كان كفيلا بتدمير الآليات التنفيذية فى قطاع العلاج إلى الأبد، أو على أقل تقدير إلى حدود عشرين عامًا قادمة يظل الوزراء فيها يصلحون من هذا التحوير الجراحى العنيف الذى أنجزه جراح عبقري(!!) فى أجهزة وزارة لم تكن تحتمل كل هذه العمليات التى تم فيها فتح قلبها وتركه مفتوحا لم

يقفل حتى الآن، وللقراء أن يتصوروا كيف ستعانى الوزارة وأجهزتها، وكيف يعانى الوزير الحالى الذى كان سعيدًا بمنصبه كرئيس لجامعة عين شمس، ولكن دعاء الشيخ الشعراوى له كان كثيفًا ومركزا، وهو دعاء مريض فى المقام الأول والأخير، فإذا هو ينتقل إلى هذا العبء الكبير ليكون بطلًا رغم أنفه.

(١٠)

بالموازاة للتغيير الذى خرج فيه الدكتور إسماعيل سلام كان الاقتصاد المصرى قد تنفس الصعداء بخروجه من قبضة الدكتور يوسف بطرس غالى الذى أوهم الناس والكبار أنه هو العالم الفذ الذى يجيد فهم وتحليل وتدريس نظريات اقتصادية متقدمة تفوق طاقة الاقتصاد المصرى على تحملها، ونظرًا للمستوى الجهبذ(!!) الذى وصل إليه يوسف بطرس غالى على المستوى المحلى ثم على المستوى العربى - وبخاصة فى لبنان - ثم على المستوى العالمى - وبخاصة فى إيطاليا(!!) والصين والولايات المتحدة الأمريكى (!!) - فإن مصر حكومة وشعبا كانت بين نارين: بين نار إنقاذ يوسف بطرس غالى من المسئولية عن اقتصاد لا يتحمل عبقريته، وبين نار إنقاذ الاقتصاد المصرى من كفاءة أعلى من مستواه، ولما كان الاقتصاد المصرى قد دخل بقدميه إلى «مستشفى الدكتور بطرس غالى» وأصبح من الصعب خروجه من هذا المستشفى الذى يحمل اسم ذلك العالم الكبير الصغير السن(!!)، فقد كان الحل هو إخراج المريض من المستشفى بعد تغيير اسمه، وهذا هو ما حدث بالفعل واستبقت مصر الدكتور يوسف بطرس غالى بعبقريته وصلاته الإمبريالية الواسعة، وتركت له جزءًا صغيرًا من المريض الذى تم تهريبه من تحت يد الدكتور يوسف بطرس غالى ليتفرغ الطبيب العبقرى لعلاج جزئية التجارة الخارجية.. وكان سيادته فى العام قبل الماضى قد وقف يتحدث أمام الرئيس، ويتجه بناظريه إليه فما كان من الرئيس إلا أن قال له: وجه حديثك إليهم لا إلىّ.. وإذا بالعالم الكبير(!!) يقول لكبار الكتاب والصحفيين: إن استهداف زيادة ٢٠٪ فى التصدير كلام فارغ، ولابد من زيادة مائة فى المائة، وعجب الصحفيون لهذا الذى يسمعونه، لأن رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد نفسه كان هو الذى قال بالأمل فى تحقيق نسبة زيادة ٢٠٪ فى التصدير (الأرقام تقريبية فقط لتقريب الصورة إلى الأذهان).

واستمر الدكتور يوسف بطرس غالى يزايد على رئيس الوزراء، ورئيس الوزراء فى قمة السعادة لأنه كان يظن أن يوسف بطرس غالى يخنق نفسه بحبال الأمانى.. ولكن يوسف

بطرس غالى كان هو الآخر يضحك لأنه كان يظن نفسه لا يفعل شيئًا أكثر من ربط رباط العنق، وربما كان على صواب، وهو المعنى الذى عبر عنه إحسان عبدالقدوس من قبل حين قال: أنا لا أكذب ولكنى أتجمل.. ومازال يوسف بطرس غالى يربط أربطة عنق جميلة من آن لآخر، وفى كل مرة يظن عاطف عبيد أن صديقه اللدود قد أوشك على أن يخنق نفسه، لكنه يفاجأ به وقد ظهر بأفضل مما كان، لأنه بعبقريته يجيد ربط الحبال حول عنقه دون أن يختنق، وهكذا يوهم أعداءه ومنافسيه أنه مقبل على الانتحار، بينما الانتحار أمر مستحيل على الفاشلين فى هذا البلد، أو فى هذا الوطن.

(١١)

وكنتُ قد كتبتُ فى مطلع عهد عاطف عبيد أن يوسف بطرس غالى سيكون منه بمثابة طلعت حماد من الجنزورى، وسيكون السبب فى تدمير وزارته على نحو ما فعل طلعت حماد مع الجنزورى، وكنت أستهدف من هذا ما يستهدفه الطبيب من التحذير من الداء وهو يراه يستفحل، وتفضل بعض الأصدقاء فنقلوا هذه العبارات إلى الوزير العبقرى، فإذا به يصرح بأنه أذكى بكثير من طلعت حماد، وأنه أقوى بكثير من عاطف عبيد، وإن علاقته برئيس الوزراء ليست كعلاقة طلعت حماد بالجنزورى. فقد كان وزيرًا حين كان عاطف عبيد نفسه وزيرا، وهكذا فإنهما كانا زميلين وليس لعاطف عبيد فضل استيزاره كما فعل الجنزورى بطلعت حماد.. ووصلتنى ردود يوسف بطرس غالى فاستغربت أن يفكر فى الشكل وحده ولا يفكر فى المضمون، ولكنى أكبرت ذكاءه أنه وجد سبيلا للرد يتخلص به من المأزق الذى فرضه عليه التشبيه.. وما هى إلا أيام حتى أصبحت الأوساط السياسية كلها تردد فكرتى وتسخر من رد يوسفِ بطرس غالى عليها، وما هى إلا أيام أخرى ورتب الوزير حوارًا مع مذيعة تليفزيونية (حديثة العهد بشاشتنا وإن كانت كبيرة المقام) طرحت عليه السؤال نفسه على شاشة التليفزيون حيث يكون من الصعب أو من غير اللائق أن يتحدث عن أن رأسه برأس عاطف عبيد رئيس الوزراء.. وهكذا وجد يوسف بطرس غالى نفسه يتلفت إلى المذيعة الأستاذة فريدة الشوباشى حتى تفتح له ثغرة فى السؤال، ولكنها لم تفتح الثغرة، لأنها لم تكن هى التى بنت الحائط وإنما كان الوزير هو الذى أقام الحائط.. وهكذا أخذ سيادته يردد أنه لا يعرف وجهًا للشبه بينه وبين طلعت حماد، وليته توقف عند هذا الحد، ولكنه خرج من الحوار التليفزيونى ليمارس كل ما مارسه طلعت حماد من أوتوقراطية الحديث باسم الوزارة فيما يتعلق بسعر الصرف وفوائد البنوك والمليارات المهربة وتسوية حسابات المتعثرين،

وكانت النتيجة التى نعرفها، وهى أن قيمة عملتنا قد هبطت على يد يوسف بطرس غالى ثلاثة أضعاف الهبوط الذى حققه طلعت حماد بالتعاون مع الجنزورى بحسن نية، ومع هذا فإن يوسف بطرس غالى لا يزال على استعداد لأن يحاور أشهر المحاورين فى التليفزيون المصرى من طراز الأستاذ مفيد فوزى أو الأستاذ حمدى قنديل، ويقول لهم بثقة شديدة: إن هذا كان أمرًا طبيعيًا ومتوقعًا، وحينئذ يسأله الأستاذ مفيد فى تحفز، أو الأستاذ حمدى فى تنمر: وهل كنت تتوقع مثلًا أن يصل الدولار إلى سبعة جنيهات مع مطلع عام ٢٠٠٣؟ وبشعور الأستاذ المحيط علما بكل شىء فى المستقبل يجيب يوسف بطرس بقوله: ومن الممكن أن يصل إلى عشرة جنيهات ما لم نتبع سياسات تصديرية، ويرد عليه هذا المحاور أو ذاك بقوله: ولكنك وزير التجارة الخارجية، ويقول نعم! ولكن الأمور أكبر من وزير.. وعند ذاك يفهمان أو يفهم أحدهما أن عين سيادته على رئاسة الوزارة.. وعيون الشعب عليه ساخنة أو باردة.

(١٢)

قبل يوسف بطرس غالى كانت هناك وزيرة اقتصاد هبطت على الاقتصاد المصرى بمظلة جميلة جدًا، ولكنها قبل أن تمضى شهورًا فى منصبها كانت متورطة فى أخطاء لا نهاية لها، ومن حسن حظها أنها جاهرت بالأخطاء ولم تحاول إخفاءها، وكانت النتيجة أن خرجت فى تعديل وزارى محدود فى يوليو ١٩٩٧ فى أثناء وزارة الجنزورى، على حين أن زميلها وزير المالية بقى فى الوزارة حتى انتهت به الإجراءات إلى المحاكمة والسجن، ولو أنه خرج مع نوال التطاوى فى يوليو ١٩٩٧ لكان أسعد حالا.. ولكن ليس بوسع المرء أن يردد إلا قول المؤمنين: قدر الله وما شاء فعل!!

من العجيب أنه رغم كل ما تلوكه الألسنة عن وزارتنا ووزرائنا فإن هذه الوزارة نفسها تضم من أفاضل الرجال مَنْ لا يرقى إلى سلوكهم مثقال ذرة من شك، بل إن بعض وزرائنا يسلكون سلوكا يقترب بهم من سيرة السلف الصالح، ولست أبالغ فى هذا الذى أقول، فهذه حقيقة يدركها الذين يقتضيهم عملهم الاقتراب من مواقع المسئولية ومشاهدة سلوكهم على الطبيعة، وليس هؤلاء الذين يسلكون سلوك السلف الصالح واحدًا ولا اثنين، ولكنهم أكثر من ذلك بقليل جدًا، ولكن مثل هذه القدوة الحسنة تضيع وسط هذا العبث الذى يفرضه علينا وزراء يهتمون باليوم ولا يهتمون بالغد، وآخرون يهتمون بالغد ولا يهتمون باليوم، وثالثون لا يهتمون باليوم ولا بالغد، ولكنهم يهتمون بالأمس وحده.

(١٣)

فأما الذين يهتمون باليوم ولا يهتمون بالغد فلا يشغلهم إلا التلميع الذى يبقيهم فى الصورة ويجعل غيابهم شيئا إدًّا (أى مستغربا ومستنكرا) وكأن الحياة لا تعيش بدونهم، وهؤلاء يهملون عملهم من أجل التصريحات والحفلات والمظهريات، بينما لا يبقى لهم من الوقت أى قدر لإنجاز شيء يخلد لهم فى وزاراتهم أو فى وطنهم، وهم يكثرون من المظهريات الفاسدة القابلة للذوبان والتبخر والتلاشى دون أن يدروا ذلك.

وأما الذين يهتمون بالغد ولا يهتمون باليوم فهم يكونون ثروات وأرصدة من كل الموارد لهم ولأبنائهم، حتى إذا ما أصبحوا خارج السلطة وشى مظهرهم بأنهم كانوا فيها، وهؤلاء عاقلون أذكياء وقصار النظر فى الوقت نفسه وهم يعرفون حقيقة الأمور، ويظنون المال والجاه والساحل الشمالى والشرقى وأرض "أبو سلطان" والتجمع الخامس والأول والقطامية تغنى الإنسان عن الناس وعن حب الناس، وهؤلاء لا يزالون يتعاملون مع الحكومة من الباطن على أنهم ينجزون لها أعمالها، وهم طائفة كبيرة لم يشهد تاريخ مصر ازدهارًا لها كما حدث فى الحقبة الأخيرة.

وأما الذين يهتمون بالأمس فإنهم مشغولون بتناول الأطعمة التى لم يكن من حظهم أن يتناولوها فى الماضى، وبركوب ما لم يركبوه فى الماضى، وبشرب ما لم يشربوه فى الماضى، بل بالسخرية من كل ما لم يسخروا منه فى الماضى، وهم لا يصدقون أن الحاضر أحلى بما فيه، ولكنهم يسعدون بالحاضر الذى أتاح لهم ما تمنوه فى الماضى وعجزوا عنه، ولذلك ترى هؤلاء وهم يجلسون فى مقصورات الملاعب دون أن يعرفوا أن هذا هو الحكم، وإن هذا هو حامل الراية، وتراهم يصطفون فى طوابير العزاء متأففين من أن أحدًا لا يفسح لهم المكان، فإذا بهم يصطحبون مَنْ يخلى لهم الطريق.. وهم يزعمون من الأمجاد ما يكشف عن طبيعة الأوغاد، ولهذا فإن هؤلاء ينعون هم التغيير ويجيدون تأجيله بتشجيع مَنْ يتحدث عن انتهاء صلاحيتهم فى حدود.. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

• • •

الفصل السادس

تركيبة الوزارة قبيل أحمد نظيف

(١)

قبل أن يحسم القرار السياسى التكهنات والاجتهادات التى يحفل بها الشارع المصرى حول اسم رئيس الوزراء القادم، يجدر بنا أن نتأمل الواقع الوزارى من حيث التشكيلة (البيعية) كما يقول الصيادلة على نحو دقيق.

يشير الرصد التاريخى لحالة الوزارة القائمة (٣٥ عضوا) إلى أن الوزارة أصبحت مترهلة ومتعددة الطبقات وفاقدة للتواصل. بعض أعضاء الوزارة يحتلون مواقعهم من ٢٢ عاما أو أكثر، وبعضهم يحتل مواقعه منذ عامين فقط.

ومع الفارق فى الخبرة الوزارية الذى يمتد عشرين عاما، هناك فارق فى أعمال الوزراء يمتد إلى ثلاثين عاما بين عمر وزير العدل (٨٢ عاما) وعمر وزيرى الاتصالات والتجارة الخارجية (٥٢ عاما).

على نحو ما يحدث فى علم طبقات الأرض، وهو أحد فروع علم الجيولوجيا فإن الوزراء المصريين من طبقات متراكمة، وعلى عكس ما يحدث فى علم طبقات الأرض فإن الأحدث يحتل الطبقة السفلى من كشف الوزراء، على حين أن الأقدم يحتل الطبقة العليا. ومن الطريف أن نكرر ما يردده البعض من أن كل رئيس وزراء جديد يملك حرية التغيير فى أدنى الكشف بأكثر مما يملكها فى أعلاه.. ومن الطريف كذلك أن نذكر أن تراكم الطبقات فى كشف الوزراء المصريين الحالى يحتفظ لكل منهم بمكانه، فيما عدا اثنين فقط، هما وزيرا الدفاع والخارجية، حيث إن لكل منهما أقدمية خاصة تتوازى مع أهمية منصبه.. وعلى كل الأحوال فمن المفيد أن نتأمل طبقات الوزراء المصريين الحاليين بعد أن خرج صفوت الشريف من الوزارة إلى رئاسة مجلس الشورى.

(٢)

أقدم الطبقات أو الطبقة الأولى يحتلها الآن وزير واحد هو نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور يوسف والى، الذى كان من الوزراء العشرة الأوائل فى عهد الرئيس مبارك فى يناير ١٩٨٢ فى وزارة أحمد فؤاد محيى الدين الأولى.. ومن الطريف أنه كان آخر هؤلاء العشرة فى الكشف.. ولهذا فإنه الوحيد الذى بقى حتى الآن (!!)

أما الذين دخلوا الوزارة معه فقد وصل ثلاثة منهم إلى ما هو أعلى من الوزارة، حيث تولى الشيخ جاد الحق منصب شيخ الأزهر، وتولى الجنزورى رئاسة الوزارة، وأخيرا تولى صفوت الشريف رئاسة مجلس الشورى. ومن هؤلاء الوزراء العشرة الأوائل ثلاثة لا يزالون يشاركون فى الحياة العامة بصورة أو أخرى: حسن أبو باشا وزير الداخلية، وفؤاد أبو زغلة عضو أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا الآن، والمستشار عادل عبد الباقى.

الطبقة الثانية يحتلها بترتيب خاص المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع، ومع أنه عين وزيرا فى مايو ١٩٩١ إلا أنه يحتل طبقة أقدم الوزراء بقرار جمهورى خاص.

(٣)

ونعود إلى الطبقات الزمانية لنذكر أن الطبقة الثانية زمانيا تضم وزيرين، ومن المصادفة أن كليهما يحمل اسم فاروق، وهما المستشار فاروق سيف النصر، وزير العدل، والفنان فاروق حسنى، وزير الثقافة، وقد دخل كلاهما الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فى نوفمبر ١٩٨٧، ومعنى هذا أنه لم يعد فى مجلس الوزراء أحد من الوزراء الذين دخلوه عند تشكيل ثلاث وزارات متعاقبة، هى وزارات: كمال حسن على، وعلى لطفى، والدكتور عاطف صدقى الأولى، فقد ترك هؤلاء جميعا المناصب الوزارية، وإن كان أحدهم وهو الدكتور أحمد فتحى سرور يحتل منصبًا أرفع من الوزارة، وهو رئاسة مجلس الشعب.

فى الطبقة الثالثة وزير واحد منذ مايو ١٩٩١ هو الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم.

فى الطبقة الرابعة وزير واحد منذ أبريل ١٩٩٣ وهو الدكتور يوسف بطرس غالى وزير التجارة الخارجية.

أما الطبقة الخامسة فتشمل خمسة وزراء دخلوا الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى ١٩٩٣، وهؤلاء هم: كمال الشاذلى، وممدوح البلتاجى، ومحمد زكى أبو عامر، ومحمد إبراهيم سليمان، وأحمد العماوى.

أما الطبقة السادسة فتشمل وزيرا واحدا دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة الدكتور الجنزورى فى يناير ١٩٩٦، وهو الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف.

أما الطبقة السابعة فتشمل وزيرين دخلاها عند تعديل الدكتور الجنزورى لوزارته فى يوليو ١٩٩٧ وهما: الدكتوران مفيد شهاب ومحمود أبو زيد.

أما الطبقة الثامنة فتشمل وزير الداخلية الذى دخل الوزارة فى نوفمبر ١٩٩٧ وهو اللواء حبيب العادلى.

(٤)

وأما الطبقة التاسعة، وهى أوسع الطبقات قاعدة، وأكثرها احتمالا للتغير، فتشمل الوزراء الذين دخلوا الوزارة عند تشكيلها برئاسة عاطف عبيد فى أكتوبر ١٩٩١، وهؤلاء هم والذين يلونهم فى الطبقات الثلاث التالية لم يؤدوا اليمين الدستورية إلا مرة واحدة، باستثناء على الصعيدى الذى تعدلت مسئوليته فى تعديل وزارى تالٍ، وتتسع هذه الطبقة لتشمل عشرة وزراء، هم: مصطفى عبدالقادر، وأمينة الجندى، وعلى الصعيدى، وسيد مشعل، وعلى الدين هلال، وحسن خضر، ومختار خطاب، ومدحت حسنين، وأحمد نظيف، وسامح فهمى.

بينما خرج من وزراء عاطف عبيد الأوائل ثلاثة، هم: مصطفى الرفاعى، وإبراهيم الدميرى، وأحمد الدرش، وقد خرج الرفاعى والدرش بعد عامين وشهر فقط، أما الدميرى فخرج بعد عامين وخمسة شهور.

(٥)

الطبقة العاشرة زمانيا تضم وزيرا واحدا فقط هو أحمد ماهر وزير الخارجية (مايو ٢٠٠١)، لكنه بالأقدمية فى كشف الوزراء يحتل مكانة متقدمة عن أقدميته الزمنية.

الطبقة الحادية عشرة تضم أربعة وزراء دخلوا الوزارة فى ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ وهم: حسن

أحمد يونس، وممدوح رياض، وفايزة أبو النجا، وعثمان محمد عثمان.

أما الطبقة الثانية عشرة والأخيرة فتضم ثلاثة وزراء دخلوا الوزارة فى ١٢ مارس ٢٠٠٢ وهم: الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة، والفريق أحمد شفيق وزير الطيران، والمهندس حمدى الشايب وزير النقل.

(٦)

بناء على هذه الطبقات المتتابعة فإن وزارة عاطف عبيد التى ضمت رئيسا ونائبا و٣١ وزيرا عند تشكيلها أصبحت تضم الآن رئيسا ونائبا و٣٣ وزيرا، فقد حدثت الزيادة بتقسيم التخطيط والتعاون الدولى إلى وزارتين (٢٠٠١) حيث حل عثمان محمد عثمان وفايزة أبو النجا محل أحمد الدرش، والنقل إلى النقل والطيران (٢٠٠٢)، حيث حل أحمد شفيق وأحمد الشايب محل الدميرى، ولم تحدث استفادة من إلغاء وزارة الاقتصاد، حيث أصبح وزيرها وزيرا للتجارة الخارجية بعدما كان وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية، وهكذا فإن مجلس الوزراء المصرى يتكون الآن من ٣٥ ، ما بين رئيس ونائب ووزير، هذا فضلا على أمين عام مجلس الوزراء الذى يحضر جلساته.

(٧)

أما فيما يتعلق بأعمار الوزراء فإن المستشار فاروق سيف النصر يأتى فى المقدمة، وهو من مواليد ١٩٢٢.

والثانى فى ترتيب الأقدمية هو نفسه الثانى فى ترتيب السن وهو الدكتور يوسف والى (١٩٣٠).

ثم الدكتور عاطف عبيد مواليد ١٩٣٢، وقد ولد معه فى نفس العام الدكتور حسين كامل بهاء الدين لكنه ولد بعده بعدة شهور.

ومن مواليد ١٩٣٣ بقى الدكتور محمود حمدى زقزوق بعد تولى صفوت الشريف رئاسة الشورى.

أما ١٩٣٤ فقد شهد مولد كمال الشاذلى.

وفى ١٩٣٥ ولد المشير محمد حسين طنطاوى والدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال.

وفى ١٩٣٦ ولد الدكتور مفيد شهاب والدكتور على الصعيدى.

وفى ١٩٣٨ ولد حبيب العادلى وفاروق حسنى.

وفى ١٩٣٩ ولد الدكتوران ممدوح البلتاجى ومدحت حسنين.

وفى ١٩٤٠ ولد وزير التنمية المحلية اللواء مصطفى عبد القادر.. وهؤلاء جميعا يمثلون الوزراء الذين تعدوا الخامسة والستين أو قاربوها.

ونأتى إلى مواليد الأربعينيات:

ففى عام ١٩٤١ ولد الفريق أحمد شفيق، وهو واحد من أحدث ثلاثة وزراء.

وفى عام ١٩٤٢ ولدت السيدة أمينة الجندى، كما ولد الدكتور سيد مشعل.

وفى عام ١٩٤٣ ولد الدكتور مختار خطاب، وكذلك الدكتور ممدوح رياض وزير البيئة.

وفى عام ١٩٤٤ ولد الدكتور علىّ الدين هلال وزير الشباب.

وفى عام ١٩٤٥ ولد الدكتور محمد عوض تاج الدين ثالث أحدث الوزراء، أو أحد الوزراء الثلاثة الأحدث.

وفى عام ١٩٤٦ ولد الدكتور حسن خضر.

وفى عام ١٩٤٧ ولد الدكتور محمد زكى أبو عامر والدكتور حسن يونس وزير الكهرباء.

وفى عام ١٩٤٨ ولد المهندس حمدى الشايب أحد أحدث ثلاثة وزراء.

وفى عام ١٩٤٩ ولد الدكتور عثمان محمد عثمان والمهندس سامح سمير فهمى.

و فى عام ١٩٥١ ولدت السيدة فايزة أبو النجا.

وفى عام ١٩٥٢ ولد الدكتوران يوسف بطرس غالى وأحمد نظيف.

(٨)

ولكن هل يكون التعديل الوزارى فى الوزارة أم فى الوزراء؟

يبدو أن التعديل سيشمل الهياكل الوزارية نفسها، وهناك أكثر من دراسة مطروحة حول إعادة فك وتركيب الوزارات.

فالقوى العاملة التى استحوذت على الهجرة من وزارة الخارجية ربما تذهب مع وزارة التنمية الإدارية فى وزارة واحدة، والأغلب أن يكون وزير التنمية الإدارية وزيرا للقوى

العاملة، بالإضافة إلى عمله، نظرا لأن التنمية الإدارية تشرف على جامعة كبيرة ناشئة هى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ومن الممكن ضم التخطيط إلى التنمية الإدارية كذلك، وربما تقود الحاجة إلى تقليل عدد الوزارات إلى ضم هذه الوزارات جميعا مع الوزارة الأم التى هى وزارة المالية.

كذلك فإن قطاع الثقافة والإعلام قد يعود بطريقة أو أخرى إلى الانضمام حتى ولو وزعت ممتلكات الإعلام الحالية على مجلس الشورى، وما يتبقى منها يكون لوزارة الثقافة.

أما قطاع التعليم فإنه يمثل الباب الواسع للحديث عن الفصل والضم، وربما تنتقل وزارة الدولة للبحث العلمى والتكنولوجيا مع الصناعة والتنمية التكنولوجية لإعطاء قدر من الفرصة للحديث عن توظيف العلم فى خدمة المجتمع وخدمة الصناعة، ومن ناحية أخرى فقد تنامت فكرة ضم الشباب إلى التعليم أو إلى التعليم العالى.

وعلى الرغم من أن وزارة البيئة تحملت كثيرًا من الانتقادات عن مسئوليتها عن السحابة السوداء وغيرها، فقد حان الوقت لضمها إلى وزارة الزراعة أو الصناعة لتكون المسئولية واضحة بعيدًا عن تراشق الاتهامات، ومع أن وزارة قطاع الأعمال لا تزال بحاجة إلى إنجاز كبير فى مجال الخصخصة، فإن دمجها مع وزارة التموين والتجارة أصبح واردا، نظرا للقرار الاستراتيجى الذى اتخذته الدولة بعدم بيع شركات المطاحن والمضارب والمخابز... إلخ.

(٩)

وفى جميع الأحـوال فإن العقلية المصرية الرافضة للهياكل الثابتة والمشجعة للاجتهادات، بل للعشوائيات، أحيانا ما تتقبل كثيرًا من صور الفك والتركيب والدمج والفصل من أجل صورة جديدة وربما من أجل توظيف أكبر لطاقات الأفراد المرشحين للعمل، وربما من أجل القضاء على نزاعات مستترة من قبيل النزاع بين وزارة المالية ووزارة التأمينات فيما يتعلق بأموال التأمينات، وهو نزاع يمكن حله فى كلمة واحدة، بأن يكون الوزير المسئول عن الوزارتين وزيرا واحدا، وهو نفس الشىء الذى يمكن حدوثه بين المالية والتخطيط لتكون هناك وزارة للخطة والموازنة على نحو ما هو الحال فى مجلس الشعب المصرى الذى يجمع الوزارتين فى لجنة واحدة بهذا الاسم.

• • •

الفصل السابع

تأملات فى الوزارة التى طال انتظارها
وزارة أحمد نظيف الأولى
٢٠٠٤

(١)

على الرغم من روح الإحباط التى سيطرت على الكثيرين نتيجة لمحدودية التغيير، فإن أحدا لا ينكر مدى البهجة التى اجتاحت أولئك الذين كانوا ينادون بضرورة خروج يوسف والى، ويرى هؤلاء أن خروج وزير الزراعة العتيد يمثل إنجازا كبيرا، ويحقق مطلبا شعبيا تضافرت من أجله جهود صحافة قومية وصحافة معارضة معا، وعلى الرغم من أن وزير الزراعة الجديد أقل خبرة بالزراعة من مرشحين آخرين فإن التغيير فى قطاع الزراعة فى حد ذاته كان انتصارا لفكرة حاولها عاطف عبيد عند تشكيل وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩ لكنها لم تلق النجاح، وليس سرًّا أن أحمد الليثى كان مرشح عبيد لتولى منصب وزير الزراعة، لكن يوسف والى تمكن من إجهاض ذلك التغيير. وهكذا فإن ترشيح اسم أحمد الليثى كان من باب الاحتفاظ بالحق لمن كان على وشك الوصول إليه، وذلك على الرغم من أن الدكتور سعد نصار محافظ الفيوم والصديق المقرب ليوسف والى كان أكثر قربا من وزارة الزراعة وبرامجها البحثية. كذلك فإن الدكتور مجدى مدكور مدير مركز البحوث الزراعية كان فى نظر البعض يمثل خيارا أفضل لأنه لا يزال فى الوزارة فضلا على نشاطه البحثى، وعن شخصيته السياسية وانتمائه للحزب الوطنى وقربه من لجنة السياسات. ومن الطريف أنه يشغل نفس المنصب الذى كان محافظ القاهرة عبد الرحيم شحاتة يشغله، وبالتحديد حتى أكتوبر ١٩٨٧ حين اختير كمحافظ للفيوم قبل أن ينتقل إلى الجيزة ثم إلى القاهرة. ومن

غرائب الأقدار أن يصبح محافظ العاصمة وزيرا للتنمية المحلية فحسب، بينما يصبح محافظ البحيرة وزيرا لوزارتهما الأصلية وهى وزارة الزراعة.

(٢)

لم تكن الجماهير تطالب بتغيير وزير العدل، ولم تكن الهيئات القضائية تطالب بهذا التغيير، بل على العكس من هذا كان هناك ارتياح كبير إلى وجوده وإلى استمراره على الرغم من كبر سنه، وكانت وجهة النظر فى الأوساط السياسية العليا أنه أفضل رجال القضاء لشغل هذا الموقع، فأبوته وأبويته تسمحان للحكومة وللدولة بتوجيه الهيئات القضائية المستقلة توجيها رقيقا لا يمكن أن يوصف أو أن يتهم بأنه تدخل حكومى سافر أو غير سافر فى أعمال القضاء. كما أن فاروق سيف النصر نجح نجاحا منقطع النظير فى تحسين الأحوال الوظيفية والاجتماعية لرجال القضاء على اختلاف مستوياتهم.. لكن قاعدة التغيير كانت فى الوقت ذاته ترحب بأن يمتد إليه التغيير حتى لا يصبح أكبر الوزراء سنا ذا فارق كبير عمن يلونه من الوزراء، فإذا انتبهنا إلى أن ثانى أكبر وزراء الحكومة السابقة سنا كان هو يوسف والى، وإن الثالث كان هو عاطف عبيد نفسه، وإن الرابع كان هو حسين كامل بهاء الدين، فإننا نستطيع أن نفهم أن خروج ثانى وثالث ورابع أكبر الوزراء سنا وبقاء أكبرهم سنا كان سيجعل معادلة السن فى الوزارة غريبة بعض الشيء، وبخاصة مع دخول وزراء من مواليد ١٩٦٣ و١٩٦٥ ذلك أن الفارق بين أكبر الوزراء سنا وأصغرهم يصبح أكثر من أربعين عاما، أما إذا خرج فاروق سيف النصر (وهو ما حدث) فسيصبح الدكتور زقزوق المولود عام ١٩٣٣ هو أكبر الوزراء سنا باسطا حمايته على ثانى أكبر الوزراء سنا وهو الأستاذ كمال الشاذلى المولود عام ١٩٣٤، وثالثهم وهو المشير محمد حسين طنطاوى المولود عام ١٩٣٥. ومع هذا ستحتفظ الوزارة بخاصية أنها تضم وزراء ولدوا على مدى ٣٢ عاما منذ ١٩٣٣ وحتى ١٩٦٥، ولو أن فاروق سيف النصر بقى فإن الرقم يرتفع إلى ٤٣ عاما.. ومع هذا فقد كان كثيرون يتمنون لفاروق سيف النصر أن يبقى وزيرا للعدل وليكون بمثابة أقدم الوزراء على نحو ما حدث مع المستشار أحمد حسنى فى الخمسينيات من القرن الماضى.

(٣)

كان التفكير فى بروتوكول جلوس وأقدمية الوزراء من الأفكار الثانوية بعض الشيء، ولو أنه قفز إلى عقلية رئيس مجلس الوزراء لتعجب من كثير من الأمور التى لم تحسمها

إلا الصورة الأخيرة التى استقر عليها التشكيل، وإلى أن صدر القرار الجمهورى الخاص بتشكيل الوزارة لم تكن الأقدمية الاعتبارية لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط قد تحددت، وكان السؤال المطروح: هل سيحظى أصلا بأقدمية اعتبارية أم لا؟ وكان أغلب الظن أنه لابد أن يحظى بأقدمية اعتبارية تسبق أقدمية فايزة أبو النجا على الأقل، لكن السؤال كان: يمضى فى تحديد اتجاه تقديمه على مَنْ؟ ثم جاء القرار الجمهورى ليحسم الأمر وليجعل أبو الغيط فى أقدمية متأخرة وصلت إلى أنه كان السادس بين الجدد لا الأول بينهم، وهكذا سبقه المحافظون الثلاثة ورئيسا الجامعة، ومن العجيب أن وزراء الخارجية منذ محمد إبراهيم كامل قد ظلوا يحظون بوضع مميز عند دخولهم الوزارة، وقد ظل هذا الوضع يتكرر طيلة ٢٧ عاما ثم توقف عند أبو الغيط.

ومن الطريف أن الصحف اليومية حين نشرت التشكيل الوزارى لم تجد الوقت الكافى لضبط الأقدميات، لهذا فإنها وضعت أسماء الوزراء محل الوزراء القدامى، وأعطتهم أقدمياتهم السابقة، وهكذا أصبح الدكتور أحمد جمال الدين موسى فى مقدمة التشكيل مثلا، لأنه يخلف حسين كامل بَهاء الدين بأقدميته السابقة، وهكذا جاء اسم ممدوح البلتاجى وزير الإعلام قبل اسم فاروق حسنى لأن صفوت الشريف كان أقدم من فاروق حسنى الذى كان بدوره أقدم من البلتاجى (ولهذا الوضع طرافة خاصة).

وعلى كل الأحوال فإنه فى ضوء القرار الجمهورى الصادر بتشكيل الوزارة، فإن المشير طنطاوى سيكون إلى يمين رئيس مجلس الوزراء، أما يسار رئيس مجلس الوزراء فسيكون من حظ فاروق حسنى، وسيأتى يوسف بطرس غالى إلى يمين المشير طنطاوى بينما يأتى كمال الشاذلى إلى يسار فاروق حسنى، ثم يأتى ممدوح البلتاجى إلى يمين يوسف بطرس غالى، ومحمد إبراهيم سليمان إلى يسار كمال الشاذلى، وسيصبح هؤلاء هم أقدم ستة وزراء. ومن الطريف أن رغبات القراء مع اختلاف نزعاتهم تتمنى أن يمتد التغيير إلى بعض هؤلاء الستة فى أقرب فرصة ممكنة إذا لم يكن اليوم فغدا.

(٤)

على عادة وزارات عهد الرئيس مبارك فإن الوزارات الحديثة سرعان ما تفقد من أعضائها عددا كبيرا مع التشكيل التالى، بل قبل التشكيل التالى.. وهذا هو ما حدث أيضا مع وزارة عاطف عبيد. ففى نوفمبر ٢٠٠١ خرج من وزارة عاطف عبيد وزيران كانا من

اختياره هو شخصيا عند تشكيل وزارته فى نوفمبر ١٩٩٩، وكانا هما الدكتوران مصطفى الرفاعى وزير الصناعة، وأحمد الدرش وزير التخطيط، وبعد أربعة شهور خرج ثالث من وزارته وهو الدكتور إبراهيم الدميرى وزير النقل، وقبل نهاية عهد وزارة عاطف عبيد توفى رابع وهو المهندس حمدى الشايب، والآن وحسب ما نرى خرج خمسة آخرون، فخرج مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية، كما خرج على الصعيدى الذى عمل فى البداية وزيرا للكهرباء ثم أصبح وزيرا للصناعة، كما خرج الدكتور علىّ الدين هلال وزير الشباب، وخرج الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام، والدكتور مدحت حسانين وزير المالية، وهؤلاء الخمسة كانوا ضمن الوزراء الجدد عند تشكيل عبيد لوزارته فى ١٩٩٩. كذلك فقد خرج من الوزراء الذين دخلوا الوزارة فى أثناء وزارة عاطف عبيد الدكتور ممدوح رياض تادرس وزير الدولة لشئون البيئة.

ومن الطريف أن وزراء عاطف عبيد الذين بقوا فى وزارة أحمد نظيف قد بقوا بحكم الصدفة، بل إن بعض المراقبين يقولون: إنهم بقوا بحكم الصدفة البحتة فقط، وينطبق هذا أول ما ينطبق على الدكتور سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى الذى كان مرشحا للخروج منذ أول عهد وزارة عاطف عبيد، لولا أن الكوارث شغلت مصر عن التغيير. كما ينطبق ثانى ما ينطبق على الدكتور حسن خضر الذى شاءت الأقدار أن تشغل رئيس مجلس الوزراء عن التفكير فى أن هناك وزارة للتموين تتطلب وزيرا من رجال الاقتصاد أو الزراعة على الأقل، وهذان الوزيران اللذان كانا أول المرشحين للخروج من وزارة عاطف عبيد كانا لسخرية الأقدار ضمن خمسة فقط بقوا من وزراء عاطف عبيد، أما الثلاثة الآخرون فهم رئيس مجلس الوزراء نفسه، وكان الاسم قبل الأخير فى الكشف، وسامح فهمى وكان الاسم الأخير فى وزراء عاطف عبيد، وأمينة الجندى وكانت أول الأسماء بين وزراء عاطف عبيد الجدد. ويمكن القول بأن منطق المصادفة قد حدث أيضا فى بقاء الوزراء الخمسة الذين دخلوا الوزارة على عهد عاطف عبيد فى مرحلة تالية لتشكيله للوزارة، وقد بقى فى وزارة نظيف وزير يعمل فى صمت هو وزير التخطيط الدكتور عثمان محمد عثمان، وسيدة أخرى لا تزال تقاوم كل الظروف هى فايزة أبو النجا، وطيار أقوى من الهواء هو الفريق أحمد شفيق، ومهندس الكهرباء الذى يتولى وزارتها، والطبيب الذى يتولى وزارة الصحة، وهؤلاء الخمسة دخلوا فى أثناء وزارة عاطف عبيد ضمن سبعة مات آخرهم مؤخرا وخرج أولهم بعد موت آخرهم وهو وزير البيئة.. ومع هذا فإن ثلاثة منهم على الأقل كانوا مرشحين للخروج

العاجل لولا أن رئيس مجلس الوزراء كما نعرف رجل أنبوبى النظرة يحول تخصصه الدقيق بينه وبين ممارسة نشوة سلطة الاختيار التى من الممكن أن يتمتع بها رئيس مجلس الوزراء المصرى على وجه العموم.

(٥)

نأتى إلى نواة الانفجار الكبرى فى وزارة أحمد نظيف، ومن العجيب أن نواة الانفجار فى وزارة نظيف قد أصبحت تتمتع بقدرة انفجار تفوق قدرة الانفجار التى كانت لها فى وزارة عاطف عبيد. ومن العجيب والطريف أن نواة الانفجار فى الحالين أو فى الوزارتين تحمل نفس الاسم، وهو الأستاذ مساعد دكتور يوسف بطرس غالى، ومن المستحسن أن نبدأ قصة الأستاذ مساعد دكتور يوسف بطرس غالى من البداية مع المناصب الوزارية:

فى أبريل ١٩٩٣ وفى أثناء وزارة عاطف صدقى الثانية أو قبل نهايتها بستة شهور دخل سيادته الوزارة كوزير دولة فى مجلس الوزراء فى ٢٢ أبريل ١٩٩٣، يعنى أنه كان له مكتب فى رئاسة مجلس الوزراء دون أن يمارس سلطة فى أى وزارة اقتصادية.

وعندما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ أصبح يوسف بطرس غالى وزير دولة بمجلس الوزراء لشئون التعاون الدولى، وجاء هذا التغيير سلسا ودون إحساس به، لأن الدكتور عاطف صدقى نفسه كان يتولى بنفسه وزارة التعاون الدولى فى وزارته الثالثة هذه، أما فى وزارته الثانية فقد كان الدكتور موريس مكرم الله هو الذى يتولاها. ومن قبل كان الدكتور كمال الجنزورى (الذى اختير فى ١٩٩٦ كرئيس لمجلس الوزراء) قد تولى التعاون الدولى فى ٣ وزارات هى: وزارة كمال حسن على، وعلى لطفى، وعاطف صدقى الأولى.

وهكذا فإنه عندما أصبح الجنزورى رئيسا لمجلس الوزراء فى ١٩٩٦ استعادها من يوسف بطرس غالى وأضافها إلى التخطيط وإلى رئاسة مجلس الوزراء. وهكذا بقى يوسف بطرس غالى فى الوزارة على نحو ما بدأ فى أبريل ١٩٩٣، أى أنه عاد وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء فحسب (منذ يناير ١٩٩٦)، لكنه بعد ١٨ شهرا قفز قفزة هائلة حين أصبح وزيرا للاقتصاد عند تعديل وزارة الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧، وقد جاء توليه لهذه الوزارة خلفا لنوال التطاوى التى خرجت بضوضاء بسيطة من هذه الوزارة، لكن فى الوقت نفسه كانت الاقتصاد وزارة منفردة، لأن قرينتها المعتادة وهى التجارة الخارجية كانت قد ذهبت

كزوجة ثانية للتموين مع زوجته الأولى والأبدية(!!) التى هى التجارة الداخلية، وكان هناك وزيريتولى هذه الوزارات الثلاث باسم يتكون من كلمتين فقط، وهو الدكتور أحمد جويلى الذى كان اسم منصبه وزير التجارة والتموين.

وكان الذين يدركون حقائق الأمور يعرفون أن التجارة ذات الكلمة الواحدة تشمل وزارتين كل منهما لها اسم من كلمتين، وهما التجارة الخارجية (قرينة الاقتصاد التقليدية) والتجارة الداخلية (قرينة التموين الأبدية).. وهكذا ظل يوسف بطرس غالى وزيرا للاقتصاد، والاقتصاد فقط، طيلة الفترة الباقية من وزارة الجنزورى حتى أكتوبر ١٩٩٩ حيث شكل عاطف عبيد وزارته فوسع من سلطات يوسف بطرس غالى بأن أضاف التجارة الخارجية إلى الاقتصاد وقلّص من سلطات جويلى التى ورثها حسن خضر بدون التجارة الخارجية.

لكن يوسف بطرس غالى لم يكن قانعا بالاقتصاد والتجارة الخارجية فقط، وإنما مد نفوذه من اليوم الأول إلى هيئة الاستثمار التى آثر رئيسها الدكتور إبراهيم فوزى - وهو وزير سابق قديم - الاستقالة!! فخلفه وزير سابق حديث (محمد الغمراوى)، كما أثار يوسف بطرس غالى نزاعات ضخمة مع البنك المركزى.. ومع كل الإدارات المسئولة عن النشاط الاقتصادى.. وكانت النتيجة إلغاء وزارة الاقتصاد فى نوفمبر ٢٠٠١ وبقاء يوسف بطرس غالى وزيرا للتجارة الخارجية فقط، ولما أعيد تنظيم وزارة الاقتصاد الملغاة ألقيت بعض مهامها واختصاصاتها وشركاتها على أقرب وزارة وهى وزارة التخطيط(!!)

اليوم وفى وزارة أحمد نظيف يخطو يوسف بطرس غالى بمنصبه (فى سادس وزارة يشارك فيها) إلى وزارة المالية، والله وحده هو الذى يعلم كيف سيتم إنقاذ مالية مصر من مواهب يوسف بطرس غالى التى لم تجد مَنْ يفهمها لا فى قطاع التعاون الدولى، ولا فى قطاع الاقتصاد، ولا فى قطاع التجارة الخارجية.. والله وحده هو الذى يعلم كيف يمكن حل هذا المشكل الذى سيؤرق أحمد نظيف دون ذنب جناه هو أو جناه زميله مدحت حسانين.
ومن العجيب والطريف أن أحمد نظيف كان عند تشكيل وزارة عاطف عبيد يجلس فى آخر مقعد يمين فى الوزارة، بينما كان مدحت حسانين يجلس قبالته بالضبط مع بعد الهوة فى المقعد قبل الأخير من ناحية اليسار) ولا يليه إلا سامح فهمى.. هكذا كان نظيف - وهو وزير للاتصالات - ينظر مسافة طويلة حتى يرى ما فى عين وزير المالية، أما اليوم وهو رئيس لمجلس الوزراء فإنه لن ينظر إلى أبعد من متر واحد، وسيرى نظرات عميقة وحادة تواجهه بالقول بأن صاحبها كان أولى منه فيما يعتقد بهذا المقعد العالى بعض الشىء الذى يزيده

طول أحمد نظيف قامة ومهابة، لكن يوسف بطرس غالى يرى نفسه طويل القامة هو الآخر.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(٦)

هكذا فإن الوزراء الجدد فى وزارة نظيف الأولى أربعة عشر وزيرا، أى أكثر من الجدد عند تشكيل عاطف عبيد لوزارته. منهم ثلاثة محافظين، هم محافظا القاهرة والجيزة معا ومحافظ البحيرة، ورئيسا جامعتين هما رئيس جامعة حلوان ورئيس جامعة المنصورة، وقد توليا التعليم العالى والتربية والتعليم، ورئيس وفد مصر فى الأمم المتحدة، وهو بمثابة الرجل الثانى فى وزارة الخارجية، أو الرجل الأول فى السلك الدبلوماسى.. وهكذا فإن ستة من الوزراء الجدد كانوا يشغلون بالفعل درجة الوزير قبل أن يصبحوا وزراء، وسيأتى ترتيبهم فى مقدمة كشف الوزراء الجدد.

أما الوزراء الثمانية الجدد فعلا فلم يكونوا بعيدين عن التوقعات ولا عن المنصب، ومن هؤلاء أربعة كانوا بمثابة مرشحين طبيعيين. فقد كان أنس الفقى منذ تولى الثقافة الجماهيرية بدرجة نائب وزير، وكان اسمه مرشحا على الدوام للبروز بقوة على الساحتين الثقافية والشبابية، كذلك كان محمود محيى الدين بمثابة الرجل القوى والمتميز فى وزارة الاقتصاد قبل إلغائها، وهو رئيس للجنة الاقتصادية فى الحزب الوطنى، بما يعنى أنه المرشح الطبيعى، فضلا على هذا فإنه وهو الشخصية الدمثة المحبة كان أحد المرشحين فى برنامج مساعدى الوزراء، وكذلك كان زميله الدكتور طارق كامل الذى عمل كمستشار لوزير الاتصالات، وكمساعد لوزير الاتصالات، وكنائب لوزير الاتصالات، وهو الآن يعمل خليفة لوزير الاتصالات، وينطبق هذا بصورة أقل على الدكتور أحمد محمود عثمان درويش الذى اختير وزير دولة للتنمية الإدارية.

هكذا فإن أربعة من الوزراء الجدد كانوا يمثلون البديل المتوقع، إضافة إلى الستة الذين كانوا فى درجة الوزير بالفعل، أما الأربعة الذين يلونهم فقد كانوا فى مواقع قريبة من الوزارة، وربما كانت مواقعهم القديمة أكثر راحة وأكثر عطاء، فى مقدمة هؤلاء الثلاثة الدكتور عصام شرف الذى كان مرشحا لوزارة النقل عقب استقالة الدكتور الدميرى، لكنه فيما يبدو اشترط صورة معينة لأدائه للوزارة، هكذا أوثر عليه غيره، فكان هذا الغير هو المهندس حمدى الشايب الذى انتقل إلى رحمة الله قبل الوزارة بأسبوع. ويلى الدكتور شرف اللواء المهندس

ماجد جورج إلياس الذى كان من أبرز رجال سلاح المهندسين والأشغال العسكرية، ومن حسن الحظ أن يتولى هذا الرجل شئون البيئة ليضفى عليها قدرا من الاهتمام بديلا عن الإهمال.

أما ثالث هؤلاء فهو رئيس اتحاد الغرف السياحية الذى اختير وزيرا للسياحة وهو أحمد علاء الدين أمين المغربى.

أما رابع هؤلاء المهندس رشيد محمد رشيد، فلم يكن بعيدًا عن التوقعات، لأنه سكندرى مرموق يتولى منصب القنصل الفخرى، وهو منصب قد يتولاه فى الخارج الوزراء السابقون، لكن حدث على يد رشيد أن تولاه الوزراء اللاحقون.

وهذان هما التجديدان الوحيدان فى وزارة أحمد نظيف: أن قنصلا فخريا أصبح وزيرا، وإن رئيس اتحاد شركات السياحة أصبح وزيرا.. ومن الطريف أن الأول تاجر وصانع، وقد أصبح وزيرا للتجارة والصناعة، ومن الطريف أن الثانى أصبح وزيرا للسياحة، وكأن الدولة عدلت عن الخصخصة إلى أسلوب جديد هو تعيين الوزير نفسه من القطاع الخاص كما فعل ديجول حين ألغى وزارة الثقافة وعين مثقفا كبيرا كوزير دولة للثقافة.

• • •

الباب الرابع

الفساد الموجه

الفصل الثامن

إنى أتهم رئيس الوزراء ووزير النقل بالحنث فى اليمين الدستورية

(١)

نشرت «الأهرام» صباح الخميس حوارًا مع وزير النقل قال فيه بالنص: إنه لا يهمه سفر صاحب الباخرة المنكوبة، لأن هذا أمر خارج اهتمامه!! هكذا بالنص قال الوزير، وأظنه على أحسن الأحوال كان يريد أن يقول لأن هذا أمر خارج اختصاصه!! وفى الحالين كليهما فإنى أستطيع أن أقول إن هذا التصريح الذى لم يكذبه الوزير يعبر بكل وضوح عن أن الوزير لا يدرى على الإطلاق حدود مسئوليته الوزارية التى تتمثل فى المقام الأول فى ضرورة إبلاغ السلطات القضائية عن أى خطإ يستوجب تدخلها، وعن أى إجراء احترازى يرى فيه ضرورة لمصلحة التحقيق حتى لو كان التحقيق يدور حول سرقة ألف لوحة من أرض الوطن، لا حول قتل ألف مواطن من أبناء الوطن.

والواقع أنى عانيت من الانتظار يومًا بعد آخر حتى تتضح الحقائق فى حادث الباخرة الناكبة لأهالينا، ولا أقول الباخرة المنكوبة، ومن المؤسف له أن الحقائق المجردة التى ظهرت من الروايات المتعددة ومن التحليلات المتعاقبة صبت فى مسئولية رئيس الوزراء المصرى ووزير النقل المصرى عن الحادث أولا، وعن تطور الحادث ثانيا ليقود إلى كل هذه الخسائر البشرية، وعن التنصل من المسئولية عن حماية أرواح المصريين ثالثا، وقد كان كلا الرجلين من الذكاء الاجتماعى والشيطانى بحيث نجحا إلى حد كبير فى صرف النظر عن مسئوليتهما المباشرة عن الحادث وعن تفاقم خسائره، وألقيا بنا من خلال وسائل شريرة فى خضم المسئولية الأساسية عن الحادث وقد نجحا فى تفتيتها بين الشركة مالكة العبارة، والشركة المسئولة عن تشغيلها، والمسئول الكبير الذى يساند هذه أو تلك، والميناء الذى

خرجت منه العبارة، والمياه الدولية التى غرقت فيها، وشركة السلامة التى أعطت الباخرة الترخيص، وشركة التأمين التى قبلت هذا كله!

(٢)

ولا يستطيع أحد أن يتجاهل حقيقة مفزعة أبانت عن مدى الصراع الشرس بين كبار المسئولين فى مصر، وتمثلت فى نجاح أحد الأجهزة التابعة للرجلين - رئيس الوزراء ووزير النقل- فى أن يسرب للصحافة المستقلة مبكرًا فكرة تملك أحد كبار المسئولين النافذين للباخرة، وكأنما هذا لو صح يصبح مبررًا لانتفاء مسئولية الوزير ورئيس الوزراء، مع أننا نعيش فى دولة قديمة تعرف معنى المسئولية بوضوح ودقة، ولا تعرف معنى للحديث عن أية شرعية حقيقية فى تصرفات غير المسئولين.

وقد جاءت هذه الشائعة أو الحقيقة لتكون بمثابة ورقة ترهيب مكشوفة تكفل فى الوقت نفسه إبعاد شبح المسئولية عن رئيس الوزراء والوزير المسئول، أما الحقيقة الجوهرية التى ربما يذهل القارئ اليوم منها فهى أن هذه الشائعة كانت كفيلة بصرف النظر بنسبة ما عن جريمة أكبر من الجريمة التى لفتت النظر إليها، وهى جريمة الإهمال فى حق المواطنين الغرقى، ذلك أن الغرق قد يحدث لسفينة جديدة جدًّا وصالحة جدًّا لأى سبب تافه جدًّا، وساعتها تتركز المسئولية عن إنقاذ الغرقى فى رقبة هؤلاء الذين أقسموا اليمين الدستورية على القيام بواجبهم فى مثل هذه الطوارئ، بصرف النظر عن السبب فيها، ذلك أن مسئولية الطبيب والمستشفى لا تنتفى فى حالة ما إذا كانت إصابة المريض نتيجة اعتداء ثأرى من مجرم أثيم، فهذه قصة تتعلق بما يسبق الاعتداء، أما ما يأتى بعد الاعتداء من مسئولية طبية عن علاج المعتدى عليه وتقديم خدمة طبية عاجلة له، وإجراء جراحة ونقل دم.. إلخ، فهذا كله مسئولية طبية لاحقة لا يمكن أن ندافع عن الإهمال فيها بالقول بأن المعتدى أو السبب فى الإصابة مجرم أثيم مسنود، أو حتى: إنه مجرم مسئول، هذه قضية وتلك قضية أخرى، لكن مسئولين كبارًا فى الوزارة الحاكمة الآن انتبهوا بذكاء شيطانى إلى شغل الصحافة والجماهير والرأى العام، بل واللجان التى تولت التحقيق بالقضية الأولى، وسحبت هذه القضية كل الأضواء عن التقصير البالغ للحكومة، الذى كان كفيلًا بأن يحاكم رئيس الوزراء ووزير النقل بتهمة لا تقل عقوبتها عن الأشغال الشاقة المؤبدة، ومن المذهل أن تقصير الحكومة فى معالجة أزمة العبارة كان مقترنًا بكل وضوح بسوء القصد، وبتعمد الخطإ، وبتعمد التستر

على الخطإ، وكان هذا المعنى واضحًا جهارًا نهارًا، وكأن الله ساقه للشعب ولأصحاب الأقلام فى هذا الوطن كى ينتبهوا مبكرا، لكن القوة المغناطيسية للحقيقة الأخرى المتعلقة بمدى الإجرام الذى أحاط بسبب النكبة كانت كفيلة بتبديد الاهتمام الموضوعى الذى من المفروض أن يكون شاغلنا الثانى إن لم يكن شاغلنا الأول، وأظن أن الأوان قد حان لتأمل المشكلة الكبرى فى هذا السلوك الإهمالى الذى كان وراءه تورط قاتل للحكومة ولرئيس الوزراء بالذات، وهو أستاذ هندسة يعرف أوليات المبادئ الهندسية والأحداث المباشرة التى كانت فى حد ذاتها إنذارًا مبكرًا عالى الصوت، وليس من شك فى أن حادث الباخرة المملوكة للشركة نفسها الذى وقع قبل شهرين من الكارثة كان كفيلًا بأن ينتبه رئيس الوزراء إلى بعض الأخطاء فى ممارسات العمل، وهى الأخطاء أو التجاوزات التى أعلنتها وزارة النقل بكل وضوح وشفافية، وعلى الرغم من هذا فإن الحل العبقرى الذى لجأ إليه رئيس الوزراء فى ذلك الحين لم يكن تأييد توصيات أو قرارات أو استنتاجات لجنة وزارة النقل التى حققت الكارثة السابقة، وإنما كان الحل الشيطانى هو الإتيان بوزير جديد للنقل ليس له علاقة بالنقل من بعيد أو قريب، ومن المؤسف أنى صرحت بهذا المعنى فى الصحف وعلى شاشات التليفزيون قبل أن يُتم رئيس الوزراء مشاوراته، وقد كان من الممكن له أن يعدل عن هذا الاختيار، وإن ينتبه إلى مدى الخطورة فى وضع شخص ناجح فى غير المكان المناسب، لكنه كعادته تجاهل كل هذه النصائح والتعقيبات وتعامل معها بعناد وعلو، وآثر وضع الرجل غير المناسب فى المكان غير المناسب، وجاءت حادثة العبارة لتظهر مدى الإجرام فى هذا الاختيار، وظهرت صورة وزير النقل على الشاشة وهو يتحدث للتليفزيون فى الواحدة بعد ظهر الجمعة حديثًا هائمًا عن توهان عبارة !! وعن البحث عنها!! بينما كان الوزير وغيره يعلمون منذ الفجر وما قبل الفجر أن العبارة قد استقرت فى قاع البحر.

(٣)

وحين ذهب الرئيس مبارك إلى نقطة قريبة من موقع الحادث وأدار الحوار حول ما حدث فإنه تمت حماية الوزير من الحديث عن صميم حدود مسئوليته أمام الرئيس، وتم الدفع برئيس قطاع النقل البحرى، ومثل هذا تم مع الرأى العام، ثم تم الدفع برئيس هيئة موانئ البحر الأحمر، بينما المسئولية عن الخطإ أكبر من هذين الرجلين بكثير، وهى مسئولية مباشرة لرئيس الوزراء، وللوزير الذى قَبِلَ أن يأتى فى موضع غير مناسب لمؤهلاته، ولا لخبراته، ولا لاستثماراته، ولا لتجارته، لكن بريق الوزارة وإلحاح رئيس الوزراء كان كفيلًا

بأن يدفع به إلى المكان غير المناسب، ثم كان كفيلًا بأن يدفع به إلى كل القرارات غير المناسبة، مهملًا قرارًا واحدًا ينبغى عليه أن يتخذه وهو أن يقدم استقالته وأن يصر عليها، وإن يقدم نفسه ليكون تحت أمر سلطات التحقيق فى الإهمال الذى ارتكبه قبل الحادث وبعده.

فقبل الحادث لم يتابع الوزير قرارات لجنة وزارية تتبع وزارته وتتعلق بالشركة المالكة للعبارة التى تم غرقها من قبل، وكانت مسئولية إدارة الشركة عنها واضحة، وكان من الواضح أن أداء الشركة وسياساتها لا يمكن أن توصف بأنها ترقى إلى المستوى المطلوب.

وبعد الحادث بدأ الوزير سلسلة من نكران الحقيقة وإنكارها، وتتويه المسئولية وتعويمها، وتغطية السبب الرئيسى والدوران حوله، ثم ترك الشائعات حول سلطة صاحب العبارة ونفوذه تنتعش وتثمر وتلقى القبول والتأييد، وكأنه هو الآخر - أى الوزير - المسئول يرتعد من نفوذ صاحب العبارة، أو لأنه لا يملك إظهار الحقيقة.

(٤)

ولا شك أن إهمال وزير النقل فى المتابعة الفورية للحادث قد أدى إلى ضياع فرص ذهبية لإنقاذ عشرات أو مئات الضحايا، ونحن نعرف الآن أنه كان من الممكن أن تتحرك طائرات مصرية وسعودية وتلتقط الأحياء، ونعرف كذلك أنه كان من الممكن أن تحول بواخر عالمية كثيرة مسارها وتلتقط الضحايا، لكننا نعرف أيضا أن الوزير ومساعديه لم يصرحوا بغرق الباخرة إلا بعد وقوع الحادث بست عشرة ساعة.

نحن نسعد بالناجين وبالعمر الجديد الذى كتب لهم، لكننا نعرف أيضا مدى الجرم الذى ارتكب فى حقهم، وفى حق جهازهم العصبى والنفسى بتركهم هذه الساعات الطوال يصارعون الموت، ونحن نعرف أن بعض هذه الساعات كان ولايزال كفيلًا بأن يترك فى نفسية هؤلاء وفى أبدانهم أمراضًا مزمنة، لكن الحديث عن البديل الآخر جعل صحافتنا تنشغل عن حق هؤلاء فى تعويض عادل عن ممتلكاتهم التى ضاعت، وعن أعصابهم التى أتلفت، وربما جاز لى أن أسأل سؤالًا بسيطًا وواضحًا ومحددًا، وهو: كم مليونا من الجنيهات يقبلها رئيس الوزراء ووزير النقل فى مقابل أن نتركهما فى غياهب البحر الأحمر يصارعان الموت لمدة عشر ساعات مثلا، مع وعد تام بأننا سنلتقطهما فى هذه الساعات العشر، وسنظل قريبين منهما وهما يصارعان الموت.

(٥)

إنى أعتقد - والله أعلم - أن هناك ضمائر قد ضمرت، ووصلت فى ضمورها إلى حد الموت النهائى، وإن هذه الضمائر أصبحت مسلطة علينا تؤذينا وتقتلنا وهى تبتسم!

إنى أعتقد أيضًا - والله أعلم - أن هذا المقال لن يحرك ساكنًا عند رئيس الوزراء، ولا عند وزير النقل، ولن يهتم أحدهما بأى ذرة فيه، لا لشىء إلا لأنهما يظنان، ولكل مبرراته، أنهما أصبحا فوق التأثر بمثل هذه الكلمات، وأنهما قادران على وأد كل هجوم بوسائل متعددة يتزلف منفذوها ومن قبلهم مخططوها بتقديمها لهم جاهزة ناجزة.

إنى أعتقد عن يقين أيضا أن هذين الرجلين قد حنثا باليمين الدستورية التى أقسماها واعدين باحترام الدستور والقانون، وبالمحافظة على الوطن وعلى سلامة أراضيه، وبرعاية مصالح الشعب رعاية كاملة، ولهذا فإنى أعتقد أن من واجب كل عضو فى مجلس الشعب أن يفكر بجدية - باعتباره نائبًا عنى وعن الشعب - فى طرح الثقة بهما.

وفى النهاية فإنى أعتقد تمام الاعتقاد أن قيادتنا السياسية لن تتسامح فى حق الشعب فى هذه القضية، حتى وإن بدا أن أنفلونزا الطيور وأكروبات الحكومة فى تهويلها واستغلالها لمصلحتها قد طغت تمامًا على القضية الأولى.

• • •

الفصل التاسع

أما آن لوزير النقل أن يستقيل؟

أبدأ بالإشارة إلى أن هذا المقال نشر في جريدة «روز اليوسف» فى الصباح التالى لوقوع حادثة قطار قليوب، وهذا هو المقال:

(١)

وهذه كارثة جديدة فى السكك الحديدية تضاف إلى عدد من الكوارث المتتالية التى شهدها عهد الوزير محمد منصور، وسيشغلنا الوزير وجهازه الإعلامى بالحديث عن السيمافور، وعن خطإ السائق، وسيدارى الوزير على سلوكه المستفز حين كان يترك جراج ميدان رمسيس يرتفع دورا بعد دور مع أن النية مبيتة لهدمه، لكن الوزير لا يمانع فى أن يزيد من حجم الخسائر باستمرار العمل فى الجراج حتى ينال المقاول ثمنا لأدوار بنيت بعدما انعقد اجتماع وزارى وقرر هدم الجراج، ويومها خرج المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء ليعلن أن الأدوار التى ستهدم ثلاثة فقط، بينما نحن اليوم نرى فوق الأرض ستة أدوار وليس ثلاثة أدوار!

هل يدفع الوزير ثمن هذه الأدوار التى تركها ترتفع بينما كان مجلس الوزراء فى حضوره وحضور رئيس مجلس الوزراء الذى اختاره وزيرا قد قرر هدم ما بنى من الجراج؟

قيل: إن خسائر السكك الحديدية بسبب هذا القرار تبلغ كذا (!!) مليون جنيه تتكفل بها موازنة هيئة السكك الحديدية، وهو ما يعنى تلقائيًا تأثر دخل سائق القطار الذى ستنسب الحادثة إليه وحده بفضل براعة محمد منصور فى شغل الرأى العام بقضايا وهمية خيالية من قبيل الحديث القديم عن قدرته على الإتيان بمالك العبارة «السلام »، حتى لو كان فى

المريخ، وها نحن لا نزال ننتظر أن يأتى لنا به من لندن التى ذهب إليها مسئول كبير ربما كان هذا الوزير نفسه، وربما كان هو رئيس مجلس الوزراء، وقابله فيها!!

(٢)

هل سلط الله - سبحانه وتعالى - محمد منصور على الشعب المصرى ليعيث فيه تعذيبا وتقتيلا؟ هؤلاء أهلونا الذين رضوا بِهَمِّ العبارات وتقبلوه، يعانون التكدس فى الموانئ بينما منصور مشغول الآن بتحويل البنك الذى استولى عليه إلى بنك آخر، كما أنه مشغول بمحاولة أخرى للاستيلاء على بنك ثالث من خلال البنك الذى أصبح ملكا له ولغيره من الوزراء!!

يمارس محمد منصور وأمثاله من الوزراء، الذين حنثوا فى اليمين الدستورية، أعمال التجارة الخاصة من خلال مكاتبهم المكيفة المجهزة الوثيرة، بينما يتكدس ركاب مصريون دفعوا ثمن العبور إلى الأراضى المقدسة، ويعانى هؤلاء التكدس بينما وزير النقل يكدس أموال الشعب فى بنوك أصبحت ملكا له بفضل وصوله إلى السلطة وقربه منها!

ولا يكفى الشعب المصرى أن يتكدس أبناؤه فى الموانئ فى حرارة الصيف القائظ، لكن أبناءه العاملين الذين يتوجهون إلى أعمالهم فى الصباح الباكر يموتون شهداء نتيجة لسياسات خبيثة تهدف إلى تشويه صورة السكك الحديدية من خلال ترك الإهمال يرتع فيها حتى يصل الإهمال إلى قتل البشر صباحا ومساء، وكأنما لن يتم إقناع الجماهير بأهمية استيلاء شركات خاصة على مرفق السكك الحديدية إلا من خلال ترويعهم بالموت الزؤام على يد وزير أعماه حب المال عن الوفاء لوطنه ببعض ما عليه من دين!

(٣)

لا أستطيع أن أتصور أن حادث الأمس كان حادثا عارضا أو صدفة غير سعيدة، ذلك أنى ألاحظ منذ شهور مدى التردى الذى حاق بالسكك الحديدية من تأخير فى مواعيد قطارات كانت تعتبر نموذجا فى الانضباط - كقطارى التوربينى والأسبانى إلى الإسكندرية -، لكن القيادات الصغرى والوسطى والكبرى فى السكك الحديدية وجدت وزيرا غير معنى بها ولا بمشاكلها، وغير متفرغ لحل الأزمات الطارئة التى تحول دون تحقيق مستوى الأداء للسكك الحديدية، رأوا هذا الوزير مشغولا بأمور أخرى، وعرفوا أنه مشغول بتأسيس شركة قابضة تستولى على مكاسبهم فى القريب العاجل، ورأوه مشغولا بشراء بنك وبيع بعض بضائع

غيره ممن كان وسيطا لهم فى التعامل مع هيئة السكك الحديدية، رأوا الوزير معنيا بنفسه وبماله وبنفوذه قبل أن يعنى بالسكك الحديدية، فأصابهم اليأس من المتابعة، وأصابهم اليأس من الإصلاح، وأصبح القول الشائع بين المستويات المختلفة فى إدارات السكك الحديدية وما شابهها من إدارات وسائل النقل: إن الحديث عن الصيانة مؤجل، وإن الحديث عن النظام مؤجل، وإن الحديث عن الثواب والعقاب والالتزام والمتابعة والرقابة مؤجل، وإن هناك حديثا آخر يسبق كل هذا ويستحوذ على وقت الوزير، وهو حديث «البزنس الخاص»، وعلم هؤلاء جميعا أن الوزير مهندس فى الغزل والنسيج، وأنه هو الذى يتولى غزل علاقة رئيس مجلس الوزراء بالإدارة الأمريكية من خلال علاقة زمالة سابقة له مع ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى، وأنه أوهم رئيس مجلس الوزراء أنه سيستغل هذه العلاقة من أجل تزكية وصول أحمد نظيف إلى موقع أكثر تقدما فى حكم مصر، لكن يبدو أن هذا الوصول سيكون على جثث عدد أكبر من المصريين.

لقد اتهمت الوزير ورئيس مجلس الوزراء من قبل بالحنث فى اليمين الدستورية، ومع أن هذه أعلى تهمة توجه إلى مسئول، فإنى أكرر اتهامهما، وأضيف: إنهما حنثا فى أول قواعد الإنسانية!

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

• • •

الفصل العاشر

هل يبتهج وزير النقل بحوادث القطارات؟

(١)

يبدو بكل وضوح أن الحكومة الحالية سعيدة وراضية بحوادث القطارات المتكررة، ذلك أن كثرة الحوادث تعطى الحكومة غطاء شرعيا للسياسة التى تبشر بها، وهى ضرورة القضاء على سكك حديد الحكومة المصرية، التى هى ثانى سكة حديد فى العالم، من أجل إنشاء سكة حديد خاصة تتولى أمرها الشركة القابضة التى تم تأسيسها بطريقة غامضة برعاية رئيس مجلس الوزراء ووزير النقل، ومع أن الإخلاص للوطن ورعاية مصالحه ورعاية أبناء الشعب تقتضى العمل على تطوير السكة الحديد القائمة حاليًّا والنهوض بها، وفاء لهذا الشعب المصرى الذى تحمل نكبات هذه الحكومة الحالية نكبة بعد أخرى، مع وضوح هذه الفكرة، إلا أن وزير النقل مصمم على المضى فى مخططه الشيطانى بترك السكة الحديد تعانى وتعانى وتظهر فشلها وقصورها، وتترجم هذا القصور إلى حوادث قاتلة للمئات والعشرات من أبناء الشعب، وذلك كى يثبت صواب تصريحاته القائلة بأن السكك الحديدية المصرية الحالية لا تصلح للعمل!!

يظن وزير النقل أن مخططه هذا مخطط ذكى، وينسى أو يجهل أن الشعب أذكى منه، والشعب يعرف على سبيل المثال أن متوسط تأخير القطار التوربينى لم يكن يجاوز ما مجموعه ساعة على مدار الشهر، فأصبحت بعض رحلات التوربينى منذ بداية عهد محمد منصور بالتحديد تتأخر قرابة الساعة.

والواقع أننا لا نقول: إن محمد منصور أمر القطارات أن تتأخر، ولكننا نقول: إنه أهمل فى متابعة وتنفيذ متطلبات حركة السكك الحديدية فكانت النتيجة الطبيعية التأخير المتكرر، ثم الكوارث.

(٢)

ويعلم الناس جميعًا أن عربات السكك الحديدية بحاجة إلى تطوير، وإن السكة الحديد بحاجة إلى شراء عربات جديدة، لكن محمد منصور يظن بذكائه أن السبيل الوحيد لإقناع الشعب بهذا هو تكرار الحوادث القاتلة، وتعطيل المسارات القائمة، وهو لا يأبه بالحوادث لأنه لا يركب القطار، وإنما يركب الطائرات الخاصة، والسيارات الفارهة، ويظن نفسه بمأمن من القصاص الإلهى الذى سيكون شديدًا!

يؤمن محمد منصور بأن الثروة هى مصدر القوة، لهذا يعنى بزيادة الثروة الشخصية من أجل زيادة القوة، ويستغل كل دقيقة من وقته الذى هو ملك للشعب فى تنمية ثروته من خلال الاستيلاء على البنوك واحدًا بعد الآخر، فبعد أن استولى على بنك كبير أعلن البنك المملوك له ولعائلته عن رغبته فى شراء نسبة كبيرة من أسهم بنك مصرى آخر. هل يعقل أن الرجل الذى يعنى بشراء البنوك يجد الوقت الذى يعنى فيه بالتأكد من حالة سيمافور جديد لمحطة السكة الحديد، أو من صلاحية عربة قطار جديدة، أو بشراء جهاز اتصال أو إنذار أو مراقبة يضمن التقليل من نسبة الحوادث؟

يعلم كل مصرى أن الفساد فى أى مصلحة يبدأ من رأسها، ويعلم كل مصرى بالفطرة وبالبديهة أن اهتمام الوزير بمصلحة السكك الحديدية يتمثل فى وقت يعطيه لرئيس الهيئة ولمديريها، يسمع منهم، ويقرأ لهم، ويناقشهم فى الحلول الممكنة من خلال الواقع والمتطلبات، وقد يتمثل فى وقت يقضيه فى قراءة مذكراتهم، وتقاريرهم، وشكاواهم، ويتمثل فى زيارة ود أو توجيه أو تفتيش هنا أو هناك، أو زيارة تتويج أو احتفال أو اهتمام بمكافأة المحالين إلى التقاعد، أو المهندس المثالى، أو العامل المثالى، والصراف المثالى.

(٣)

لكن محمد منصور يؤمن بأن كل هذا لا يجدى شيئًا، وإنما الأهم هو محاولة بيع بعض قطع الأرض المتميزة التى تمثل حرم السكة الحديد، فإن لم يكن فإنه يتخذ بسهولة قرار رفع سعر التذكرة بنسب تفوق الزيادة المحتملة فى أى دخل، وهو يرفع سعر تذكرة التوربينى وتذكرة مترو الأنفاق على حد سواء، كما أنه يرفع سعر تذكرة المرور على الطريق الصحراوى إلى الضعف، وهو يفعل كل هذا دون وعد واحد بتحسين الخدمة، وإنما هو يرفق كل هذه

التجاوزات بأحاديث ممجوجة ومكرورة عن أن المرفق سيئ، وإن العربات متهالكة، وإن ركابًا كثيرين من ثلاثين فئة يركبون السكك الحديدية دون أن يدفعوا أجرًا كاملًا!!

وهو يكثر من الحديث عن الاشتراكات المجانية دون أن يحدثنا أى حديث مواز عن العمولات التى يحصل عليها الوسطاء الذين يتوسطون للموردين الذين يوردون للسكك الحديدية بعض متطلباتها بأسعار مبالغ فيها، وأظن الوزير محمد منصور يعرف هؤلاء الوسطاء جيدًا بالأسماء الظاهرة!! والأسماء المستترة!! وهو يعرف أن توفير واحد فى المائة فقط من عمولة واحدة فقط كفيل بأن يغطى قيمة الاشتراكات المجانية أكثر من عشر مرات، وليس معنى هذا أنى أدعو لاستمرار التجاوزات فى الاشتراكات المجانية، ولكن أنبه إلى لعبة الوزير: هل ترى العصفورة التى هناك؟ بينما هو يستولى على مال الشعب!!

(٤)

يمارس الوزير بغطاء قوى من رئيس مجلس الوزراء العبث بأرواح المواطنين من خلال روح إهمال فظيعة لم تشهد وزارة النقل مثيلًا لها من قبل، ومن العجيب، بل من المذهل أن دخل السكة الحديد كان يمثل عشرة فى المائة من إيرادات الحكومة المصرية منذ خمسين عامًا عند قيام الثورة وبعد قيامها، لكن محمد منصور يتجاهل هذا الماضى كله ليركز على الحديث عن سلبيات من صنعه ومن صنع أمثاله من الذين يهملون مصالح الشعب، ويصور لنا أخطاءه على أنها إنجازات الشفافية التى تكفل التحول عن مرفق عام إلى شركة خاصة تقضى على آمال المواطنين فى البقاء على قيد الحياة!!

ومن المؤسف أن هناك نظرية عقيمة يتبناها بشدة رئيس مجلس الوزراء ومعه وزير النقل ووزيران آخران من الذين ابتليت بهم مصر على يد أحمد نظيف، وتقول النظرية إن تقديم الخدمة بسعر أقل من تكلفتها يفتح باب الفساد، وها هى الأيام تثبت لنا أن الخدمة التى رفع نظيف ومنصور سعرها فى القطار السريع الفاخر انتهت بذهاب أرواح الذين حصلوا على الخدمة بسعرها المرتفع، أين حمرة الخجل فى وجوه لا تتقى الله؟

كنت قد كتبت عقب حادث العبارة متهمًا رئيس مجلس الوزراء ووزير النقل بالحنث فى اليمين الدستورية، ومع أن الاتهام كان واضحًا فإن كلا الرجلين لم يعبأ بتهمة الخيانة العظمى التى كانت مبرراتها واضحة فى إهمالهم وتغطيتهم على الخطإ فى حادث العبارة،

وهكذا تكررت الحوادث، وستتكرر فى ظل هذا المناخ الذى ينتصر للمحاسيب على حساب الحقيقة، وعلى حساب أرواح شعبنا الصابر المؤمن.

ومن الجدير بالذكر أن وزير النقل رد على مقالى القديم فى اليوم التالى مباشرة بتصريح فى إحدى الصحف قال فيه إنه قادر على أن يحضر صاحب العبارة لو كان فى المريخ، وها قد صدر قرار إدانة الرجل منذ شهور ولم يحضره الوزير الهمام من المريخ، وأخشى أن يصل بنا وزير النقل ورئيس مجلس الوزراء إلى المريخ أو إلى ما هو أبعد من ذلك فيما وراء الشمس.

• • •

الفصل الحادى عشر

استقالة وزير النقل ومسئوليته

(١)

طيلة الأيام الماضية تفضل كثير من القراء ومشاهدى الفضائيات بسؤالى عن عقيدتى التى أعلنتها أكثر من مرة عن مسئولية وزير النقل السابق عن حوادث القطارات، وذلك فى ضوء حملة تبييض وجه مكثفة تبنتها أقلام كثيرة كررت جميعا القول بأن الرجل ليس مسئو لا عن مثل هذه الحوادث، وبلغ الأمر فى بعض الأحوال حد إلقاء الكرة فى ملعب الوزراء السابقين، والوزارة الحالية كلها، وكأن الدولة لم توفر لهذا الوزير من أجل إصلاح السكة الحديد ثمانية مليارت جنيه، وخمسة وأربعين شهرا كاملة، وحرية حركة وقرار غير مسبوقة، ودعما رئاسيا غير مسبوق!

ومع تقديرى للوزير كإنسان ورجل أعمال ومواطن مصرى له بالطبع إيجابياته وإنجازاته، فإنى أرى الأمر جديرا بالتفكير والمناقشة، على الأقل حتى يدرك المقبلون على المناصب مدى مسئوليتهم قبل أن ينظروا إلى المناصب على أنها غنيمة ووجاهة فحسب!

والواقع أن الإنسان لا يحتاج أن يكون مهندسا كى يحكم فى لمح البصر على مستوى إدارة أى وزير لمرفق السكة الحديد، فذلك ممكن للكافة فى جميع أنحاء الأرض من مراقبة انتظام مواعيدها، ونظافة قطاراتها، وسلوك موظفيها، وروح تعاملها، ومظهر محطاتها.

(٢)

ولاشك فى أن الشهور الخمسة والأربعين الأخيرة التى قضاها محمد لطفى منصور مسئولا عن السكة الحديد قد شهدت تدهورا على مستوى كل هذه العوامل الظاهرة لكل متعامل مع هذا المرفق المتلامس بشدة مع الجماهير العريضة، وسأضرب مثلا واحدا فقط بالقطار الذى كان يعد بمثابة قمة الأداء فى السكة الحديد المصرية بكل تواضعها، وهو القطار

التوربينى بين القاهرة والإسكندرية الذى لايزال يحفل - وإن كان بدرجة أقل - بالوزراء، ورجال القضاء، ورجال الأعمال، وأساتذة الجامعة، والمحامين، وما من أحد من هؤلاء جميعا إلا وهو يتحدث عن التدهور المتلاحق فى مستويات الصيانة، والتكييف، ودورات المياه، وأرضيات القطار، والنوافذ، وعلى سبيل المثال فإن الصواميل الرابطة للكراسى المتحركة إذا أصابها تلف لا تبدل ولا تصلح ولا تثبت، وهكذا تتحول بعض الكراسى إلى أرجوحات رديئة، وينطبق هذا أيضا على الأفيشات الماسكة للنوافذ الداخلية، ولمبات الإضاءة، وكوالين أبواب دورات المياه.. إلخ، وهكذا.

وهكذا يتحول القطار الفاخر المتميز إلى بقايا قطار، أو إلى أطلال تذكر بعهود انتقدها الكثيرون بأكثر مما انتقدوا عهد محمد لطفى منصور.

وإذا كان هذا قد حدث فى قطار ارتفع سعر تذكرته إلى خمسين جنيها، فما بالنا بقطارات الطبقة العاملة؟

والشاهد أن هذا الإهمال الظاهر فى الخدمة اليومية لم يكن إلا محصلة طبيعية لأداء الوزير نفسه الذى انصرف إلى تنفيذ خطط مشبوهة وغير مجدية على المدى القريب، أو البعيد، وذلك من قبيل التدمير المذهل الذى انصب بكل الحقد على محطة سيدى جابر ليحول تلك التحفة المعمارية الجميلة إلى مشروع «مول»، وكأن أزمة السكة الحديد هى نقص «المولات»!!

(٣)

ومن المؤسف أن التبرير الساذج لإقامة المول كان هو توفير التمويل اللازم بينما كان الواقع المر هو أن إنشاء المول جاء على حساب الأموال المخصصة لتطوير وتحديث وصيانة السكة الحديد نفسها، وقد بات كل فرد فى شعبنا يوقن، ولا نقول يعرف، أن كل توجه فى أى وزارة أو مصلحة إلى «البناء العقارى» لا يستهدف مصلحة عامة بقدر ما يستهدف مصلحة خاصة لا تتحقق إلا من خلال هامش الربح الكبير، وبالتالى التربح فى الإنفاق على أبنية لا لزوم لها، وقد كانت الكارثة أن انطلق الوزير السابق فى بناء المول، وفى إتمام مشروع بناء جراج ميدان رمسيس المستفز الذى تم هدمه، وهكذا جاء المريض يشكو من آلام فى المعدة، فنصحه ذوو الغرض بأن يخلع أسنانه السليمة ويركب مكانها تيجانا وجسورا من الذهب والبلاتين، فلما سأل أهل المريض عن العلاقة أجابه هؤلاء الذين لا يخشون الله: إن

أسنان الذهب والبلاتين هى وحدها الكفيلة بتطهير الطعام الذى يتناوله بحيث لا يسبب آلام المعدة، وزادوا فى الضلال فقالوا: إن هذه الأسنان الجديدة تطهر الطعام بمجرد الملامسة فتحوله من طعام مسبب للألم إلى طعام مريح للأعصاب!

والحق أن هذا المثل كان هو جوهر سياسة محمد لطفى منصور، وربما يكون - والعياذ بالله - أيضا جوهر مَنْ يأتى بعده من رجال الأعمال أو الأساتذة المشجعين للفساد، والقضاء على ما تبقى من ضمير.

فإذا أضفنا إلى هذا ما لخصته التقارير الرقابية التى نشرتها صحافتنا من إهدار الملايين من الجنيهات على عربات غير مطابقة للمواصفات، وإهدار (كذا) مليونا أخرى فى صفقات مشبوهة، وضياع (كذا) مليون جنيه بالعملة الصعبة فى أحد عقود قطع الغيار المضروبة، و(كذا) مليون جنيه بالعملة الصعبة فى إجراء عَمرات للجرارات الكندية، وإهدار مليون جنيه وربع مليون فى شركات الصيانة، وما تم فيها من شراء قطع غيار لا حاجة لها بأكثر من (كذا) مليون جنيه، إذا تأملنا هذا كله هالنا حجم الفساد الكبير والمستتر والناعم الذى اعتبر أن السكة الحديد منجم للمال السايب، وقل مثل هذا عن أحكام التعويضات فى الصفقات المشبوهة وشراء ملابس غير مطابقة، وقل أكثر من هذا عن تسهيل الوزير الاستيلاء على أراضى الهيئة بعدما كرر بنفسه لفت النظر فى تعجب وتلمظ إلى الثروة العقارية التى تملكها السكة الحديد ولابد من استنزافها، وقد سارع بإنشاء شركات عجيبة ومريبة لاستنزاف هذه الثروات جهارا نهارا!!

(٤)

أما العمالة الفنية التى تربت على مدى عقود فى السكة الحديد فإنها أصبحت هى الأخرى موضوعا للاستنزاف النهائى بدون مصلحة لأحد، فهذه العمالة الفنية لا يمد لها بعد الستين، مع أنها أولى بالمد من أصحاب الياقات البيضاء، ولا يُعَيَّنُ أبناؤها الذين قد تكفل لهم البيئة شرب المهارة، ولا تعوض هذه الكفاءات بغيرها، وأما معهد وردان الذى هو معمل تفريخ كفاءات الهيئة التكنولوجية فقد جرى استثماره جهارا نهارا فى اتجاه آخر بعيد عن أن يفيد الهيئة، وإن يفيد مصر!

فى مقابل هذا تم بيع الوهم للمواطنين، فسمعنا عن تبرع شركة المحمول بأجهزة المحمول لتحقيق الاتصال بين القطارات المعرضة للحوادث، والقطارات القادمة للقفز

عليها، لكننا لم نر لهذا التصريح النبيل أثرا على أرض الواقع، وسمعنا عن اتجاه الوزير إلى مراقبة القطارات بالقمر الصناعى، واتضح لنا أن هذا القمر قادر فقط على خدمة الوزير عندما ترك الوزارة!

وفى عهد محمد لطفى منصور تم إلغاء قطارات، وتطويل زمن الرحلة حتى يمكن تحقيق الأمان من خلال السير ببطء، لكن السير ببطء لم يمنع الحوادث، وإنما زادها، لأنه شغل الخطوط المحتاجة إلى مضاعفة لم تتم، كما أن إلغاء الرحلات قاد إلى التكدس الحتمى بكل ما يستتبعه من مشكلات!

(٥)

وفى جميع الأحوال فإن سوء معاملة الإدارة العليا للعاملين والفنيين قاد أكثر من مرة إلى الإضراب والاعتصام والتجمهر والوقوف فى جماعات بائسة ويائسة فى وجه القطارات فى محطة مصر، واكتشفنا من متابعة الصحف أن تكلفة المطالب التى يطالب بها المحتجون أقل بكثير من الإنفاق العابث على الإعلانات الساذجة التى صور وزير النقل لنفسه أنها وسيلة سرية وخلفية كفيلة بأن تجعل الصحافة ووسائل الإعلام تقف فى صفه باعتبارها موردا للإنفاق على الإعلانات، وتحسين ميزانية الصحف ووسائل الإعلام بالتالى، ناسيا أن الأقلام الشريفة التى تملأ الصحافة المصرية، قومية ومستقلة، لا تضع مثل هذا العنصر فى حسبانها مهما أجاد المستشارون تصوير الأمور فى أن كل ذمة قابلة للشراء، ومما يؤسف له أن بعض وزرائنا لا يزالون يصدقون مثل هذا الزعم الجاهل!

ولقد كتبت بكل ما أملك وأقدر عليه من عفة اللفظ، وضبط العبارة، وتحقيق الوقائع، ووضوح الفكرة أهاجم توجهات محمد لطفى منصور وتصوراته، لكنه كان للأسف الشديد يغفل النصح ويهمله، ويتمادى فى الخط الذى تبناه، ولست أنكر أننى ربما كنت قاسيا فى توجيه الاتهامات الصحيحة التى وجهتها إليه، لكنه كان يستلذ بممارسة التغطرس، وكنت أرثى له طوال فترة عمله وزيرا بأكثر مما رثيت له حين علمت بسعيه إلى أن يكون وزيرا للنقل وهو المفتقد لأى صلة حقيقية بهندسة هذا القطاع، وإدارته، واقتصادياته، وآفاته، وواقعه، وتكنولوجياته، وقد صرحت بهذا على الهواء قبل أن يحلف اليمين، ورجوته أن يتراجع عن إقباله المحموم على تحمل مسئولية صعبة هو ليس أهلا لها قبل أن يخرج فى كارثة، لكنه لم يفعل!

(٦)

ويومها نبهتنى الشخصيات العليمة ببواطن الأمور إلى أنه هو نفسه الوكيل الوحيد لأكبر الموردين لأجهزة السكة الحديد ووسائل النقل بطيفها الواسع، وأنه يعرف طريقه إلى الوزارة وهدفه منها، فلما وقعت حادثة العبارة بعد شهور من توليه منصبه وشارك عن قصد فى خداع الشعب، كتبت مقالا على ثمانية أعمدة أتهمه فيه بالحنث فى اليمين الدستورية، ولما حدث حادث قطار قليوب فى أغسطس كتبت مقالا آخر كان عنوانه «أما آن لوزير النقل أن يستقيل؟»، وكتبت مقالا ثالثا سرب إليه ثلاث مرات ولم ينشر!! فأجرى حوارا ردا على ما فيه بتغطرس من دون أن يستفيد من إخلاص مواطن كان ولايزال يتمنى له الصواب والصحة.

وها قد آن الأوان واستقال، ولكن بعد فوات الأوان!

- استقال الوزير بعد أن فقدنا سنوات ذهبية كانت كافية للإصلاح الحقيقى.
- استقال الوزير بعد أن سرنا فى الطريق الخطإ بتكرار مأساة الاعتماد على محركات الديزل، بينما العالم كله قد تحول إلى كهربة السكة الحديد!
- استقال الوزير بعد أن خصمنا من أصول السكة موارد وأصولا كثيرة لحساب شركات لقيطة!
- استقال الوزير بعد أن بددنا موازنات الإصلاح والتطوير!
- استقال الوزير بعد أن أفقدنا العاملين روح الانتماء وحولناهم إلى متربصين، أو مرجفين، أو مرجوفين!
- استقال الوزير بعد أن دمرنا أجمل محطة للسكك الحديدية، وبعد أن شوهنا ما استطعنا تشويهه فى محطة مصر.
- استقال الوزير بعد أن أضحكنا أشقاءنا العرب على اتهام وزير غنى لشعب فقير بالسرقة.
- استقال الوزير بعد أن أفسدنا الذمم بالاشتراكات المجانية، والتصاريح الذهبية، والفضية فى الوقت الذى يصيح الإعلان السافر فى عداواته للجماهير قائلا: إن كل ركاب القطارات لا يدفعون! بينما هم يدفعون ويدفعون كل شىء حتى أرواحهم!

• • •

الباب الخامس

الفساد المؤمل

الفصل الثانى عشر

لماذا أخشى أن يكون رشيد رئيس وزراء مصر القادم؟

(١)

يربط ما بينى وبين المهندس رشيد محمد رشيد أكثر من خمسين صديقًا مشتركًا من كافة طوائف الشعب، لكن هذا الربط لم يحل بينى وبين إبداء رأيى الصريح مرة بعد أخرى فى الفضائيات والصحافة، وهو أنى أخشى على رشيد من نفسه ومن أصدقائه أكثر من خشيته هو على نفسه من أعدائه ومنافسيه!

وكان مرجعى فى هذا الرأى أنى كنت أرى اختياراته لمعاونيه متواضعة إلى أدنى حدود التواضع، وبخاصة إذا ما قورنت باختيارات نظيره الدكتور محمود محيى الدين فى قطاعات الاستثمار، وكلما وصل محيى الدين إلى اختيار متميز فى المناصب التنفيذية أو الاستشارية، أعقبه المهندس رشيد باختيار سيئ فى المناصب التنفيذية والاستشارية على حد سواء.

وفى الأسبوع الماضى كتب الأستاذ عبد الله كمال رئيس تحرير «روز اليوسف» مقالًا متميزًا واختارت سكرتارية التحرير لهذا المقال صورتين جمع بينهما ظهور المهندس رشيد بمفرده خلف رئيس الجمهورية فى مناسبة حضرها كثيرون كان منهم رئيس مجلس الوزراء الحالى! وأكثر من مرشح لرئاسة الوزارة، وهكذا تصاعدت أسهم رشيد فى البورصة، لكن أسبوعًا واحدًا لم يمض إلا وكان رشيد نفسه يهدم بجد فى صورته بالاختيارات التى أقدم عليها للأعضاء المعينين فى الغرف المختلفة فى اتحاد الصناعات، فبعد انتظار طويل لتعيينات الوزير جاءت هذه التعيينات لتبين بوضوح عن المستوى المتواضع الذى يمكن أن يسيطر على اختيارات رشيد لوزرائه إذا ما كلف بتشكيل الوزارة على نحو ما يشيع أنصاره الذين يسمونه بالحكيم، والاقتصادى، والإدارى، والسياسى، بالإضافة إلى لقب المهندس!

(٢)

جاءت اختيارات رشيد صورة من صور صاحب السلطة الذى يسىء استعمالها بتوزيع العضويات على أنها نوع من الأعطيات لمن يطلب منهم دعمًا هنا أو هناك، وأنا أفهم أن يقدر رشيد اقتصاديًا كبيرًا عمره من عمر والده فيعين ابنه عضوًا فى غرفة من الغرف، كما أفهم أن يسعى رشيد إلى رضاء اقتصاديين مؤثرين فى سوق السياسة، كما أفهم أن يسعى رشيد إلى رضاء مَنْ يطلق عليهم أصحاب النفوذ فى السلطات الثلاث أو السلطات الخمس، لكننى لا أفهم أن تتعدى نسبة المجاملات نسبة الحق، أو أن تتعدى نسبة المراضاة والموالاة نسبة الواجب، أو أن تتعدى نسبة الهامشيين نسبة الخبراء فى وطن ومجتمع ينشدان إسراعًا فى التقدم والنهوض والتخلص- كما يقول رشيد نفسه - من أفكار بالية، وسلوكيات ضارة، وتراثيات عهد أودى بالاقتصاد المصرى، وبالصناعة المصرية، وبالتجارة المصرية!

أما ما لا أستطيع أن أفهم أن المهندس رشيد يقع فيه بكل خبرته بالسوق والوزارة والسياسة، فهو موقفه ممن يعرفهم أهل الصناعة والتجارة جيدًا على أنهم نصابون محترفون، وسأضرب عليهم مثلًا بصاحب شركة صغيرة نجح فى أن يطلق حول نفسه وحول اسمه بالونة كاذبة ومتضخمة بأنه على علاقة مباشرة بواحد من أهم صناع القرار فى مصر، واستغل هذا النصاب صدى الشائعة استغلالًا واسع المدى، وبلغ الأمر أن ورط إحدى الشركات القابضة المتماسة مع مجال عمله فى صفقات كثيرة لا عائد منها إلا عليه هو شخصيًا، ولايزال هذا النصاب يمارس عمله فى النطاق الذى نجح فى أن يقنع مسئوليه بأهميته الكاذبة، وأبناء مهنته يعرفون أن يوم نهايته سيأتى فجأة، شأنه شأن كل نصاب يقحم الأسماء الكبيرة، ويكاد العاملون فى مجال نشاطه جميعًا يعرفون حقيقته وسر أكذوبته ومع هذا كله فقد فوجئ الجميع بأن هذا النصاب كان واحدًا من الذين اختارهم المهندس رشيد محمد رشيد ليكون عضوًا فى غرفة من الغرف، وهكذا بات رأيهم فى رشيد نفسه ينحصر فى أن يكون عاجزًا عن معرفة الحقيقة، أو أن يكون من الذين يشاركون بحسن نية فى التدليس على الشعب وعلى السوق!

(٣)

وعلى حد علمى المتواضع فإن اختيارات رشيد شابها من هذا النوع القاصر الكثير، حتى إن النموذج الذى لخصته تكرر على حد علمى القاصر فى شخصين آخرين، بينما

لم تتضمن الاختيارات ما يوازى السيئ من الحسن المضمون كأرباب العلم، والاقتصاد، والإدارة، والفكر!

أقفز من هذه النقطة حتى لا أكسب عداء رشيد بسرعة، وهو شخص لا يحب النقد ولا يطيقه، لكنه - والحق يقال - يستفيد من النقد ومن أصحابه، أقفز لأجيب عن السؤال المنطقى الذى يوجهه إلىّ القراء قائلين: وماذا تفعل لو كنت مكان رشيد وكان من سلطتك أن تختار خمسة أعضاء معينين فى مقابل الخمسة المنتخبين من غرفهم؟

والإجابة هى:

- أسعى قبل حلول الانتخابات إلى تعديل القانون بتعظيم نسبة المنتخبين إلى أعلى مما هى عليه بخمسين فى المائة على أقل تقدير، بدلًا من الوضع الحالى.
- لو لم يسعفنى الوقت كأن يكون اختيارى قبيل الانتخابات مباشرة فإنى أعلن قبل الانتخابات أنى سأعين مَنْ يفوز بترتيب السادس والسابع والثامن فى تعداد الأصوات، ولن أكتفى بالخمسة الفائزين الأوائل، وهذا حق لا يعارضنى فيه قانون، ولا اجتهاد.
- أنظر فى كشوف الممولين الذين سددوا أكبر ضرائب فى قطاع الغرفة، وأعين أكبر ممول مسدد للضرائب إذا لم يكن قد رشح نفسه، فإن كان قد رشح نفسه أعين مَنْ يتلوه.. وهكذا.
- أنظر فى كشوف علمائنا المتميزين ببحوثهم التطبيقية والصناعية وأختار أكبر عالم فى مجال كل غرفة ليكون عضوًا معينًا.
- أنظر فى كشوف خبرائنا الاقتصاديين المتميزين - وما أكثرهم! - وأختار واحدًا منهم لكل غرفة.
- أسرب للصحافة كشوف تعييناتى عن عمد قبل أن أوقعها بأسبوعين كافيين، لأن تأتى ردود الأفعال الكفيلة بكشف النصابين قبل أن أقع فيهم، وقبل أن أقع ضحية لهم!!

هذا وبالله وحده التوفيق.

• • •

الفصل الثالث عشر

المغربى يعبث.. ولكنه لا يعبس

(١)

فى أثناء رياسته لأحد الاتحادات السياحية كان المهندس (!) أحمد المغربى يكثر بداع وبدون داع من كلام الصالونات حول الإمكانات السياحية للساحل الشمالى، وكان يقول: إن هذا الساحل كفيل بأن يحيل مصر إلى أغنى دولة فى العالم، وكان يقول: إن بالإمكان نقل سياحة اليخوت من شمال البحر المتوسط إلى جنوبه حيث الدفء، وكان يتحدث عن الاستغلال الأمثل لمنشآت الساحل الشمالى، بما فيها الفيلات والشاليهات ومبانى المناطق الجنوبية من طريق الساحل، بما يحول أصحابها من المواطنين العاديين إلى أشباه مليونيرات!

لم يكن أحمد المغربى وحده الذى يردد هذا الكلام، فقد كان هذا الكلام متداولًا من قبله وسيظل قابلًا للتداول من بعده، لكن أحمد المغربى أصبح وزيرًا للسياحة فأخذ يكرر الكلام نفسه، لكن موقفه الجديد أتاح له مستمعين من طبقة أعلى، وفرض عليه دون أن يدرى مسئولية من نوع جديد، فهو المسئول الذى عليه أن يحول الأحلام إلى واقع، لكن أحمد المغربى لم يكن ينظر إلى نفسه وهو وزير للسياحة على أنه مسئول، وإنما كان ينظر إلى نفسه على أنه محظوظ لابد أن يحصل على حظه من الدنيا بما يوازى وصوله إلى منجم علاء الدين، وهو منصب الوزارة، وهكذا فإن أحمد المغربى أخذ يدير مشروعاته السياحية والاستثمارية من مكتب جديد هو مكتب وزير السياحة، وبإمكانات أوسع نطاقًا وأكثر تأثيرًا، ومع هذا فقد كان عليه بحكم المنصب أن يدلى ببعض التصريحات عن بعض المشروعات التى ينبغى أن يزعم أنه ماض فى سبيل إنجازها، ولم يتعب أحمد المغربى نفسه فى تبنى مشروعات حقيقية، وإنما استسهل أن يكرر الكلام الذى كان قد تعود أن يتحدث به فى الصالونات المذهبة، وصالونات اللوى كانز، واللوى سييز، واللوى فيليب، وظل المغربى

يكرر هذه الأسطوانات مع ضحكات آسرة ناعمة، وانحناءات مذهبة مهذبة تدل على أنه من أبناء الناس الذين افتقدتهم مصر منذ زمن طويل.

(٢)

كان الرجل فى أدائه للتحيات الطيبات رقيقًا، خفيض الصوت، مقدمًا لضيوفه إلى الأمام، راجعًا بخطواته إلى الخلف، يومئ بعينيه للدلالة على استعداده للتضحية بهما من أجل محدثه، ولم يكن المغربى يعطى المنصب أكثر من هذه الرقة والدماثة، لكنه كان يأخذ منه ما أخذه على بابا من المغارة، وما أخذه علاء الدين من المصباح، ومع هذا فإن جهات أعلى من المغربى بكثير سألته أن يبرز كراماته فى هذا الموقع الذى يشغله، وإن ينفذ بعض ما وعد به وبعض ما حلم به من تحويل الساحل الشمالى إلى قبلة سياحية، وبدموع الحمل الوديع التى يجيدها أحمد المغربى بفطرته، شكا المغربى من قسوة وتحجر وزير الإسكان الذى لا يتيح الفرصة للسوق الحرة، ولا للتفكير الحر، ولا للإنجاز الحر، ولا للطريق الحر، وأفاض المغربى فى دوائر ضيقة جدًّا وعالية جدًّا فى الحديث عن الآثار السلبية لسياسات محمد إبراهيم سليمان على سوق السياحة، وعلى مستقبل السياحة، وأضاف إلى جملة من جمله حديثًا عن معاناته كرجل أعمال مع آثار هذه السياسات السليمانية!

كان المغربى يعرف أن سليمان باق، وهكذا فإنه ضمن حائط مبكى يلقى عليه بالمسئولية عن فشله فى إتمام أى إنجاز حقيقى أو مظهرى فى مجال السياحة، لكن الله - سبحانه وتعالى - أراد أن يكشف ستر أحمد المغربى، فإذا به هو نفسه يختار وزيرًا للإسكان وتعهد إليه المستويات العليا بمهمة واحدة محددة، هى تحقيق المجال لأحلامه القديمة أن ترى النور!

(٣)

ودخل المغربى المغارة الجديدة عليه، وتعجب من كيميائها التى لم يعهد مثلها من قبل، وعرف بعد أيام قلائل لماذا كان كبار رجال الدولة يلقون لمحمد إبراهيم سليمان بأضعاف ما كانوا يلقونه إليه من التحيات والسلامات والقبلات والانحناءات، وقال المغربى لنفسه: لقد أضعت حياتى فى العمل الخاص بينما كنوز علاء الدين هنا، وقال أيضا: لقد كنت أظن أن الأصفار التسعة تمثل أملًا، فإذا الأصفار العشرة هى أقل شىء تحت يدى الآن، وقال أيضا:

لقد كنت مخطئًا حين عشت على عقيدة أن السياحة هى أعظم فرص الاستثمار وأعلاها عائدًا، بينما «العمل الحكومى» فى مجال الإسكان يمنح الوزير أضعافًا مؤلفة من أرباح أى ملياردير يعمل فى السياحة، وحدث المغربى نفسه بكلمات السيدة أم كلثوم التى تقول: «إن الذى فات من عمرها وراح وعدى ياحبيبى»، وبدأ المغربى سياسة ذكية فى توظيف موارد وزارة الإسكان لمصلحته هو، ولصورته هو، واستعان بخبراء العلاقات العامة كى يرضوا هذا وذاك، وكى يتحدثوا عن الوزير المهذب الإنسان، وعن نوايا لإسكان المواطنين فى مقابر جماعية دلعوها وسموها «بيوتا للشباب».

وأخرج المغربى مبكرًا فيلمًا كوميديًّا هابطًا عن مزاد محدود القيمة باع فيه عددًا من الفيلات فى مارينا، وقال إنه باعها بالمزاد، بينما كان من حقه أن يهبها لمن يشاء على نحو ما كان سلفه يفعل، وأخذت الأقلام تثنى على الرجل الذى أدخل حفنة ملايين، بينما كان الرجل يعمل بهمة واقتدار فى مجال آخر يعود بالمليارات عليه وعلى أصدقائه وهو يوهم مصر كلها أنه حقق لها كذا مليارًا من بيع أربع قطع، فقط!! بينما هذه القطع التى يتحدث عنها فى مساحة دولة كاملة من الدول التى يعشق المغربى الجرى وراء أبنائها!!

(٤)

وألقى المغربى بملفات المرافق كلها فى محرقة من المحارق الحديثة التى لا يتخلف عنها رماد، فضاع ملف المياه للأبد، وضاع معه بالتبعية ملف المجارى، أما المرافق الأخرى فقد اعتبرها المغربى مسئولية وزارات أخرى تحمل أسماء الملفات، بينما بالقانون هى غير مسئولة عنها، وهكذا جنب نفسه مسئولية ملف الكهرباء على اعتبار أن هناك وزارة للكهرباء، وتجاهل بذكاء خبيث أن صميم مسئوليته كوزير للإسكان والمرافق أن يوفر التمويل للكهرباء ولتطويرها وتنظيمها!

وأعرض المغربى بوجهه وجسده عن ملف العلاقة بين المالك والمستأجر، وزعم - كما يزعم غيره - أنه هو نفسه يعانى من هذا الملف، لكن ما باليد حيلة!

واعتنى المغربى برفع مستوى بيئة أرضه وقصره فى المنصورية، واعتبر هذا الاعتناء بديلًا أفضل من الاعتناء ببيئة المسكن فى مصر المحروسة، لأن هذه العناية تتطلب مليارات على نحو ما تتطلبها مياه الشرب التى بشر المواطنين فى جرأة بالغة بأن الدولة غير قادرة

عليها!! ولا على توفيرها لولا أن الرئيس مبارك بنفسه نبهه بعنف إلى هذا التجاوز فى حق الحكومة والشعب معًا.

(٥)

واكتشف المغربى مفارقة مهمة، وهى أن بعض المواطنين يغالون من الشكوى من عدم وصول المياه بينما شركات المياه المعدنية تشكو من عدم قدرتها على تصريف منتجاتها، وعرض المغربى على هذه الشركات أن يقوم لها بأكبر حملة دعائية لها، وقد نجح فيها على أفضل وجه ممكن!

ولا يزال المغربى يعبث كل يوم، لكنه يعبث وهو ضاحك الثغر، باسم السن، منبسط الأسارير، متلألئ الجبهة، وهو مع هذا لا يحس بأى مسئولية، ولا بأى هم، ولا بأى غم، ولا بأى خوف من الله، ولا من الناس، ولا من التاريخ!

إنه لا يعبس أبدًا!

ولكنه يعبث أبدًا!

• • •

الباب السادس

الفساد المركب

الفصل الرابع عشر

كارثة قومية قادمة اسمها:
مشروع التأمين الصحى الجديد

(١)

قبل أى حديث عن التأمين الصحى لابد من لفت الانتباه إلى حقيقة مهمة، وهى مسئولية الدولة عن صحة مواطنيها، وهى المسئولية التى يحاول التنصل منها بعض أنصار ما يسمى بالفكر الجديد، ويظنون هذا التنصل إنجازًا أو مهارة.

وليس من شك فى أن هذا التنصل من مسئولية الدولة عن الصحة (والتعليم من قبل) هو بمثابة الخطوة الحاسمة فى نسف سلطة الدولة المعنوية، والإسراع بعملية فرض الفوضى بديلًا للدولة، وذلك من أجل الوصول إلى «الصوملة» بأسرع خطوة ممكنة، ومن حسن الحظ ومن فضل الله أن «الصوملة» لا تزال بعيدة عن مصر، لكن الواقع أن مشروع التأمين الصحى الجديد، للأسف، يكفل اختصار بضع سنوات من الطريق إليها.

ونعود إلى مسئولية الدولة عن الصحة والعلاج لنسأل بوضوح إذا كانت الدولة تريد أن تتخلى عن مسئوليتها تجاه الصحة، فأى المسئوليات تبقى لها؟

وربما جاز لنا أن نسأل أيضًا: إذا كانت الدولة عاجزة عن أن تنفق على علاج مواطنيها، فأين تذهب إذًا حصيلة الموارد السيادية والجمارك والضرائب وحصيلة قناة السويس والغاز الطبيعى والبترول والمعادن الكريمة وغير الكريمة؟

(٢)

الواقع أن بعض العليمين ببواطن الأمور يصرحون بصوت عال ونقىّ بأن الهدف من مشروع التأمين الصحى الجديد ليس تحقيق التأمين الصحى، وليس رفع مستوى الخدمات الصحية عما هو متاح الآن، وليس تنظيم هذا أو ذاك، وإنما الهدف الأول والأخير هو تحويل مجرى نهر التأمين الصحى ليصب فى بحر إحدى مؤسسات القطاع الخاص بدلًا من أن تتوزع عوائده وإنفاقاته على عدد كبير من الأطباء العاملين فى التأمين الصحى ومستشفيات هيئة التأمين الصحى والجهات الحكومية والخاصة التى تتعامل مع التأمين الصحى الآن.. المطلوب الآن هو إخراج قانون يكفل ويضمن تحويل مجرى نهر التأمين الصحى ليصب فى مصلحة شخص واحد فقط، وذلك فى ظل اقتناع تام وقاتل بأن نموذج احتكار الحديد والصلب هو النموذج الأمثل للنجاح السياسى فى ظل ما يسمى بالنظام الجديد، وبأن نموذج النهب العميق المدى فى قطاع الاتصالات هو النموذج الأمثل للنجاح الاقتصادى فى ظل ما يسمى بالنظام الجديد وإذا كان احتكار الحديد والصلب قد عاد بالمليارات، وكذلك فعل احتكار مؤسسات الاتصالات، فإن احتكار العلاج والطب كفيل بأن يعود هو الآخر بالمليارات، ومما يؤسف له أن يظن أصحاب المشروع الجديد للتأمين الصحى أن مصر أصبحت إحدى العزب أو النجوع التابعة لكفر الهنادوة، أو أن صحة أمة بأكملها يمكن أن ترتهن لمؤسسة فردية أو خاصة يملكها ويديرها شخص واحد وصل إلى السلطة، ولابد له من أن ينتهز الفرصة ليحول نهر الإنفاق الصحى كله ليمر بخزانته هو، لأن هذه الخزانة دون غيرها هى القادرة على الاستحواذ على هذه الأموال الضخمة التى تقدر بالمليارات.

(٣)

ومن العجيب أن التفكير فى هذا الأسلوب الاستحواذى كان وليد شهية استطابت ذائقتها فيما مضى مثل هذا النوع من اقتناص الربح المبالغ فيه بدعوى توفير الإدارة الجيدة، أو الخدمة المتميزة، بينما نحن جميعا نعلم علم اليقين أن ما توافر لبعض المؤسسات أو المستشفيات من هذه الإدارة الجيدة والخدمة المتميزة لم يتحقق إلا من خلال الاستعانة بمدخرات هذا الشعب أولًا من خلال الحصول على تمويل البنوك الوطنية لا الأجنبية، والبنوك المصرية لا الأمريكية، ولم يتحقق ثانيًا وثالثًا وأخيرًا إلا من خلال الاستعانة بالموارد البشرية التى أتاحتها وعلمتها ودربتها الحكومات السابقة فى هذا الوطن، بل لقد

كانت هذه الحكومات لا تبخل على هذه الموارد البشرية بالأجر الحكومى واشتراكات المعاشات والتأمين الحكومية، بينما هذه الموارد البشرية - بمن فيها مديرى المستشفيات الاستثمارية وأصحابها - تمارس العمل طوال النهار والليل فى هذه المؤسسات الخاصة، وتتقاضى أجرًا هناك بينما الدولة تنفق عليها وعلى تأمينها الصحى والعلاجى بل تعالجها فى خارج الوطن (!!) من باب التكافل الاجتماعى، ولولا هذا الدعم الخفى والكبير ما قامت لهذه المؤسسات قائمة، لكن القائمة قامت وبدأت تظن أنها باقية فوقنا إلى يوم تقوم القيامة.

(٤)

ونعود لنقول إن الصحة مسئولية الدولة فى المقام الأول، وهى فى كل الدول الواعية لدورها مسئولية تمتد تجاه «كل المواطنين» وليس «كل الأبناء» فحسب، ولهذا فإن من حق السائح المصرى أن يحظى بالرعاية الصحية فى بريطانيا مثلا، مع أنه ليس مواطنًا بريطانيًا، لكنه فى اللحظة التى صادف فيها مشكلة طبية أو أصيب فى حادث كان «مواطنًا بريطانيًا» حتى لو كانت مواطنته من «النوع المؤقت»، أو حتى لو كانت مواطنته من «النوع العارض».

لكن بعض المسئولين الجدد فى وطننا يريدون أن يلتفوا حول حقائق المسئولية الراسخة بدلًا من أن يمارسوا واجباتهم تجاه هذه المسئولية، وبدلًا من أن يحاولوا أداء بعض حقوق الوطن عليهم، وبدلًا من أن يعملوا ليوم الحساب، وبدلًا من أن يعملوا ليوم يفقدون فيه بعض النفوذ وبعض الصحة.

وانطلاقًا من هذه الحقيقة أحب أن أنبه إلى مدى التشوه فى الأفكار المطروحة، وهو تشوه أتى من ثقافة صالونات محدودة تكرر بعض ما تسمع هنا أو هناك، وهو بعض حديث عن تجربة ما ليست إلا إحدى التجارب، فى دولة ما ليست هى كل الدول، فى زمن ما ليس هو الزمان كله، ثم تصور الأمر وكأن هذا البعض من البعض من البعض يمثل نظرية كاملة كفيلة بحل مشكلات وطن عريق ومواطنيه.

(٥)

ربما كان التأمين الصحى الحالى بحاجة إلى زيادة موارده، لكن رفع نسبة اشتراك الموظفين محدودى الدخل ليس هو الوسيلة الوحيدة لهذه الزيادة، وربما كان من واجب الدولة فى المقابل أن توفر من موازنتها العامة موارد غير محدودة للتأمين الصحى، ولو من

باب التكفير عن أخطائها فى إصابة المواطنين بكثير من الأمراض من خلال المبيدات، ومن خلال التفريط فى معايير الصحة والوقاية، وعلى سبيل المثال فإننا لا نستطيع أن ننكر أن الإهمال فى صيانة دورات المياه العمومية يمثل سببًا مهمًّا للإصابة بالفشل الكلوى، ومع هذا نتجاهل أن حال دورات المياه العمومية قد تدهور إلى واحد فى المئة من حالها قبل أن يكون هناك تأمين صحي!

ربما كان التأمين الصحى بحاجة إلى قدر من الانضباط فى إدارته، مع أن الفساد فى إدارته لا يتأتى إلا كنتيجة حتمية للاختيارات السيئة التى تمارسها الدولة فى تعيين القيادات الإدارية العليا والمتوسطة، لكن ليس معنى هذه الحاجة إلى الانضباط أن نتجاوز إنجازات حكومة متعاقبة فى إنشاء صروح علاجية للتأمين الصحى ونهدم هذه الصروح تحت دعوى ضرورة الفصل بين مؤسسات التأمين الصحى ومؤسسات تقديم الخدمة، فنذهب إلى مستشفى المواساة فى الإسكندرية (مثلًا) وقد كان أعظم مستشفى يوم بُنى، ونحرم منه التأمين الصحى حتى يضطر التأمين الصحى إلى إنفاق أمواله على جيوب مطاطية تتسع كلما امتلأت.

(٦)

ربما كان التأمين الصحى بحاجة إلى مراقبة لأوجه الإنفاق فيه، ومدى العائد من هذا الإنفاق، لكن هذا لا يعنى أبدا أن نصوغ قانونًا يضمن ألا يتم الإنفاق إلا فى اتجاه واحد، هو اتجاه احتكارى يحتكر كل ما ينفق على الخدمة الطبية، ويستحوذ على كل ما ينفق فى سبيلها.

ربما كان التأمين الصحى الحالى مشوبًا بفساد فى بعض خطواته، لكن الحق، والتاريخ الحق ينبئاننا بأن هذا الفساد لم يدخل التأمين الصحى إلا عندما ازداد نفوذ المؤسسات الصحية الخاصة، وعندما ازداد جشع بعض أصحابها وامتدت شهوة هؤلاء إلى الاستحواذ على كميات أكبر من أموال التأمين الصحى باعتبارها مبالغ كبيرة مضمونة السداد، فضلًا عن أن الربح فيها عال ومضمون.

على أن الأخطر من هذا أن هذه الشهوة الجامحة فتحت الأبواب للفساد الأعظم الذى شاركت فيه مؤسسات خاصة كبيرة تولت استنزاف أموال التأمين الصحى فى مقابل أوراق وهمية عن علاج حالات لم يتم علاجها ولا مناظرتها من الأساس (!!)، ومع هذا صُرفت

أموال كبيرة من دم هذا الشعب لمصلحة أصحاب هذه المؤسسات الخاصة، وساعد على تسهيل عمليات الاستنزاف هذه بعض الموظفين وكبارهم من أصحاب الذمم الخربة الذين قد يوجدون فرادى متناثرين فى كل زمان ومكان، لكنهم فى ظل أوضاعنا الاستثنائية الحالية أصبحوا مؤسسة كبرى أقوى من كل تصور، ووصلوا إلى مواقع لم تكن أقسى الكوابيس تصور لنا أنهم قد يصلون إليها، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

• • •

الفصل الخامس عشر

يحتكروننا ويحتقروننا بالتأمين الصحى المشبوه

(١)

كيف يمكن للحكومة القائمة أن تقنع الجماهير بأنها ستتولى إنجاز برنامج تأمين صحى حقيقى للمواطنين بينما هى لا تكف عن النكث بعهودها ووعودها فيما يتعلق بالأمن الغذائى الذى هو أسهل بكثير من الأمن الصحى؟

إن الحكومة بدأت فى عزف نغمة التخلى عن خلط القمح بالذرة، ثم بدأت فى عزف نغمة أخرى حول نظام توزيع متطور للدقيق، ثم بدأت فى عزف نغمة ثالثة حول إعادة تنسيق عمل المطاحن والمخابز، وليس عند المواطن من معنى لهذا كله غير أن الحكومة لا تكف عن التنصل من واجباتها والتزاماتها، بينما تطالب المواطن بالتزامات جديدة، والواقع أن الحكومة القائمة لا تكف عن تحميل المواطنين بأعباء إضافية كى تغطى بهذه الأموال التى تجبيها كثيرًا من مظاهر السفه فى الإنفاق على مواكب رئيس الوزراء الفارهة، وقريته الذكية، وسفره الباذخ إلى المنتديات العالمية على سبيل المثال.

وليس هذا الذى نتحدث عنه سرًّا من الأسرار، لكنه حقيقة من الحقائق أجاد رئيس الوزراء نفسه فى تعبيره عنها فى أكثر من حديث، على سبيل المثال فإنه لايزال مصممًا على أن يمن على الشعب المصرى (المظلوم به والمصدوم فيه) بسعر البنزين المخفض، مذكرًا بالسعر فى أوروبا، متناسيًا الفرق الكبير بين متوسط الدخل هنا وهناك، مع أننا لو نسبنا سعر البنزين إلى متوسط الدخل لاستدعى هذا خفض السعر إلى ربع السعر الحالى، ومع أن

جماهير الشعب المصرى تعرف حقيقة أخرى مذهلة من خلال علاقة الجوار بالسعودية، ومن خلال المشاهدات المباشرة فى رحلات العمرة والحج والزيارة، وهى رحلات لا تنقطع، وتتمثل هذه الحقيقة فى أن المملكة السعودية خفضت سعر البنزين هذا العام من ريال إلى ستين فى المائة من الريال، والمصريون يعرفون أن أرضهم تنتج البنزين الذى يمن عليهم رئيس الوزراء هو ووزير ماليته بتثبيت سعره، وهكذا يجد المصريون أنفسهم وهم يأسفون على الظلم الذى يواجههم مع حكومة نظيف ويصفونها بأنها حكومة منانة حنانة: منانة دون عمل، وحنانة إلى التعذيب.

(٢)

والواقع أن البرنامج الجديد للتأمين الصحى لا يخرج فى جوهره عن شىء قريب من الحديث عن سعر البنزين، حيث يجد الشعب نفسه مطالبا بزيادة اشتراكات التأمين على مدى عمره كله، ومطالبًا بالإسهام فى نفقات العلاج عند الحاجة إليه، مع أن هذا يفوق بكثير النسبة المناظرة التى يتكفل بها المواطن الأوروبى عندما يشترك فى نظام للتأمين الصحى.

ومن أعجب العجب ما نسب إلى رجل لم تكن له علاقة بالإعلام، ولم تنشأ له هذه الصلة، لكنه حكم عليه ظلمًا بأن يكون مستشارًا إعلاميًا لإحدى الوزارات، وقد نسب إليه تصريحه بأن الوزير يقوم برحلة الآن إلى دولة أوروبية لدراسة نظام التأمين الصحى فيها، وكأنما نظام التأمين مباراة كرة من مباريات كأس العالم، ولهذا فلا نعجب عندما نسمع الجماهير تقول: إن الوزير ذهب لمشاهدة كأس العالم (!!) لا لمشاهدة نظام التأمين الصحى الذى هو بالطبع أعظم من أن يُشاهد ويدرس على نحو ما تشاهد وتدرس مباراة كرة القدم!!

والواقع أن أداء الحكومة الحالية المخالف لشعاراتها الرنانة خلق حالة من الريبة فيها، وهى حالة لم يسبق لها مثيل ولا نظير فى تاريخ الحكومات المصرية.

وليس ببعيد عن الأذهان ما فعلته الحكومة بالجماهير من خلال أزمة أنفلونزا الطيور، ولست بمستطيع أن أخون التعبير عن مشاعر الناس فى أن الحكومة تعمدت أن تفعل ما فعلته فى هذه الأزمة كى تفيد فئة بعينها من تجار الدواجن المقربين إليها، فهؤلاء لم تذهب الحكومة لإعدام دواجنهم ولا لاقتحام مزارعهم، وإنما تركتهم يستمتعون بالثروة التى لم تُعدم، ويضيفون إليها ثروة جديدة من خلال الأسعار التى تضاعفت، وقد وصل سعر كل شىء يرتبط بصناعة الدواجن إلى ضعف سعره فيما قبل إدارة الحكومة لأزمة أنفلونزا

الطيور، ويبدو لى، رغم كل محاولاتى اللجوء إلى التعقل والاعتدال، أن نظرة الجماهير كانت ولاتزال لها ما يبررها، وذلك على الرغم من أنى كنت أرد على مَنْ يكرر مثل هذا الاتهام بالقول بأنى أعرف أن الحكومة أساءت إدارة الأزمة فحسب، وإن هذه الإساءة كانت نتيجة سوء فى التصرف، وقلة فى العلم، ورعونة فى الأداء، وضعف فى الإدراك.

لكن الجماهير لا ترى هذا كله، وإنما ترى خيانة للأمانة، وانحيازًا لمصالح طائفة محدودة، وتدبيرًا شيطانيًا لاحتكار الثروة فى يد مجموعة بعينها، لا فى يد طبقة، ولا فى يد طائفة!!

(٣)

ونعود للتأمين الصحى لنطلع الذين قد يتبنون الدفاع عن المشروع الجديد على حقيقة مهمة، وهى أننا كأطباء كثيرًا ما نلجأ إلى أن ننصح المواطن البسيط بأن يسير فى إجراءات العلاج على نفقة الدولة على الرغم من أنه مشترك فى التأمين الصحى للدولة، والسبب بسيط، وهو أن الدولة نفسها فى مرحلة ما قبل الفوضى النظيفية بشرت بتوسيع رقعة العلاج على نفقة الدولة، وبإصدار قرارات العلاج من خلال القومسيون الطبى فى أسرع وقت ممكن، وبإمكانات ربما لا يوفرها التأمين الصحى، لكن الأهم من هذا (الوقت) وذاك (السقف التمويلى) هو أن العلاج على نفقة الدولة يتم من خلال مراكز متميزة نسبيًا، إذا ما قورنت بمستشفيات التأمين الصحى والمستشفيات المتعاقدة مع التأمين الصحى، وهى لا تتميز بالكفاءة الفنية، لكنها تتميز أيضا بوجود الجسور القوية مع وزارة الصحة التى تترك لها استمارات التحويل (إلى قومسيونات العلاج على نفقة الدولة) جاهزة بحيث يملؤها الأطباء الممارسون لمثل هذا العلاج ثم تعتمدها اللجان الطبية بطريقة تلقائية.. وفى ظل هذا الوضع نشأت مراكز تشغل وقتها باستنزاف موازنات الدولة المخصصة لهذا العلاج، ومن حسن الحظ أن الوزير يعرف هذه المراكز بكل دقة وبكل تفصيل!!

(٤)

هل يمكن للحكومة القائمة أن تتنصل من المسئولية التى حملتها الدولة على عاتقها فى الإنفاق على موازنة العلاج على نفقة الدولة؟ ولن أذكر تكاليف هذا النوع من العلاج الآن حتى لا ننشغل عن المبدإ بالأرقام، ربما يصعب علىّ كطبيب أن أتصور أن تخاطر

الحكومة القائمة بمثل هذه الخطوة الانتحارية (!!) من وجهة نظر أى سياسى عاقل، لكنى كقارئ للأحداث لا أستبعد أن تخطو الحكومة بضع خطوات فى هذا السبيل، ممهدة لما هى مؤمنة به من أهمية الفوضى السياسية كعنصر أساسى فى تحقيق الطموحات السياسية لرئيس الوزراء، ومجموعته المصطفاة من وزراء وصفوا بأنهم وزراء القطاع الخاص، بينما هم فى الحقيقة وزراء القطاع الفردى، وهى طموحات ضخمة لا يتحملها وطن كمصر، وهو وطن عظيم وعريق لكنه يعانى من سلوك قلة من أبنائه الحريصين على ذبح الدجاجة التى تبيض ذهبًا.. وهم لا يدرون.

وربما يقودنا هذا إلى حقيقة أخرى مهمة، وهى مدى قدرة الحكومة القائمة على أن تجعل نظام التأمين الصحى الذى تفكر فيه اختياريا، بما يسمح للمواطن المصرى بأن ينضم إليه بإرادته أو ألا ينضم إليه بإرادته أيضًا، وبما يسمح لمن سدد اشتراكات التأمين الصحى على مدى سنوات ماضية أن يسترد ما سدده ليدخل به فى نظام تأمينى آخر، ولا أعتقد أن الحكومة الذكية تجرؤ على أن توافق على مثل هذا المبدإ، ذلك أنها تعرف تمامًا أن أحدًا لن يفضل أى خدمة تقدمها هذه الحكومة القائمة بكل ما عاناه المواطن من ذكائها، وإن أى منافس لهذه الحكومة هو أفضل منها على الإطلاق، وقد عرفت الحكومة بنفسها أن الشعب يدرك هذه الحقيقة المرة، ويعبر عن هذا الإدراك بصفة مستمرة، تدرك الحكومة هذه الحقيقة وإن كانت قد استعانت على إخفاء الحقيقة بمهارات متاحة من التضليل الإعلامى، وقد حدث هذا على سبيل المثال عندما أرادت الحكومة أن تثبت للعالم الديمقراطى أنها لا تمانع فى إجراء انتخابات ديمقراطية، فإذا بالحكومة لا تحصل على أكثر من ٥٪ من أصوات الناخبين، وإذا بها تضطر إلى تسول المرشحين الفائزين كى ينضموا إليها، ومع هذا فإن التسول لم يساعدها بقدر ما كانت تأمل منه، ولهذا فإنها عادت ولجأت إلى كل الأساليب الاحتكارية البغيضة.

(٥)

حدث هذا أيضًا مؤخرًا جدًا حين اضطرت الحكومة أن تفتح مظاريف مزايدة الشبكة الثالثة للمحمول، فإذا بها تفاجأ بأقصى لطمة تتوقعها، وهى فوز شركة الاتصالات الإماراتية التى هى شركة وطنية حديثة فى بلد لا يزيد تعداده على تعداد حى من أحياء القاهرة له سنترال صغير، وربما لم يعرف الاتصالات إلا عن قريب، لكن الحكومة تغطى هذا كله بالإشارة إلى

بعض أسماء الشركاء الصغار المتحالفين مع الاتصالات الإماراتية.

وتنسى الحكومة بكل جرأة أن رئيسها ظل يفخر - وهو وزير للاتصالات ثم وهو رئيس للوزراء - بأنه كان ذلك الرجل الذكى الذى أقنع القيادة السياسية بعدم جدوى وجود شركة ثالثة للمحمول على الإطلاق (!!)، ومن حسن الحظ أن تصريحات رئيس الوزراء فى هذا الشأن تكررت، ونشرت فى جميع الصحف، بل إن بعض الصحف قدمتها على أنها كانت من مبررات صعوده إلى موقعه، فأين حمرة الخجل على وجهه أو على خده الأسيل وهو يرى هذه المليارات وهى تدفع من أجل الحصول على هذا الامتياز(؟!!) أين حمرة الخجل على وجه رئيس الوزراء ووزير الاتصالات وهما يشاهدان ضياع فرصة شركة الاتصالات التى احتكروا أموال المصريين فيها على أمل فوزها بشبكة المحمول الثالثة؟

وربما كان هذا المثل نذيرًا بما يمكن أن يحدث لو أننا تمكنا من خلال الرأى العام العالمى من النجاح فى الضغط على الحكومة المصرية بالسماح لشركة أجنبية (عربية أو غير عربية) بالتقدم إلى مزايدة للمشاركة فى نظام التأمين الصحى، وأخشى أن تفوز عندئذ شركة تأمين صحى من الأردن واليمن، ولا أقول من إسرائيل، فهل ينتبه الذين يحتكروننا ويحتقروننا؟!

• • •

الفصل السادس عشر

وزير ضد الدولة.. كما أنه ضد الشعب!!

(١)

لم يكن يدور بخلدى أبدا أن أجد وزيرا فى حكومة قائمة ينافس صحف المعارضة فى الهجوم على حكومته التى هو عضو فيها، وفى الهجوم على وزارته التى يتولى أمرها، بل وفى الهجوم على سياسة الدولة التى هو رجل من كبار رجالها.

لكنى وجدت هذا المستحيل عندما حضرت ندوة عن الشفافية والفساد فى قطاع الصحة عقدتها مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع إحدى الجمعيات الأهلية، وحضرها وزير مصرى مسئول، لن أذكر اسمه، ولن أذكر اسم وزارته حتى لا يتحول الأمر من مناقشة ظاهرة وإن كانت فردية، إلى مناقشة حالة وإن كانت شخصية.

وقد تحدث فى الندوة مسئولون حاليون وسابقون، ومعارضون جذريون ومتحفظون، وحزبيون ومستقلون، كما تحدث فيها أطباء وصحفيون، وقضاة ومهندسون، ومواطنون عاديون، لكن أحدا من هؤلاء جميعا لم يتحامل على الحكومة القائمة وعلى الوضع القائم على نحو ما تحامل الوزير المسئول. كما أن أحدا من المعقبين لم ينتقد الحكومة فى كل سياساتها وجزئياتها بالدرجة التى انتقدها بها الوزير المسئول.

وعلى سبيل المثال فإن أحد شيوخ القضاة تحدث عن الفساد بوجه عام، وتحدث عن مدى القوة التى وصل إليها، وتحدث بدقة شديدة عن الآليات المطلوبة لمكافحة الفساد تشريعيا وتنفيذيا، وضرب أمثلة واضحة، ثم تطرق حديثه إلى خشيته من أن نكون قد وصلنا إلى حالة أصبح النظر فيها إلى الفساد على أنه أمر طبيعى، ولخص هذه الحالة على عادة القانونيين البلغاء بقوله: «أخشى من أن نصل إلى تطبيع الفساد»، ولم يكن مطلوبا من الوزير المسئول أن يرد على هذا التعقيب، ولم يكن مطلوبا منه أى استفسار أو ملاحظة يبديها على

أية جزئية فى حديث رجل القضاء الصنديد، لكن الوزير المسئول صمم على أن يعقب على هذا الحديث الذى لم يتناوله ولم يتناول وزارته من قريب ولا من بعيد، وإذا بتعقيبه ينحصر فى قوله إنه يستطيع أن يقول بكل ثقة: إن أهم شىء توصلت إليه ندوة اليوم يتمثل بلا جدال فى هذا التعبير الدقيق الذى صاغه أحد شيوخ القضاة وهو «تطبيع الفساد». وأردف الوزير الهمام ذلك بقوله: «والحقيقة أننا نعيش الآن بالفعل فى مرحلة تطبيع الفساد(!!).

(٢)

كدت أكذب سمعى وبقيت أنتظر من الوزير أن يراجع نفسه، أو أن يطور من لهجته، فإذا به يمضى فى كلمته ليؤكد على هذا المعنى الخطير الذى لا أدرى له وجودا فى برنامج الحكومة، ولا فى البرنامج الانتخابى لرئيس الدولة.

والواقع أن هذا الوزير المسئول (أو غير المسئول) كان فى حديثه السابق على حديث المستشار، وكان حديثا طويلا مملا، قد أخذ يضرب أمثلة على الفساد الشائع فى وزارته، ويردف هذه الأمثلة بالتغزل فى الإجراءات الحاسمة التى اتخذها هو لمحاربة هذا الفساد. وإذا بى أكتشف حقيقة مرة، لا يصعب على أى فاهم للأوضاع الحكومية والآليات البيروقراطية أن يدركها، وهى أن الوزير بإجراءاته التى يفخر بها ويتغزل فيها يخلق بسهولة وبسرعة فسادا أشد وأنكى من الفساد الذى ينتقده.

وعلى سبيل المثال فقد ضرب الوزير المثل بالصعوبات البيروقراطية التى اكتشف أن مصانع مستحضرات التجميل تواجهها، ولست أدرى لماذا اهتم بأن يكون مثله الصارخ من إصلاح الفساد متعلقا بمستحضرات التجميل، ولماذا لم يهتم بالأدوية الأساسية، أو بألبان الأطفال! وقد ظننت أن الوزير سيقدم حلا جذريا لمشكلة تفوق السعودية والأردن على مصر فى صناعة مستحضرات التجميل وتقديمها للمستهلك المصرى بسعر أرخص، رغم كل مصاريف النقل والاستيراد، لكنى وجدت الوزير يتحدث عن أنه وجد طلبا لصناعة أحمر الشفايف، ومن الطريف أن ثقافة الوزير لم تسعفه بكلمة «أحمر الشفاه» وإنما أشار إلى شفتيه فنطق الحضور له اسم «الأحمر»، وقد طلبت الإدارة المختصة فى الوزارة من المستورد (أو من المصنع) أن يقدم مائة عينة، بواقع عينة واحدة لكل لون، لأنه طلب الترخيص بمائة لون من ألوان قلم الروج، فلما نمى هذا إلى علم الوزير أمر فى صراحة بإلغاء طلب الوزارة، وأن

يكتفى بقلم واحد كعينة. وأردف الوزير هذا الإنجاز الهلامى بقوله ساخرا: «وليس لهذا الطلب معنى غير الفساد!! لأن الفساد واضح فى أن تطلب الوزارة من المصنع عينة من كل لون من هذه الألوان لتحليلها».. وقد بلغ الوزير ذروة حماسته وهو ينهى القصة منتظرا تصفيقا حادا، لكن أحدا من الحضور لم يكلف نفسه تحريك يديه، وهكذا تكرر إحباط الوزير عقب كل حديث له عن كل إنجاز من هذا النوع.

(٣)

لو أنى قصصت هذه القصة على طالب فى السنوات الأولى من كليات الطب أو الصيدلة أو العلوم أو الطب البيطرى لصرح من فوره بأن إنجاز الوزير لا يعبر إلا عن الفساد بعينه، لأن بعض الألوان دون بعضها الآخر يكون ساما، والمرجع فى اكتشاف هذه التسمية يعود إلى التحليل الكيماوى الدقيق لكل لون على حدة، كما أن الوصول إلى درجة اللون يتحقق أحيانا بمواد آمنة، وأحيانا أخرى بمواد سامة.

بل إن القراء المنتظمين لصفحات الصحف العمومية يدركون هذا المعنى بدون أدنى جهد، بل إن الذين قرأوا أعمال الأديب البريطانى سومرست موم (وهو فى الأصل طبيب) يذكرون أن السم كان يوضع فى صمغ أظرف الخطابات، لكن الوزير ظن أنه بهذا المثل الصارخ من وجهة نظره يدل على عبقرية تستحق التصفيق، فلما انعدم التصفيق ظن أن الأمر يتعلق بوقار الحاضرين.

(٤)

وانتقل الدكتور الوزير ليهاجم سياسة الدولة فى مصر بضراوة شديدة، وليضرب على هذا مثالا بأن ترتيب مصر من حيث الشفافية تقهقر من الترتيب ١٦٦ (مثلا) فى سنة ١٩٩٨ وأصبح ١٧٠ فى ٢٠٠٥، وأصر الوزير على أن يصف هذا التحرك البسيط شبه الطبيعى بأنه تقهقر، وهنا بدا لى الأمر كما لو أن هذا الوزير هو محامى خصم الحكومة الذى يصطاد ما يتصور أنه أدلة ويختزل الأدلة اختزالا، وعجبت للوزير المسئول لماذا اختار المقارنة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٥ بالذات، ولماذا لم يجعل المقارنة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٥ أو بين ١٩٩٧ و٢٠٠٥، ولست أزعم أنى أعرف ترتيبا للشفافية قبل عام ١٩٩٨، لكننى أعرف أن حساب المعدل فى ١٩٩٧ وفى ١٩٩٦ ممكن إذا كان قد تم حسابه فى ١٩٩٨.

كما أنى من ناحية أخرى لا أجد أى نوع من العظمة فى أن يكون ترتيبنا ١٦٦ أو ١٥٦ أو ١٤٦، ومن ناحية ثالثة فإنى لا أعتقد أن التحرك من ١٦٦ إلى ١٣٦ يمثل إنجازا فى محاربة الفساد لو كان قد تحقق، وذلك لسبب بسيط وبديهى هو أننا نعرف فى نتائج الامتحانات ترتيبا للمتفوقين وترتيبا للناجحين، لكننا لم نعرف فى تاريخ الامتحانات كلها ترتيبا للراسبين!! ومع هذا فإن وزيرا مسئولا (أو غير مسئول) فى حكومة مسئولة (أو غير مسئولة) يصر على أن يشغلنا بمثل هذا الترتيب، وعلى أن يجعله بمثابة دليل على فساد الحكومة التى هو من وزرائها، أو الدولة التى هو من كبار رجالها.

(٥)

ومن الإنصاف لشعبنا أن أذكر أن الوزير ظل يتحدث لأكثر من ساعة عن كثير من جوانب إنجازه فى الوزارة، لكن ما راعنى منذ بداية حديثه كان أنه كان يبدأ كل فقرة من فقرات حديثه بقوله: «فوجئنا.. أو فوجئت...» وقد ظللت أتابع حديثه كله لعلى أجد فقرة لا تبدأ بقوله: «فوجئنا..» لكنى وجدت كل فقراته تبدأ بهذه الكلمة التى أجاد اختيارها للتعبير عن أنه كان ولايزال غريبا عن مناخ الوزارة التى عين وزيرًا لها، وآليات العمل فيها، ويبدو أنه يظن أن هذه المفاجأة تمثل إحدى نقاط فخره، لأنه لم يكن يعرف الفساد من قبل!! بينما يجاهر كثيرون من رجال الوزارة المعنيين بالتفتيش على المؤسسات الخاصة وأنه كان فى عمله الخاص بمثابة المستحق الأول لأستاذية كرسى الفساد، ويستشهدون على هذا بأنه لم يسدد مليما واحدا للضرائب، ولا مليما واحدا للجمارك، ولا مليما ثالثا للتأمين الصحى، والواقع أن هذه الكلمة بالذات: «فوجئت» تدين الوزير المسئول الذى تولى الوزارة بعد أن وُعد بها صراحة على حد روايته منذ أكثر من عام، وقد كان العام كافيا لأن يدرس ويفهم ويخطط، لكنه فيما يبدو أو فيما هو حريص على الإيحاء به لم يتناول أمور الوزارة بالدراسة أو بمجرد الاطلاع إلا بعد أن تربع على كرسيها.

(٦)

ولعلى أهمس فى أذن الوزير بالتنبيه على خطورة تكرار حديثه عن عنصر المفاجأة الذى يصادفه فى كل ركن من أركان الوزارة، وهى خطورة تصل إلى حدود الإجرام فى حق مَن اختاره لوزارة لا يعلم عنها شيئا، وأنا أقصد بهذا رئيس مجلس الوزراء الذى يبدو أن الوزير الهمام قد بدأ يمارس سياسة الانقلاب عليه، وبدلا من أن يشكره على اختياره وزيرا

أصبح يعزف بقوة مع العازفين الذين يتقدون اختيارات رئيس مجلس الوزراء السطحية والمصلحية لوزراء لا يزالون بعد عدة شهور لا يعرفون شيئا عن طبيعة الوزارات التى اختيروا لها، وإن عرفوا كل شىء عن طريقة نقل أموالها إلى حساباتهم الخاصة، وتحويل المنصب إلى إدارة لفرض الابتكار الجديد الذى ابتدعوه، وهو احتكار أموال الشعب لمصلحتهم من خلال سياسات تحتكر صرف هذا المال فى اتجاه واحد يصب فى شركاتهم، ومع أن الأمل كان كبيرا فى أن ينفذ هؤلاء برنامج الرئيس الانتخابى، فإنهم بدأوا سياستهم ضد الشعب وجماهيره، طوروها لتكون ضد الحكومة نفسها ورئيسها، وضد الدولة ورموزها أيضا.

• • •

الفصل السابع عشر

الشفافية والفساد فى قطاع الصحة

(١)

ليس هذا الفصل مقالا بالمعنى المعروف للمقالات، لكنه فى حقيقة الأمر يمثل رؤوس موضوعات من التى يعدها الأستاذ المحاضر ليلتزم بها فى الجلسات العامة حتى لا يستنيم لدواعى الاستطراد فى نقطة من النقاط.

ومع أنى تحدثت فى هذا الموضوع بالتفصيل الواجب والمعقول فقد وجدتنى عاجزا عن أن أجد التسلسل الكتابى لما تحدثت به، وهكذا كنت بين نارين: أن أؤجل نشر الدراسة إلى أن أكتبها بالتفصيل، وما أظن الأجل يسعفنى.. أو أن أنشر هذا الملخص المبتور على هذا النحو.

وهأنذا أفعل:

سأتحدث فى هذه الورقة فى ثلاثة محاور، وسأركز فى المحور الثالث على ثلاثة اتجاهات:

- المحور الأول: حديث أولى عن مفارقة غير تقليدية (الشفافية ضد الإصلاح).
- والمحور الثانى: حديث ثانوى عن مقاربة مناقضة (لا يطالب بالشفافية إلا مَنْ يفتقدها أو مَنْ يعاديها).
- المحور الثالث: حديث جوهرى عن الشفافية والفساد فى قطاع الصحة، وتضمن كما أشرت ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: الاعتراف بالعوامل المهينة لمناخ الفساد.

الاتجاه الثانى: الاعتراف بأهمية اللجوء إلى وسائل علاج سابقة التجريب وسابقة التطبيق فى مجتمعات متقدمة.

الاتجاه الثالث: أهمية تحديد الموقف الأخلاقى والمهنى من الفساد.

(٢)

المحور الأول: حديث أولى عن مفارقة غير تقليدية (الشفافية ضد الإصلاح).

هل يمكن أن تكون الشفافية معوقًا من معوقات الإصلاح؟

مع أن الإجابة المنطقية تستنكر طرح مثل هذا السؤال المتعارض مع البدهيات فإن الإصلاح الصحى فى بعض الأحيان يتطلب البعد عن الشفافية (وخذ على سبيل المثال اللجوء إلى علاج الوهم بالدواء الوهمى (البلاسيبو)، أو إلى علاج بعض الأمراض النفسية المتمثلة فى اضطرابات هضمية بمحلول ملح، أو اللجوء إلى إقناع المريض بعكس الحقيقة من أجل علاجه، أو من أجل تخفيف آلامه.

بل إن التخدير نفسه ليس إلا نوعًا من أنواع «تعطيل» أو «إيقاف» أو «تجميد» الشفافية، وذلك من أجل العلاج، ولا يقف الأمر عند حدود التخدير، لكنه يتعداه إلى كثير من العقاقير التى يمكن وصفها بأنها تعمل ضد الشفافية جزئيا أو كليا.

(٣)

المحور الثانى: حديث ثانوى عن مقاربة مناقضة (لا يطالب بالشفافية إلا مَنْ يفتقدها أو مَنْ يعاديها).

يحفل المناخ الصحفى المصرى الراهن بقدرات فذة على إظهار الوجه الآخر لكل خطوة من خطوات الحكومة والمعارضة على حد سواء، وبوسعنا أن نتخيل الأمر عندما يكلف رئيس التحرير صحفيا موهوبا بالبحث عن جدوى ورشة العمل التى نعقدها اليوم فى ظل تطبيق ذكى لنظرية المؤامرة، وستكون النتيجة المنطقية التى سيصل إليها أننا نعقد هذه الورشة تمهيدا للتستر على خطوات فساد قادمة فى مجال الصحة والطب، سواء فى ذلك:

- ما سماه كاتب هذه السطور بمحاولة احتكار الخدمات الصحية فى يد مؤسسة قطاع خاص واحدة على نحو ما هو شائع من احتكار الحديد مثلا!!

- أو محاولة التغطية على الخروج من التزام الدولة بالمسئولية عن الصحة العمومية والصحة الفردية على حد سواء.

- أو محاولة نقل الهجوم من محيط سوء إدارة الدولة للخدمات الصحية، إلى الحديث عن سوء إدارة الآخرين (أيضا) للخدمات الصحية.

ولن يعدم الصحفى المكلف أن يجد على سبيل المقاربة نماذج فساد صغيرة شارك فيها بعض الحاضرين منا، وإن يبنى عليها مقاربته.

(٤)

المحور الثالث: حديث جوهرى عن ضوابط الشفافية وأسباب ومظاهر والفساد فى قطاع الصحة، وأعتقد أن هذا هو ما تنتظرونه منى:

وأفضل فى هذا المجال أن تكون مقارنتنا لهذا الموضوع من خلال ثلاثة اتجاهات:

(٥)

الاتجاه الأول: الاعتراف بالعوامل المهيئة لمناخ الفساد:

١ - اضطراب هيكل الأجور الحكومية والخاصة كميا وتنظيميا.

٢ - اضطراب وتشويه العلاقة بين المالك والمستأجر مما ينعكس على اقتصاديات تشغيل المنشآت الطبية الصغيرة.. ويمتد الأثر ليشملها كلها فى ظل المقارنة.

٣ - ضياع مبدإ الولاء للمؤسسة الطبية فى ظل اعتماد المؤسسات الطبية الخاصة على كوادر تعمل أصلا فى مؤسسة حكومية (جامعات وصحة.. إلخ)، وفى ظل انتعاش المقابل على الجانب الآخر وهو اعتماد طبيب الحكومة أيًا ما كان مستواه ودرجته على دخل إضافى أو أساسى من ممارسة العمل الطبى فى المؤسسة الخاصة.

٤ - غياب قيمة العلم والبحث العلمى فى العمل الطبى فى مقابل ارتفاع قيمة القدرة على الإقناع الجماهيرى.

٥ - افتقاد منطق تقييم الكفاءة إلى الدينامية والمعاصرة بحيث تقف نقطة انتظار التقييم واحترام ضرورة الوصول إليه (مثلا) عند الحصول على درجة الأستاذية.. وتتجمد الأوضاع بعد هذا.

٦ - انتهاء عصر شيوخ الصناعة وما يمثله من ضمان لأداء مهنى متميز وملتزم بالقواعد العلمية والفنية.

٧ - تراجع مكانة الطب والأطباء فى الكيان الاجتماعى واكتساب كبار الأطباء مكانتهم الاجتماعية بسبب روافد أخرى غير الطب.

(٦)

الاتجاه الثانى: الاعتراف بأهمية اللجوء إلى وسائل علاج سابقة التجريب وسابقة التطبيق فى مجتمعات متقدمة:

١ - إعادة تنظيم موارد الدولة فى قطاعات فاعلة بعيدًا عن:

- روتين الستينيات.
- واسترضاءات السبعينيات.
- واستقرارات الثمانينيات.
- وترميمات التسعينيات.
- ومغامرات العقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

٢ - تفكيك الهيئات الصحية التى قامت فكرة هيكلتها على أسباب وقتية لا طبية ولا فنية، وإعادة دمجها فى النظام الصحى بطريقة سليمة (على سبيل المثال لا الحصر" فكرة المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة التى تضم سلسلة من مستشفيات خاصة أهلية مؤممة دون الإفادة منها فى نظام طبى معهدى حقيقى، وقل مثل هذا فى الهيئة العامة للمعاهد والمستشفيات التعليمية).

جدير بالذكر أن كاتب هذه السطور قدم مشروعا متكاملا لإعادة استخدام الموارد فى قطاع الصحة فى كتابه «الصحة والطب والعلاج فى مصر» ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

٣- الإعلان الكامل عن حقيقة الموارد الصحية والبشرية فى المؤسسات المختلفة، وعن عائد الأداء فى هذه المواقع.

٤ - إعادة تنظيم العلاقة بين وزارة الصحة وقطاعات العلاج فى التعليم العالى، والأوقاف، وشئون الأزهر، وقطاع الأعمال، والقوات المسلحة، والكهرباء، والطيران.. إلخ.

٥ - الإعلان المتكرر والدائب عن التفوق ومبرراته، وعن الجزاء وأسبابه، وعن الدعم وأسبابه.

٦ - الإعلان الواضح عن هيكل واضح فى تأثيث وتجهيز المستشفيات: الإمكانات التى ينبغى توفيرها فى المستشفيات الحكومية على مستوياتها الستة: القروية المركزية المتخصصة العامة التعليمية الجامعية.. إلخ.

٧ - ضبط هياكل العاملين والموارد البشرية وتحديد هذه الهياكل بدقة على أساس العلاقة بالطاقة السريرية والجراحية والعنائية للمستشفيات.

(٧)

الاتجاه الثالث: تحديد الموقف الأخلاقى والمهنى من الفساد:

وعلى سبيل المثال:

١ - هل يعتبر التحديد المسبق والعالى لأجور الشركاء فى المؤسسة الطبية بمثابة استيلاء خفى أو غير مباشر ومسبق ومضمون على الأرباح؟

٢ - هل يمكن الحد من الطائفية، سواء فى ذلك الطائفية الدينية والمذهبية والأيديولوجية والمعهدية؟ وهل يمكن اعتبارها فسادا؟

تتردد الآن أقوال كثيرة عن:

- مستشفى لا يعمل فيه إلا المنتمون للجماعات الإسلامية.
- مستشفى لا يعمل فيه إلا الأقباط.
- مستشفى لا يعمل فيه أقباط.
- مستشفى يقتصر العاملون فيه على خريجى كلية طب بعينها.

٣ - هل يعتبر التعاقد الاحتكارى مع مراكز الأشعة ومعامل التحاليل الضخمة نوعا من أنواع الفساد؟ وإلى أى حد؟

٤ - بعيدًا عن المؤتمرات العلمية.. ما هى حدود الحقيقة فيما يتم تداوله أحيانا عن إفادة الأطباء الكبار من تسهيلات شركات الدواء العالمية؟

٥ - هل هناك ضرورة إلى أن نلجأ إلى إلزام الأطباء بكتابة الاسم العلمى للدواء، ونحظر كتابة الاسم التجارى؟

٦ - هل يعتبر إصرار الطبيب على وصف دواء بعينه - رغم وجود بدائل متعددة - نوعا من أنواع عدم الشفافية؟ وهل تكفى المبررات؟

٧ - فوضى الألقاب العلمية: هل يمكن الالتزام بقائمة ألقاب علمية محددة على سبيل الحصر يلتزم بها الطبيب فى اختيار اللقب المؤهل له ليكتبه على لافتته وعلى تذكرته الطبية بدلا من أن يفصل كل طبيب لقبه العلمى على نحو ما يريد.

٨ - هل يمكن وضع معايير صارمة قبل السماح بإجراء الجراحات أو التدخلات الطبية العاجلة؟ يتكرر النموذج الأبرز فى الحياة الراهنة حين يدخل المريض المستشفى من أجل قسطرة تشخيصية، وفى أثناء وجوده فى حجرة القسطرة يوصى الأطباء بإجراء قسطرة علاجية بالبالون فى التوقيت نفسه.

٩ - هل يمكن وضع معايير للتعويض الإجبارى عن أخطاء المهنة؟ وما هو مدى التزام الأطباء بتمويل هذه التعويضات مبدئيا وكميا؟

١٠ - هل يمكن الحد من ظاهرة وصف أدوية لا مبرر لها.. أو التوصية بجراحات لا لزوم لها.. بل حتى إبقاء المريض فى المستشفيات أو العناية المركزة بدون مبرر حقيقى؟

١١ - هل يمكن تقليل جرعة الأدوية الاحترازية والتحفظية؟

١٢ - متى يمكن تفعيل لجان أخلاقيات المهنة؟

١٣ - هل يمكن اعتبار المواطن نفسه مسئولًا عن الفساد؟ وكيف يمكن الحد من مشاركة المواطنين فى الفساد فى قطاع الصحة؟

• • •

الباب السابع

كل وزراء مبارك فيما قبل الثورة

الفصل الثامن عشر

من يكون الوزير رقم ١٣٠؟
أنماط التغيير الوزارى وأسبابه ودلالاته

على مدى حكم الرئيس محمد حسنى مبارك تشكلت ١٢ وزارة رأسها ٨ من رؤساء الوزارات، كان أولهم هو الرئيس مبارك نفسه، الذى تولى هذا المنصب لمدة ثلاثة شهور فقط فى بداية حكمه، ولكنه آثر العدول عن هذا الوضع الانتقالى بسرعة ليكون هناك رئيس وزراء مسئول، وحتى فى الوزارة الأولى فى عهد الرئيس مبارك فقد تعمد الرئيس أن يسند إلى أحد نواب رؤساء الوزارة لقب ومسئولية النائب الأول لرئيس الوزراء، لكى يتولى المسئولية فى وضوح تام أمام البرلمان والصحافة والشعب.

ويمكن لنا بمنتهى الوضوح أن نلاحظ أكثر من صورة من صور الثبات والاستقرار فى المناصب الوزارية فى عهد الرئيس مبارك:

● ثبات حجم الوزارة: يدور عدد أعضاء مجلس الوزراء حول رقم (٣٢)، ولم يلجأ الرئيس مبارك إلى الأخذ بتقليد نواب الوزير إلا مرة واحدة فى وزارة الداخلية. كذلك فقد تقلص مبدإ نواب رئيس مجلس الوزراء الذى كان معمولًا به فى عهدى الرئيسين السادات وعبدالناصر بكثرة إلى أقصى حد من المعقولية.

● فى الفترات الرئاسية الأربع الأولى تضاءلت إلى حد كبير سياسة دمج الوزارات وفصلها (وهى السياسة التى عادت على يد الدكتور نظيف) كما قل إلى حد كبير استحداث الوزارات الجديدة فى عهد الرئيس مبارك، باستثناءات يمكن القول بأنها كانت ضرورية لمواجهة ظروف موسمية، كوزير الدولة للسكان فى الفترة التى شهدت الإعداد لعقد مؤتمر السكان العالمى فى مصر، وبعدها ضُمت الوزارة إلى وزارة الصحة. وأخيرًا تم استقلال البيئة

بوزير دولة، وذلك تمشيًا مع الاتجاهات العالمية فى الحالتين (البيئة والسكان)، وفيما عدا هذا فإن الاستقرار قاد إلى ضم الوزارات الجديدة إلى الوزارات الأم، كالهجرة والمغتربين فى الخارج، ومع هذا فإن الحلول الوسطى فرضت نفسها فى استبقاء بعض الوزارات فى مهام شكلية لفترات محدودة كوزير التنمية الريفية! لكن العنصر الأكثر أهمية يتمثل فى تركيز الاهتمام على مجالين مهمين للإصلاح الاجتماعى الاقتصادى، وهما التنمية الإدارية وسياسات الخصخصة، وحين بدأت عملية الخصخصة تولى رئيس الوزراء بنفسه مهمة وزير قطاع الأعمال، ثم أسندت إلى وزير مخضرم، وفى آخر التعديلات تفرغ لها تمامًا هذا الوزير المخضرم وهو الدكتور عاطف عبيد، أما التنمية الإدارية فقد تفرغ لها أيضًا وزير سياسى هو الدكتور محمد زكى أبو عامر.

- **تبعًا للترتيب التاريخى لدخول الوزارة لأول مرة فإننا نستطيع أن نرتب وزراء عهد مبارك على النحو الترتيبى التالى، تبعًا لأقدميتهم فى تولى هذا المنصب:**

الترتيب الأول: يحتل هذا الترتيب عشرة وزراء دخلوا الوزارة فى يناير ١٩٨٢ عند تشكيلها برئاسة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، ومن الطريف أن أولهم سرعان ما ترك الوزارة بعد شهرين ونصف شهر ليتولى مشيخة الأزهر، وهو المغفور له الشيخ جاد الحق على جاد الحق، أما الباقون فمنهم ثلاثة لا يزالون فى الوزارة حتى يومنا هذا، وهم رئيس الوزراء كمال الجنزورى ونائب رئيس الوزراء يوسف والى وصفوت الشريف، أما الوزراء العشرة حسب ترتيب القائمة الصادرة بتشكيل الوزارة فقد كانوا: المغفور له الشيخ جاد الحق على جاد الحق، والدكتور محمد صبرى زكى، ثم المستشار عادل عبدالباقى، ومحمد صفوت الشريف، والدكتور كمال الجنزورى، والمهندس فؤاد أبو زغلة، والمغفور له عادل طاهر، واللواء حسن أبو باشا، والدكتور فؤاد هاشم، والدكتور يوسف والى.

الترتيب الحادى عشر: يحتل هذا الترتيب وزير واحد هو الشيخ إبراهيم الدسوقى، الذى عُين فى ١٧ مارس ١٩٨٢ وزيرًا للأوقاف، خلفًا للشيخ جاد الحق الذى عُين شيخًا للأزهر.

الترتيب الثانى عشر: يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء دخلوا الوزارة الثانية للدكتور فؤاد محيى الدين فى أغسطس ١٩٨٢ وهم: اللواء يوسف صبرى أبو طالب، والدكتور وجيه شندى، والدكتور مصطفى السعيد، وتوفيق عبده إسماعيل.

الترتيب السادس عشر: يحتل هذا الترتيب ثلاثة وزراء عُينوا فى تعديل وزارى محدود

فى مارس ١٩٨٣ (عقب صدور الأحكام فى قضية عصمت السادات) وهؤلاء هم: الفريق سعد مأمون، والدكتور محمد ناجى شتلة، والمهندس محمد السيد الغرورى.

الترتيب التاسع عشر: يحتل هذا الترتيب ثمانية وزراء دخلوا الوزارة فى وزارة كمال حسن على فى يوليو ١٩٨٤، وقد عُين مع هؤلاء وزير الخارجية الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، ولكن أقدميته جاءت فى أول الوزراء جميعًا بعد نائبى رئيس الوزراء مصطفى كمال حلمى وأبو غزالة مباشرة، نظرًا لأنه كان قد تولى الوزارة فى مطلع السبعينيات، وهؤلاء الوزراء الجدد هم: اللواء أحمد رشدى (الداخلية)، والمهندس عصام راضى عبدالحميد (الرى)، والمهندس محمد عبدالوهاب (الصناعة)، والكيميائى عبدالهادى قنديل (البترول)، والدكتور عاطف عبيد (الدولة لشئون مجلس الوزراء)، والدكتور عبدالسلام عبدالغفار (التربية والتعليم)، والمهندس محسن عبدالفتاح صدقى (الإسكان)، والدكتور محمد الأحمدى أبو النور (الأوقاف).

الترتيب السابع والعشرون: يحتل هذا الترتيب الدكتور سلطان أبو على، الذى عُين فى ٣١ مارس ١٩٨٥ وزيرًا للاقتصاد خلفًا للدكتور مصطفى السعيد الذى استقال من منصبه.

الترتيب الثامن والعشرون: يحتل هذا الترتيب ثمانية وزراء هم الذين دخلوا الوزارة عند تشكيلها برئاسة الدكتور على لطفى فى سبتمبر ١٩٨٥ وهؤلاء هم: الدكتور السيد على السيد (شئون مجلسى الشعب والشورى)، ومنصور إبراهيم حسين (التربية والتعليم)، والمهندس عبدالرحمن لبيب (الإسكان)، والدكتور أحمد هيكل (الثقافة)، والمهندس وليم نجيب سفين (شئون مجلسى الشعب والشورى)، والدكتور محمد فتحى محمد على (التربية والتعليم)، وفؤاد عبداللطيف سلطان (السياحة)، والدكتور حلمى عبدالرازق الحديدى (الصحة).

الترتيب السادس والثلاثون: يحتل هذا الترتيب اللواء زكى بدر، الذى عُين وزيرًا للداخلية خلفًا للواء أحمد رشدى الذى استقال عقب أحداث الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦.

الترتيب السابع والثلاثون: يحتل هذا الترتيب الدكتور عاطف صدقى، الذى عُين أول ما عُين رئيسًا للوزراء فى نوفمبر ١٩٨٦، وهو واحد من ثلاثة فقط بدأوا مناصبهم الوزارية برئاسة مجلس الوزراء، أما الآخران فهما الرئيسان محمد حسنى مبارك ومحمد نجيب.

الترتيب الثامن والثلاثون: يحتل هذا الترتيب عشرة وزراء دخلوا الوزارة عند تشكيل

الدكتور عاطف صدقى لها لأول مرة فى نوفمبر ١٩٨٦ وهم: المغفور له الدكتور محمد جلال أبو الدهب، والدكتور عادل عبدالحميد عز، والدكتور محمد راغب دويدار، والدكتور يسرى مصطفى، والمغفور له الدكتور أحمد سلامة، والدكتور أحمد فتحى سرور، والدكتور محمد أحمد الرزاز، والدكتور محمد على محجوب، وعدلى عبدالشهيد بشاى، وعاصم عبدالحق على.

الترتيب الثامن والأربعون: يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء دخلوا الوزارة عند تشكيل عاطف صدقى لوزارته الثانية فى أكتوبر ١٩٨٧ وهؤلاء هم: المستشار فاروق سيف النصر، والدكتور فؤاد إسكندر، والدكتور موريس مكرم الله، وفاروق حسنى.

وينبغى أن نشير هنا إلى أن الفريق يوسف صبرى أبو طالب قد عاد إلى دخول الوزارة لتولى منصب وزير الدفاع فى أبريل ١٩٨٩.

الترتيب الثانى والخمسون: يحتل هذا الترتيب اللواء محمد عبدالحليم موسى، الذى عُين وزيرًا للداخلية فى يناير ١٩٩٠ عقب استقالة اللواء زكى بدر.

الترتيب الثالث والخمسون: يحتل هذا الترتيب المستشار أحمد رضوان جمعة منصور، الذى عُين وزيرًا للدولة بمجلس الوزراء فى يونيو ١٩٩٠.

الترتيب الرابع والخمسون: يحتل هذا الترتيب فى الواقع خمسة وزراء عُينوا فى ٢٠ مايو ١٩٩١، ولكن اثنين منهم عُينا بأقدمية خاصة، فالفريق محمد حسين طنطاوى يسبق السيد صفوت الشريف فى الأقدمية والسفير عمرو موسى يليه، وقد اتضح هذا لنا من ترتيب جلوس الوزراء، ومن الترتيب فى قرار تشكيل الوزارة القادمة، أما الثلاثة الآخرون فقد جاء ترتيبهم حسب الأقدمية الطبيعية، وهؤلاء الخمسة هم: الفريق أول محمد حسين طنطاوى، وعمرو موسى، والدكتور محمود سيد أحمد شريف، والدكتور حسين كامل بهاء الدين، والدكتور حمدى البنبى.

الترتيب التاسع والخمسون: يحتل هذا الترتيب وزيران عُينا فى ٢٢ أبريل ١٩٩٣، وهما اللواء حسن الألفى الذى عُين وزيرًا للداخلية خلفًا للواء محمد عبدالحليم موسى، والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة بمجلس الوزراء.

الترتيب الحادى والستون: يحتل هذا الترتيب ثلاثة عشر (١٣) وزيرا عُينوا لأول مرة عند تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣، وهو أكبر عدد من الوزراء

الجدد فى مرة واحدة فى عهد الرئيس مبارك، وقد واكب هذا بداية الرئاسة الثالثة للرئيس، وهؤلاء هم:

- الدكتور ماهر أحمد مهران (السكان).
- والمهندس محمد صلاح الدين حسب الله (الإسكان).
- وكمال محمد الشاذلى (شئون مجلسى الشعب والشورى).
- والدكتور ممدوح أحمد البلتاجى (السياحة).
- ومحمود محمد محمود بيومى (الاقتصاد).
- والدكتور محمد عبدالهادى راضى (الأشغال). والدكتور على عبدالفتاح المخزنجى (الصحة).
- والدكتور محمد زكى أبو عامر (شئون مجلسى الشعب والشورى).
- والدكتور إبراهيم فوزى (الصناعة).
- والدكتور محمد إبراهيم سليمان (التعمير).
- والدكتورة فينيس كامل جودة (البحث العلمى).
- والدكتور محمد الغمراوى داود (الإنتاج الحربى).
- وأحمد أحمد العماوى (القوى العاملة).
- وقد ترك خمسة منهم الوزارة فى أول تغيير وبقى ثمانية!!

الترتيب الرابع والسبعون: يحتل هذا الترتيب الدكتور أحمد أحمد جويلى، الذى عُين وزيرًا للتموين فى أغسطس ١٩٩٤، وذلك بعد تدهور الحالة الصحية لوزير التموين الدكتور جلال أبو الدهب.

الترتيب الخامس والسبعون: يحتل هذا الترتيب سبعة وزراء عُينوا لأول مرة عند تشكيل حكومة الدكتور كمال الجنزورى الأولى فى يناير ١٩٩٦، وهؤلاء هم:

- الدكتور محيى الدين الغريب (المالية).
- وظافر سليم البشرى (الدولة للتخطيط).

- والمستشار طلعت سيد أحمد حماد (الدولة لشئون مجلس الوزراء).
- والدكتور محمود حمدى زقزوق (الأوقاف).
- والمهندس سليمان رضا سليمان (الصناعة).
- والدكتور إسماعيل سلام (الصحة).
- والدكتورة نوال التطاوى (الاقتصاد).

الترتيب الثانى والثمانون: يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء عُينوا لأول مرة فى ٨ يوليو ١٩٩٧، وهم:

- الدكتور مفيد شهاب محمود شهاب.
- والدكتور محمود عبدالحليم أبوزيد.
- والسفيرة ميرفت مهنى التلاوى.
- ونادية رياض مكرم عبيد.

الترتيب السادس والثمانون: ويحتل هذا الترتيب اللواء حبيب العادلى، الذى عُين وزيرًا للداخلية فى خريف ١٩٩٧ بعد استقالة اللواء حسن الألفى غداة حادث الأقصر.

الترتيب السابع والثمانون: يحتل هذا الترتيب ثلاثة عشر (١٣) وزيرا دخلوا الوزارة عند تشكيلها فى أكتوبر ١٩٩٩ برئاسة الدكتور عاطف محمد عبيد، وهؤلاء هم:

- اللواء مصطفى محمد عبد القادر.
- د. أمينة حمزة الجندى.
- د. مصطفى محمد الرفاعى.
- د. على فهمى الصعيدى.
- د. سيد عبده مشعل.
- د. إبراهيم محمد الدميرى.
- د. علىّ الدين هلال.

- د. حسن على خضر.
- د. أحمد محروس الدرش.
- د. مختار عبد المنعم خطاب.
- د. محمد مدحت حسنين.
- د. أحمد محمود نظيف.
- أمين سامح سمير فهمى.

السابع والتسعون: يحتل هذا الترتيب السفير أحمد ماهر الذى عين وزيرا للخارجية فى مايو ٢٠٠١ بعد انتخاب عمرو موسى أمينا عاما لجامعة الدول العربية.

التاسع والتسعون: يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء عينوا فى تعديل وزارى فى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠١ وهم:

- د. حسن أحمد يونس.
- ممدوح رياض تادرس.
- فايزة محمد أبو النجا.
- د. عثمان محمد عثمان.

الواحد بعد المائة: يحتل هذا الترتيب ثلاثة وزراء دخلوا الوزارة فى تعديل وزارى فى ١٢ مارس ٢٠٠٢ وهم:

- د. محمد عوض تاج الدين.
- أحمد محمد شفيق.
- حمدى الشايب.

الرابع بعد المائة: يحتل هذا الترتيب أربعة عشر وزيرا (١٤) دخلوا الوزارة عند تشكيلها برئاسة الدكتور أحمد نظيف (يوليو ٢٠٠٤) وهم:

- د. عبد الرحيم هاشم شحاتة.

- المستشار محمود أبو الليل راشد.
- المهندس أحمد عبد المنعم الليثى.
- د. عمرو عزت سلامة.
- د. أحمد جمال الدين عبد الفتاح مرسى.
- السفير أحمد على أبو الغيط.
- اللواء ماجد جورج إلياس غطاس.
- أنس أحمد نبيه الفقى.
- د. عصام عبد العزيز أحمد شرف.
- د. أحمد محمود عثمان درويش.
- د. طارق محمد كامل.
- د. محمود صفوت محيى الدين.
- أحمد علاء الدين أمين المغربى.
- رشيد محمد رشيد.

المائة وثمانية عشر: يحتل هذا الترتيب ثمانية وزراء دخلوا الوزارة عند إعادة تشكيل وزارة الدكتور أحمد نظيف الثانية (ديسمبر ٢٠٠٥) وهم:

- د. على مصيلحى.
- د. هانى هلال.
- د. حاتم الجبلى.
- أمين أباظة.
- زهير جرانة.
- محمد منصور.
- يسرى الجمل.

- عائشة عبد الهادى.

المائة وستة وعشرون: يحتل هذا الترتيب وزيران دخلا الوزارة فى تعديل وزارى لوزارة الدكتور أحمد نظيف الثانية فى أغسطس ٢٠٠٦، وهما:

- المستشار ممدوح البرعى.

- اللواء محمد عبد السلام المحجوب.

المائة وثمانية وعشرون: يحتل هذا الترتيب وزيران جديدان دخلا الوزارة فى تعديل وزارى ثالث لوزارة الدكتور أحمد نظيف الثانية فى ٧ مارس ٢٠٠٩ وهما:

- مشيرة خطاب.

- محمد نصر الدين علام.

هكذا وصل الوزارة ١٢٩ وزيرًا فى عهد مبارك، من يكون الوزير رقم ١٣٠ فى عهد الرئيس مبارك؟

• • •

يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن الرئيس مبارك عين وزيرين عقب نشر هذ المقال، فأصبح رصيده من الوزراء ١٣١، قبل أن تقوم ثورة ٢٥ يناير، ويقيل الوزارة، وتتشكل آخر وزارات الرئيس مبارك برئاسة أحمد شفيق.

وبهذا اكتمل العصف المأكول.